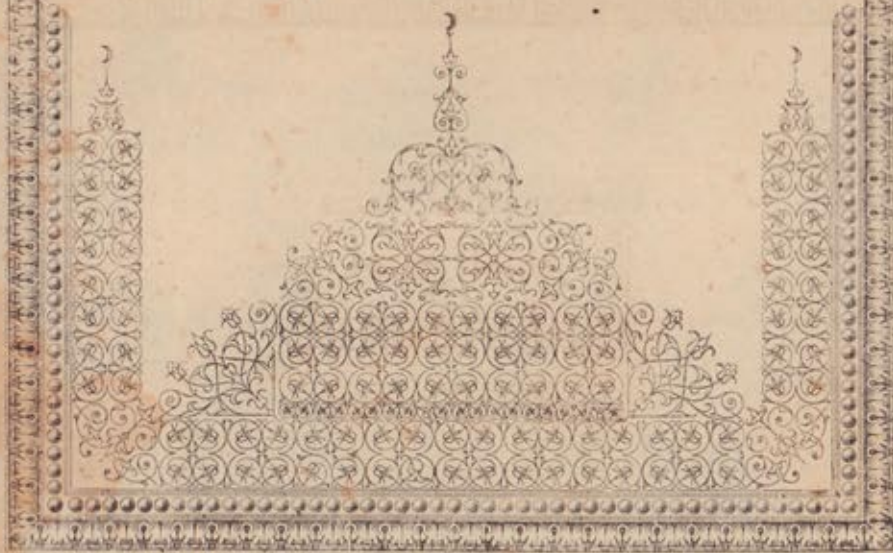


اصباح المصباح

هذا الكتاب حاشية لشرح العقائد للعلامة التفتازاني قد الفه المحقق
ابو النقيب التونقاري شرع في طبعه وتمثله بمصاري التاجر
صلاح الدين التونقاري في بلدة قران وفي مطبع دومبروسكي
سنة ستة عشر وثلثمائة والى الخمس ليل بقين
من ذى الحجة اللهم لاسهل الاما جعلته سهلا
وانت تجعل الحزن سهلا اذا شئت
اذن بطبعه في ٢٨ ديكابر من سنة ١٨٩٨



بسم الله الرحمن الرحيم

يا من تقدس عن نسبة الاتصال والانفصال * يا من اتصف بالاحدية فاقتضت استهلاك
الاسماء والصفات * يا من تفرد بالوحدة واتصف بالواحدية فاقتضت الاتصاف باسمائه وصفاته *
يا من بعزته اقتضى رفع النسبة وبالوحيته فناء العالم وانعدامه * فحكم عليه بالانصرام والانقطاع
* اللهم لك العلو والمجد فانت الامر صل وسلم على سيد الرسل الكرام * تنور الوجوب
والامكان فله المكانة فوق مكانة الامكان وعلى آله واصحابه الغرر الكرام (اما بعد) فيقول
العبد الفقير الى ربه الغني ادون عباد الله البلى ابو النقيب التونتاري تجاوز الله عن ذنبه
الجلى والحفى لا يخفى على من له عهدة الدراية والرواية وعهدة الادراك والاطاعة ان علم
الكلام من اشرف العلوم الشرعية اذ موضوعه ذات الله تعالى وصفاته وانه اول ما وجب على
المكلف وانه اساس علم التفسير والحديث والفقه واصوله ومبناها اذ كون القرآن حجة يتوقى
على معرفة الله تعالى وصفاته وعلى صدق الرسول صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وكل منها انما
يعرف في علم الكلام فكانت اصول الفقه فرع اصول الكلام وان شرح العقائد للعلامة
التفتازانى من افضل ما صنفت في علم التوحيد والصفات * واجل ما يعتمد عليه بالتفهيم والتحفظ
عند ارباب البصيرة والادراك * اذ هو صغير الجرم عظيم العلم انيق الفحوى * فائق
المعنى * يشتمل على غرر الفرائد ودرر الفوائد قصد بها ايضاح طريق العارفين
والموحدين * واثبات مسالك السالكين * الى مسلك اهل الحق واليقين * فاخذنا

(قوله) تقدس عن نسبة
الاتصال الخ براءة المطلق
والاستهلال (قوله) اتصى

بالاحدية واتصى بالواحدية
الاول اشارة الى مرتبة الكثر
ية المخفية التى فيها استهلاك
الاسماء والصفات بمعنى
هو هو والثاني اشارة الى
مرتبة ايجاد العالم والاتصاف
بالصفات الزائدة التى
لا هو ولا غير (قوله)

محور الوجوب والامكان
صفة سيد الرسل اشارة الى
مسئلة المعراج فهو مع مافرع
عليه اعنى قوله فله المكانة
فوق مكانة الامكان اى له
فوق مكانة الامكان مكانة
الهبة اشارة الى محل البيت
الغارى كما قيل خاك پاي
احد * سرمة چشم احمد
* وتحقيق الحل سبعتى
في بحث المعراج اما الشيخ
المجديد فقال الحمد لله ذى
الطول والسلام على رسوله
الصنديد ذى الدين ففى
قوله ذى الطول وان لم يكن
اشارة الى مقاصد هذا الفن
لكنه اشارة نفى صفة
القدرة وفى توصيف سلطان
الانبياء بنى الدين والصند
يد اشارة الى التتبع بص
وان لم يقصده منه عفى

في وضع تنبيه يكون كالشرح لبعض اشاراته الفاتحة في ضمن عباراته الرائقة * وكالكشف لبعض ما عواه مصباح الخواشي من انوار الباهرة فسميته باصباح المصباح متوكلا على عون فالق الاصباح ولا حول ولا قوة الا بالله ولا نستعين الا اياه (قوله) بسم الله الخ يضر كل فاعل ما يجعل التسمية مبدأ له فله ان يقدر في نظم الكلام ما يناسبه في المقام وتقديم المعمول ههنا اي في مقام جعل التسمية مبدأ للفعل اللغوي احسن لان الغرض والمقصود رد المشركين كما توهم اذ مفهوم اللقب لا يدل على الاختصاص وعلى نفى الحكم عما عداه لكن كذبه في زيد موجود ولزوم الكفر في قولنا محمد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بل لشرافته في ذاته ولمزيد التوافق ولوجوب التعظيم على انه اي التعظيم من جملة الحالات المقتضية للتقديم واما قوله تعالى بسم الله تجريها ومرسبها فلدفع ما ارتكن في الاوهام من ان اجراء السفاين وجر يانها بهبوب الرياح وبالمرساة فقيل بسم الله لا بغيره من الهبوب والمرساة اجرائها وارساؤها كما في قوله تعالى اياك نعبد بتقديم المفعول فالمعنى نخصك بالعبادة ولا نعبد غيرك وقد يوجه الاستعانة به ما حاصله ان الفعل لا يتم ولا يعتد به شرعا اعتدا اذا شرعيا ما لم يصدر باسمه تعالى سواء ريد به نفس الذات المقدس واليه اكثر الموحدين او الذات المحفوظ بجميع الاسماء الحسنى او الذات الذى وجب وجوده واتصف بجميع صفات الكمال واليه العارفون بالوضع وايضا كان ان المحفوظ في الآلية جهة توقي نفس الفعل عليه لقوله عليه السلام كل امرئ بال اى ذى شرف بحيث يعتنى به ويهتم به شرعا بان لا يكون من سفاسف الامور كلبس النعل وخلعه وغبرهما من الامور التى ليست بصاحب حال لم يبدأ به فيه باسم الله فهو ابتداء يكون ناقصا نقصانا شايعا ساريا في جميع اجزائه وقد يحمل على المصاحبة اى المعبة على نحو التبرك فالمعنى متبركا بسم الله اقرأ او اكتب او ادون او غيرها من الافعال المصطلحة التى تناسب المقام ولا يعارض الخبر المذكور خبر كل امرئ بال لا يبدأ به بالحمد لله الخ اذ الابتداء المنصوص فيهما اعم من الحقيقى وهو الابتداء بما تقدم امام المقصود ولا يسبق عليه شىء ومن الاضافى وهو الابتداء بما تقدم امام المقصود وان سبقه شىء فاذا نظرنا الى عنوان الكتاب العزيز او الى العمل بالاجماع يحمل حديث البسملة على النوع الاول وحديث الحمدلة على النوع الثانى وثم وجه آخر وهو ان الحديث الاول اصح من الثانى وشرط التعارض هو تساوى الحديثين ومنهم من حمل الابتداء على الملابس وقال يجوز ان يجعل احدهما جزءا ويجعل الآخر قبله بدون الفصل فيكون ان الابتداء ان التلبس بهما وفيه نظر من وجوه وله جواب (قوله) الحمد لله الخ اظهار كمال المحمود وقد يكون بالقول وهو وحيد

اللسان وقد يكون بالفعل وهو الاثنان بالاعمال البدنية وقد يكون بالحال وهو قد يكون بالقلب والروح والسرو ذلك القسم الثالث حمد الله تعالى نفسه في المظاهر على تحقيق الشيخ الاكبر قدس سره في فتوحاته (وقد سبق وجه ارداف التسمية بالتحديد مع ما فيه من اداء بعض الحقوق الذي قد استقر فيه من انواع النعم والامسان التي من جعلتها التوفيق بمثل هذا التصنيف المحبوب المقبول عند ارباب البصيرة والسكمال واختصاصه له تعالى سواء اراد به معناه اللغوي او معناه العرفي او غيرهما من الاحتمالات الستة وسواء حمل اللام على التملك او اللباقة او الاختصاص بمعنى الارتباط والحصر حقيقى على قاعدة اهل السنة والجماعة وادعائى على قاعدة المعتزلة اذ افعال العباد مخلوق العباد عندهم فترجع المحامد الى العباد على اصولهم تحقيقه في اصول الفقه ثم الاخبار عن ثبوت جميع المحامد حمد لانه وصف بالجميل على جهة التعظيم فتحسن نكون من المحامدين بهذا المعنى وفي ترك العاطفة عمل بنص الحديثين واطارة الى التسوية بينهما (قوله) المتوحد بجلال ذاته الخ وفي هذا العنوان اشارة الى ان هذا الكتاب من علم الكلام والى ان مباحث التوحيد والصفات من اعظم مباحث هذا الفن فاذا اشار اول الخطبة الى تعظيم مقاصد الفن تكون الخطبة استهلالية فائقة على سائر الخطب التى لا تدل على تعظيم مقاصد الفن والظاهر انه من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف فالمعنى المتوحد بذاته الجليلة فقس عليه قوله وكمال صفاته فالمعنى المتوحد بذاته الجليلة وصفاته الكاملة والله سبحانه در العلامة اذ قد نبه واشار الى التوحيد في الذات وهو عدم شركة الغير في ذاته الجليلة والى التوحيد في الصفات وهو عدم شركة الغير في صفاته الكاملة والى التوحيد في الافعال وهو عدم شركة الغير في افعاله المتقنة ولا يخفى ان صفات الجلال يتضمن تنزيه الباري سبحانه عما لا يليق وذلك التنزيه انما يحصل بنفى اميات العالم كما سياتى وتقديم الصفات السلبية على الصفات الثبوتية لدفع التوهم الناشى من قوله الحمد لله على اننا نقول رفع المانع اقدم من اثبات المقتضى واما تقديم الصفات الثبوتية على الفعلية فلرعاية توافق الوضع والطبع (قوله) المتقدس في نعوت الجبروت الخ اذا حملت على معناها الاصطلاحي فلاضافة اضافة المسمى الى الاسم واذا حملت على معناها اللغوي فلاضافة اضافة السبب الى المسبب فيراد من النعوت على الاول اصول الصفات الثبوتية واماهاها وعلى الثانى يراد فروعاتها (وما يخص) هذه الخطبة وحاصلها الاشارة الى اول ما يجب على المكلف وهو معرفة الله تعالى كما هو باسمائه وصفاته والايمان به بانه واحد لا شريك له في ذاته الجليلة ولا في صفاته الكاملة ولا في افعاله المتقنة موصوف بصفة الكمال منزّه عن سمة النقص والزوال والى انه لا سبيل الى معرفته تعالى الا من طريق اسمائه وصفاته فلا يمكن الوصول اليه الا بدرجة اسمائه وصفاته والكل تحت فلك اسم الذات الذى هو علم على ذات استحقق الألوهية على اصطلاح المتكلمين وفي تقديم الجلال اشارة الى الحديث النبوى العظمة ان ارى والكبر يا مردائى ولا ينافى هذا قوله تعالى سبقت رحمتى على غضبى اذ الرحمة السابقة هي الرحمة العلية التى من الجلال وذلك لان الصفة الواحدة الجمالية اذا استوفت كما لها في الظهور او قاربت اليه تسمى جلالا لقوة ظهور سلطان الجمال (وبهذا) تبين لك ان مفهوم الرحمة من الجمال وعمومها من الجلال ثم نسبة الجمال نسبة الفجر الذى هو اول مبادئ طلوع الشمس الى نهاية طأوعها ونسبة الجلال نسبة شروقها ولا يخفى ان ذلك الاشراق من ذلك الفجر وذلك الفجر من هذا الاشراق فكانها موصوف واحد فلا يراد ما قبل

الاولى ان يذكر بعد قوله بجلال ذاته الجمال لانه مقابل الجلال الذي هو عبارة عن الصفات السلبية عند المتكلمين وعن
 القهرية عند الصوفية بخلاف الجمال فانه عبارة عن الصفات الثبوتية عند المتكلمين وعن الصفات اللطيفة عند الصوفية
 فكما انه راجع الى وصفين اى العلم واللفظ كذلك الجلال راجع الى العظمة والافتقار ووجه عدم الورد وظاهر غير خفى
 على من له صحة الميزان وسلامة الاذعان وعلى من له جناح الجمال وجناح الجلال (قوله) والصلوة على نبيه الخ ولا يخفى
 انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا استحق الصلوة بمرتبة النبوة فاستحقاقه بمرتبة الرسالة اخرى واظهر
 اذ النبي هو طريق الحق الى الله تعالى ويكون نبوته الهاما او مائما واما الرسول فقد ارسل الى الخلق بارسال جبرائيل
 عليه السلام اليه شفاها وعيانا فكل رسول نبي وليس كل نبي برَسُول وغير خفى ان هذه الجملة اخبارية صورة معطوفة
 على جملة الحمدلة وانشائية طلبية معنى فالعنى اللهم عظمه في الدنيا باعلاء ذكره واظهار معجزاته وابقاء شريعته
 الى يوم القيام وفي العقبى بعموم شفاعته ووجه استحقاقه انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم هو المبعوث من عند الله تعالى
 علينا رحمة للعالمين فجميع النعم والقبوضات الالهية الواصلة اليها انما يصل بواسطته صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 فينبغي للعاقل ان يستعين في كل اموره وجميع شئوناته وحالاته بجناب الحق سبحانه ويسأله افاضة مطالبه ومقاصده
 بتوسط اشرف اصحاب الوحي واعظمهم رتبة وارفعهم مرتبة وهو نبينا محمد البليغ في كونه محمدا اداء لبعض حقوقه
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وامثالا لقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما على ان العلة الغائية فيه
 انعكاس الانوار وانجاح البغية فالثمرة والفائدة راجعة الى المصلى كما في التسبيح (وبهذا) تبين لك وجه التوسل
 بالال والاصحاب السكرام اذ كلما كانت الملازمة والمناسبة اوفر واكمل كان امر الافاضة والاستفاضة اكثر واتم (قوله)
 الموعيد بساطع حجة الخ اضافة الساطع اضافة الصفة الى الموصوف اى الموعيد بالتحجج الساطعة الظاهرة في الدلالة على
 صدق دعوى النبوة وكذا قوله واوضح بيناته اضافة الصفة الى الموصوف والمراد ووضح افادتها الصديق في دعوى
 النبوة يقال حجة ساطعة وبيّنة واضحة اختلفوا في مرجع الضمير ومقام التمدح يقتضى الرجوع الى الله تعالى اذ هو اظهر في
 اظهار شرف مرتبة نبينا صلى الله عليه وآله وسلم على سائر الانبياء بخلاف الانصراف الى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 وسلم لان حجة كل شخص موعودة له فلا يفيد تخصيص التأييد بالساطعة اظهار الشرف والتمدح مالم يجعل من قبيل اضافة
 الصفة الى الموصوف (وبهذا) تبين وجه التصرف في صدر الحاشية وارادة ادلة النبوة من الجميع دون ادلة الالوهية
 لا ينافي الاولوية التي افادها الفاضل الخبالي على ان الجمع المعرف بالاضافة للاستغراق فكل ما هو حجة الله موعيد
 للنبي عليه السلام وينعكس الى قولنا كلما ليس بموعيد له عليه السلام فهو ليس بحجة الله تعالى وغير خفى ان آيات
 سائر الانبياء لم تظهر في يده صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فليست بموعيدات له وليست بتحجج الله تعالى فيكون
 آية نبينا عليه السلام اعظم من آيات سائر الانبياء عليهم السلام فتأمل حتى يتضح لك حقيقة المقام واظهار شرفه
 عليه السلام (قوله) فان مبنى علم الشرائع والاحكام الخ (توضيح) المقام ان العلم الشرعي اى التفسير والحديث
 والفقه واصوله موقوفة على علم التوحيد والصفات اما توقي التفسير فلانه انما يبحث فيه من احوال كلام الله تعالى

من حيث دلالة على مراد الله تعالى بحسب الطاقة البشرية وغير غفى ان ذلك البحث والكشف سواء كان بالدراسة او بالرواية موقوف على معرفة موضوعه وهو القرآن اى الكلام العربى المنزل على سيد الرسل الكرام صلى الله تعالى عليه وآله وسلم المنقول تواتراً وعلى معرفة الله تعالى وصفاته فكان علم الكلام مبنى على علم التفسير الذى غايته معرفة الاحكام الشرعية اعتقادية كانت او عملية واما توقي علم الحديث فلانه انما يبحث فيه عن احوال النبى وافعاله واقواله من حيث الاسناد او من حيث دلالة تلك الاحوال والاقوال والافعال على مراده صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وهذا البحث يتوقف على العلم بالعقائد الدينية وعلى ثبوت الارسل وعلى البحث عن احوال المعجزة وعلى اثباتها (واما توقف اصول الفقه فلانه انما يبحث فيه عن احوال الادلة السمعية وهى الكتاب والسنة والاجماع والقياس من حيث دلالتها على الاحكام فتلك الادلة راجعة الى الكلام وبهذا تبين لك وجه توقف الفقه على الكلام ايضا اذ توقي الاصل يقتضى توقف الفرع (قوله) واساس قواعد عقايد الاسلام الخ ترقى فى مدح الكلام الذى هو اساس اساس عقايد الاسلام اى المسائل التى يقصد بها نفس الاعتقاد كقولنا الله حى عالم مريد بجميع الكائنات قادر على جميع الممكنات سميع بصير متكلم اى موصوف بصفة الكلام (وجه) الترقى ان اساس عقايد الاسلام واصل المسائل الاعتقادية هو الكتاب والسنة وقد سبق انهما موقوفان على الكلام فكان اساس اساس عقايد الاسلام نعم قد استبعده من ليس ثقله استحكام الاحكام واستقرار قواعد عقايد الاسلام (ولا يخفى) ان هذا الاستبعاد انما نشاء من عدم رسوخ الايمان فى قلبه ومن قلة الممارسة بقواعد عقايد الاسلام ومن فرط التقليد بما كتب فى كتب الروافض كما هو دأبه فى جميع مؤلفاته (قوله) الموسوم بالكلام الخ صفة علم التوحيد الذى هو خبر ان قال المولوى عبد الحكيم قوله الموسوم بالكلام صفة موضحة لقوله علم التوحيد والصفات بمنزلة عطى البيان كما يقال جاعنى ابوحنص الموسوم بغير وام يقل هو علم الكلاسم الموسوم بعلم التوحيد والصفات مع ان النسبة اليهما سواسية رعاية لما اشتهر بين المتأخرين قبل هو العلم بالعقائد الدينية عن الادلة اليقينية واليه العلامة فى شرح المقاصد وقد يفسر بانه علم يعرف فيه المسائل الاعتقادية المتعلقة بتوحيد الواجب وصفاته (وفيه) اشارة الى ان موضوعه هو ذات الله تعالى وصفاته ورد على المعتزلة ومن يحنوحنوهم اذ معناه علم يحصل فيه توحيد البارى بمعنى نفى الشريك فى ذاته وصفاته الكاملة وفى افعاله ايضا وغير غفى عند كل تقى وزكى ان كلام المعتزلة هو علم يحصل فيه توحيد البارى فقط (وبهذا) تبين لك وجه الرد عليهم من الطريقين الاول باعتبار اثبات الصفات والثانى باعتبار التوحيد فى الافعال فاندفع ما اورده المولوى عبد الحكيم ومختص كلام الشارح ان الكلام اساس لجميع العلوم الشرعية (وقد) سبق تحقيقه بما لا مزيد عليه فتذكر وتشكر (قوله) المنجى عن غياهب الشكوك والادهام الخ صفة الكلام يعنى ان غايته هى السعادة الابدية والنجاة عن ظلمات الادهام وعن الشكوك الواردة من طرف المعاندين الذين تشبهوا بالآيات والاحاديث فى ترويج عقايدهم الفاسدة اذ الكلام ما يعبد الاقتدار على اثبات العقائد الدينية وايراد الحجج الشرعية والعقلية ودفع الشبهة الواردة بتتبع منطق الحكم فى الآيات والاحاديث الشريفة فهو اساس جميع العلوم وبه يحصل النجاة عن

ظلمات الالهام ويمكن تأييد هذا الكلام بما افاده الشيخ الاكبر حيث قال اجناس العلوم كثيرة ولكل جنس من هذه العلوم فصول والذى يحتاج من هذه الفصول ومن فصول هذه الاجناس فصلان فصل يدغل تحت جنس النظر وهو علم الكلام ونوع آخر يدغل تحت جنس الخبر والعلوم الداخلة تحت هذين النوعين الذى يحتاج اليهما فى تحصيل السعادة الابدية ثمانية واجبة الاختصاص لكل من طلب نجاته نفسه فقد جعل علم الكلام من العلوم التى يحتاج اليها فى تحصيل السعادة الابدية ومن مقولة العلوم الداخلة تحت النظر فى معرفة الله تعالى وقد انعقد الاجماع على وجوب النظر فى معرفة الله تعالى فمن تأمل فيما علقناه لا يشك فى وجوب تحصيل علم الكلام ومن دفع عن نفسه النوم حين قرأ شرح السامى وتأمل فى تتابع تسويده الاوراق العديدة فى ذم الكلام ثم تأمل فيما نقله من الروافض فى تعريف اهل الحق ثم تأمل فيما نقله من كتب التواريخ مع ظن تشريح عبارة المتن او تأمل فى اغلاطه العشرة عند قول المصنف ربه وله صفات ازلية او تأمل فى قوله عمدة اصحابه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم هو على رضى الله تعالى عنه او تأمل فى قوله ثم كل من حديث المنزلة والموالات محكم فى اعطاء الافضلية لا يحتمل التأويل بخلاف ما ورد فى ابى بكر وعمر رضى الله عنهما حق التأمل ثم طالع كتابى هذا الصباح المصباح حق المطالعة بحكم حكما صحيحا بان شرحه بعيد عن مقاصد عقايد النفسى وعاجز عن اخذ مرامه وغير مربوط بعبارة المتن لا شرعا ولا جرحا وبحكم ايضا بالتدافع بين اسمه ومسماه (قوله) اعلم ان الاحكام الشرعية منها ما يتعلق بكيفية العمل الخ (اقول) هذا شروع الى تحقيق ما افاده اولا بقوله وبعد فان مبنى علم الشرايع والاحكام واساس قواعد عقايد الاسلام هو علم الكلام فله سبحانه وتعالى در الشارح التحرير حيث حقق المسئلة بدليل آخر ودققها بحيث لا تقوم حولها شبهة كما لا يخفى (قوله) ومنها ما يتعلق بالاعتقاد (الخ) اى من الاحكام الشرعية المأخوذة من الشرع ما يتعلق بنفس الاعتقاد اى ربط القلب بجميع المعتقدات من جهة الكليات المطلقة كعقد القلب وربطه بالذات الاحدية والصفات الكمالية وتقديس الذات عن الجسمية وعن لوازمها كاشرفنا اليه فى صدر الكتاب وشمول العلم واحاطة القدرة وتعلق الارادة بجميع الكائنات وغيرها وتلك الاحكام المتعلقة بنفس الاعتقاد دون كيفية العمل تسمى اصلية لانها مبنى علم الشرائع والاحكام كما ان الاحكام المتعلقة بكيفية العمل تسمى فرعية لانها فرعها ثبوتها واعتقادها اذ العمل بدون الاعتقاد الصحيح ليس بصحيح وغير خفى ان فرعية الاحكام العملية وكونها متوقفة على الاعتقاد الصحيح الذى عليه اهل السنة والجماعة تدل على ان امامة صاحب السراب ومن يحذو حذوه من اعرابه ليست بصحيحة بشهادة مؤلفاته وسياقى البيان فى هذا الكتاب ايضا فى المواضع اللاحقة فانظر (قوله) والعلم المتعلق بالاولى الخ اى التصديق المتعلق بالاحكام الشرعية المتعلقة بكيفية العمل يسمى علم الشرايع اى الفقه والاحكام المعلومة المكتسبة عن ادلتها التفصيلية فعطف الاحكام تفسيرى وقد يراد بالعلوم المدونة نفس المسائل كما قبل حقيقة كل علم مسائله وقد يراد بالملكة اى الكيفية الراضخة الحاصلة من تكرار تلك المسائل والاطوار ان تعلق الاحكام تعلق المعلوم بالعلم وتحقيق التعلق مع البسط مشروح فى الحواشى المعمولة ثم الاحتمالات العقلية فى الحكم ستة اوسبعة قد يراد به ان النسبة واقعة اوليست بواقعة وقد يراد به ادراك وقوع النسبة اولا

وقوعها وقدير اديه نفس النسبة الحكيم وقدير اد به نفس المحمول وقدير اديه نفس القضية وقدير اديه نفس
 احرار النسبة وقد يراد به خطاب الله تعالى او ما ثبت بهذا الخطاب الازلي كالوجوب والاباحة ونحوهما ويجوز
 تعلقه بالمعدومات على انها حاضرة عنده تعالى باعتبار الوجود الدهري او مخاطبة على تقدير وجودها لاخلال عدمها
 فاذا اردنا النسبة القائمة الخيرية جاز حملها في قوله والعلم المتعلق بالاولى يسمى علم الشرايع والاحكام وبالثانية علم
 التوحيد والصفات على كل واحد من المعاني الثابتة للعلم اعني نفس المسائل والتصديقات بها او الملكة الحاصلة
 عنهادون تعنى وتلك بخلاف الاحتمالات الباقية فانها تحتاج الى التلكى ومن اراد تحقيق التوجيه فعليه مطالعة
 حواشى الخبالي فتعلم تجده (قوله) لما انها لا تستفاد الا من جهة الشرع الخ الماء موصولة والصلة عند وفاة اى لما
 ثبت من انها التصديقات المتعلقة بالاحكام الشرعية المتعلقة بكيفية العمل لا تستفاد ولا تدرك الا بالشرع بخلاف الثانية
 اذ منها اى من الاحكام الشرعية المتعلقة بنفس الاعتقاد ما يستقل العقل ويكفى في اثباته كوجود البارى تعالى
 ووحدته سبحانه ونحوهما من المسائل الاعتقادية الثابتة بالدلة الكلامية الكافية في الافادة (واما وجوب التطبيق
 بالشرع واخذها منه فمن حيث الاعتداد والفرق بين التوقى الذاتى وبين التوقى الاعتدالى غير غفى (قوله)
 وقد كانت الاوائل من الصحابة والتابعين الخ جواب مع الاشارة الى السوءال يتوجه الى قوله مبنى علم الشرايع والاحكام
 واساس قواعد عقايد الاسلام هو علم الكلام ما حاصله انه لم يكن في عهد النبى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ولا
 في عهد الصحابة والتابعين وكفى اهلوا ما هو مبنى علم الشرايع والاحكام وما هو اساس قواعد عقايد الاسلام
 ولو كان له شرف وعاقبة حميدة لما اهلوه وتخصيص الجواب ان المدون بالفتح موجود في زمانهم على طريق الاجمال
 اذ القرآن مشحون بالبحث عن المبداء والمعاد (واما اهل التدوين المتعارف بترتيب الابواب والفصول وايراد
 الأدلة مع الايضاح ورد شبهة الخصوم في غير القرون فوجهه ظاهر مشروح في الشرح تفصيله في المصباح (قوله)
 الى ان عدت الفتن بين المسلمين الخ (اقول) من تأمل في هذه الغاية اى غاية الاستغناء عن تدوين العلمين
 وتلك الغاية هي حدوث الفتنة والابتلاء والامتحان كما في زمان هارون الرشيد لا يعترض بتأليف الامام الاعظم ربه
 الفقه الاكبر اذا الاستغناء ليس بمطلق بل مقيد بحدوث الفتن وتوضيح حدوثها في تاريخ العلامة ابن الاثير الجزرى
 وكذا غلبة البغى على ائمة الدين مثل خروج يزيد بن معاوية على امير المؤمنين حضرت على كرم الله وجهه
 مشروعة في الكتاب المرقوم وفي كتاب نور العين ايضا فصلاتها في تحفة الامة في رد الوفية فراجع في مصباح
 الحواشى فاذا مست الحاجة الى تدوين العلمين بعد حدوث الفتن في زمان التابعين وظهور الحوادث القادرة
 والبدع الشنيعة فاعتباجنا الى هذه التأليفات لابطال التأليفات القادرة في العقايد الاسلامية اخرى واشد واحق
 فتعلم تجده (قوله) فاشتغلوا بالنظر والاستدلال والاجتهاد الخ اى اذا كان حدوث الفتن وتكثر الحوادث والوقائع
 باعنا لتدوين العلمين فاشتغلوا بالنظر والاستدلال والاستنباط والاجتهاد فلا بد من تدوين علم الكلام والفقه مع
 تمهيد القواعد والاصول وترتيب الابواب والفصول وتكثير المسائل مع بسط الأدلة وايراد شبهة المبتدعين مع

تحقيق الاجوبة فقله بالنظر والاستدلال سواء كان من العلة الى المعلول كما في الاستدلال اللمى او من المعلول الى العلة كما في الاستدلال الاتى ناظر الى عام الكلام وقوله والاجتهاد والاستنباط ناظر الى علم الفقه والضمير في فاشتغلوا راجع الى المتكلمين والفقهاء الكرام وغير غفى ان المطالب النظرية انما تحصل بالحركة من المطلوب الى المبادئ المناسبة له وبالحركة من المبادئ الى المطلوب الذى هو مجهول من وجهه ومعلوم من وجهه فالحركة الاولى جنس والثانية فصل وسبأتى انا لانعنى بالتكلمين الا الذين عصلوا المطالب الكسبية بالنظر والاستدلال مع التطبيق بالشرعية ومع تنقيح المناط اى مناط الاحكام فى الاحاديث وآيات القرآن وهذا هو معنى كفاية القرآن فاذا كان ماذكر فى الشرح سبب الاشتغال بالكلام فما عصى المتكلمين الذين عرفناهم فقس تدوين العالمين على جمع القرآن بين الدفتين بالعلة المشتركة بينهما وهى الاختلاف فى القرآنية وقد صرح انه اى الاختلاف المذكور قد اوجب الجمع فشرعوا له فى عهد افضل الخليفة مولانا الصديق الاكبر رضى الله تعالى عنه وتم الجمع فى عهد المستحق للخلافة مولانا حضرت عثمان رضى الله تعالى عنهم مع انه لم يكن مكتوبا ولا مجموعا فى عهده صلى الله تعالى عليه وآله وسلم (قوله) وسموا ما يفيد معرفة الاحكام العملية عن ادلتها التفصيلية بالفقه الخ وقد يراد به ملكة الاستنباط الصحيح من الكتاب والسنة والقياس واجماع الامة اى الحالة البسيطة التى هى مبداء التفاصيل والبه صدر الشريعة وقد يراد به القوة الحاصلة من ممارسة العلوم الشرعية ويمكن حمل ما يفيد معرفة الاحكام العملية عليهما اما على الاول فظاهر واما على الثانى فلان تلك القوة لها مدخل فى حصول مرتبة الاجتهاد فهى ما يفيد المجتهد معرفة الاحكام العملية عن ادلتها التفصيلية ومن هذا الحمل قد ينتزع وجه اندفاع اتحاد المفيد مع المفاد فانتزع وتأسل حتى يتضح لك وجه التعلق بسمو وقس عليه تعريف اصول الفقه فهو علم يفيد معرفة احوال الادلة السمعية فى افادتها الاحكام الشرعية فكما ان المبحوث عنه فى فن الاصول كيفية الافادة كذلك فى الفقه كيفية العمل (قوله) لان عنوان مباحثه كان قولهم الكلام فى كذا وكذا الخ اقول هذا وجه تسمية ما يفيد معرفة العقائد عن ادلتها باسم الكلام ولم يتعرض لوجه تسمية الفقه اذا المقصود بالذات ههنا بيان علم الكلام ثم القول المركب من حيث احتماله الصدق او الكذب يسمى قضية وباعتبار السؤال عنه واقامة البرهان عليه واثباته بالبرهان يسمى مسئلة وباعتبار وقوع البحث فيه يسمى مبحثا فالكل متحد بالذات وقد يراد بالعنوان معنى الاول فالمعنى لان اول مباحثه كان قولهم الخ اى اول مباحث الكتب الموءلفة القديمة هكذا ثم غير هذا العنوان وبقي الاسم كما كان (قوله) كالمناطق للفلسفة الخ يعنى كما ان المنطق يورث ويفيد قدرة على النطق فى تحقيق الفلسفة والحكمة فسموا ما يفيد قدرة على النطق وما يفيد العصمة عن الخطاء فى الفكر باسم المنطق لظهور القوة النطقية به فكذلك المتكلمون سمو العلم الباحث عن الواجب وعن صفاته وعن الممكن وعن اقسامه باسم الكلام لظهور قوة التكلم به فى تحقيق المسائل الاعتقادية والعملية والزام الخصم باقامة الحجج عليه وليس المراد بالالزام محض الجدل مع الفرق الضالة كالمعتزلة والشعبة كما توهم وبكى من يحن وحذوهم بل المراد انهم امتازوا بالآيات القرآنية والاحاديث النبوية فى ترويج عقائدهم الفاسدة اجاب المتكلمون عما اوردوها بتحقيق مناط

الاحكام ويتدقيق مدارها وهذا معنى الالتزام اذ به يحصل دفع ملاعباتيم بالآيات والاحاديث الشريفة كما هو
دأبهم ودأب من يحذو حذوهم (قوله) ولانه أول ما يجب من العلوم الخ اذ الواجب على كل عاقل بالغ مكلف معرفة
الصانع ومعرفة صفاته وسائر العقائد الدينية وتلك المعرفة انما يعلم بالكلام اختلفوا في قوله صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم طلب العلم فريضة على كل مسلم فمنهم من حمله على الفقه ومنهم من حمله على التفسير
ومنهم من حمله على الحديث والتحقيق يقتضى محمله على الكلام اذ الواجب عليه أولا هو الاعتقاد بان
للعالم صانعا واحدا قادرا مريدا بجميع الكائنات ثم الصلوة الخمس والصوم والزكاة والحج وغير ذلك من ضروريات
الدين فكان الكلام أول ما يجب على المكلف فيجب أولا تصحيح الاعتقاد على وفق الكتاب ثم يجب ما هو فرعه من
سائر العلوم فاطلق على ما يفيد معرفة العقائد عن ادلتها اسم الكلام كذلك اى باعتبار وجوبه أولا ثم خص
به تميز ايبين ما يجب أولا وبين ما يجب ثانيا (قول) ولانه انما يتحقق بالمباحثة وادارة الكلام من الجانبين الج ويمكن
تأييد هذا الوجه بان الامام الاعظم ره قد صنف الكلام بعد تحقق المخالفين كما اشار اليه قول الشارح التحرير الى ان
حدثت الفتن الخ فلا يمكن تحقيقه الا بعد المباحثة وادارة الكلام من الجانبين وبهذا تبين لك وجه خلط الفلسفات
في الكلام على ان الرد عليهم لا يمكن بدونه ولانه لما كثر فيه المخالفون دون غيره من سائر العلوم سمي بالكلام
(قوله) ولانه كان اشد العلوم تأثيرا في القلوب الخ وذلك لان مبناه هو الدلة العقلية القطعية واكثرها موعيدة
بالادلة السمعية فله تأثير في الفرق بين الحق والباطل وبين الحسن والقبح وفي اظهار ما غفى من معاني آيات القرآن
والاحاديث الشريفة ايضا (قول) وهم سمو انفسهم اصحاب العدل والتوحيد الخ اعلم ان المعتزلة لما اوجبوا على
الله تعالى ثواب المطيع وعقاب العاصي ونفوا عنه خلق الافعال القبيحة وارادتها وزعموا ان صفاته تعالى عين ذاته ولا
يفتقر في ذاته الى صفات قديمة سمو انفسهم اصحاب العدل والتوحيد وقالوا نحن نعتقد بان الله تعالى عادل
لا يفعل قبيحا وليس له صفات قديمة والا يلزم تعدد القدماء فنحن اصحاب التوحيد وتشبهوا بابا ذبال الفلاسفة في كثير
من اصول كلامهم وشاع مذهبهم فيما بين الناس الى ان قال الشيخ ابو الحسن الاشعري لاستاذة على الجبائي ما تقول
في ثلثة اخوة فبهت الجبائي وتخير دون الاقتدار على التكلم وترك الشيخ ابو الحسن الاشعري مذهب اى مذهب
استاذة الجبائي ولما اراد الله تعالى ظهور الحق وغلبة اهل السنة والجماعة اشتغل هو والشيخ ابو المنصور الماتريدى
بابطال رأى المعتزلة والشبهة واثبات ماورد به السنة ومضى عليه الجماعة اى الصحابة فلماذا سمي هو والشيخ
ابو المنصور الماتريدى باسم اهل السنة والجماعة وهذا الاسم اخص من اهل القبلة لانه شاملة للشبهة والمعتزلة
ثم وجه ادخال الماتريدى في ضمير الجمع الذى في سمو اللعلة المشتركة وهى حفظ السنة ومضى عليه الجماعة اوهى
الاشتغال بابطال مذهب المعتزلة واختيار ماورد به السنة (قوله) ثم لما نقلت الفلسفة الى العربية الخ اى الحكمة
الباعثة عن احوال الموجودات الخارجية على ماهى عليه بحسب الطاقة البشرية من اللغة اليونانية التى دون بها
ارسطو ونقلها الفارابى الى العربية وبهذا تبين لك وجه تسمية ارسطو باسم المعلم الأول ووجه تسمية الفارابى بالمعلم

الثاني (قوله) فخلطوا بالكلام كثير من الفلسفة الخ الظاهر انه تفريع على جواب له اعنى به قوله حاولوا الرد على
 الفلاسفة (قوله) حتى كاد لا يتميز عن الفلسفة لولا اشتماله على السمعيات الخ اى حتى قرب الكلام لا يتميز عن
 الحكمة بسبب ادراجهم معظم الطبيعيات اى بسبب خلط البحث عن حقايق الممكنات والبحث عن الالهيات لولا
 اشتمال الكلام على السمعيات قبل المراد بالسمعيات احوال البرزخ وقد يراد بها الادلة السمعية من القرآن والسنة
 والقياس واجماع الامة وفيه اشارة الى ان تمايز العلوم قد يكون بالادلة اى على المطالعة الثانية فامتياز الحكمة باعتبار
 ان مسائلها انما تثبت بحض العقل لا يقصد تطبيق ادلتها او نفس اثباتها بالشرعية بخلاف مسائل الكلام وادلتها فانها
 واجبة التطبيق بالشرعية (قوله) وبالجمله هو اشرف العلوم الخ اى سواء كان الكلام كلام القدماء وهو ما يفيد
 معرفة العقائد بدون خلط الفلسفة او كلام المتأخرين وهو ما يفيد معرفة العقائد مع خلط الفلسفة اى الكلام المخالط للفلسفة
 سواء كانت المسائل الفلسفية جزأ من اهتمام الاشرف العلوم على انه اساس الاحكام الشرعية وغايته النجاة من عذاب
 النار وبراهينه مؤيدة بالادلة السمعية (قوله) وما نقل عن بعض السلف الخ جواب سؤال يتوجه على قوله
 وبالجمله هو اشرف العلوم حاصله انه قد نقل عن الامام الشافعى والامام مالك وعن اهل الحديث الطعن فيه والمنع عن
 تحصيله فما وجه منعهم عن تحصيل اشرف العلوم وعن اساس المشروعات فاجاب عنه بقوله انما هو للتعصب في الدين
 والقاصر عن تحصيل البقين الخ حاصله ان المنع المذكور محمول على المتعصب في الدين يريد ان يكفر صاحبه
 في المباحثة ومن اراد ان يكفر صاحبه في المناظرة والمباحثة فقد كفر قبل ان يكفر صاحبه او محمول على القاصر عن
 تحصيل البقين لم يفرق بينه وبين الظن ولم يعلم كيفية اثبات المطلوب او محمول على الكلام المشحون بالادلة
 المرجوحة وبالنقول القادرة في اعتقاد اهل الحق المنقولة عن كتب الشيعة الامامية كالشرح المسمى باسم الحكمة
 الباغية التى قد وضعها لنقل النقول القادرة فيما ذهب اليه اهل الحق واعرض عن نقل الاجوبة الدافعة المنصوصة
 من اهل السنة والجماعة كما سبغت وغرغى ان هذا المنع صحيح بل واجب اذ الطلبة يقعون بمطالعة الشرح المرقوم
 في الجهل المركب لانه مشتمل على المغلطة وايراث المضرة وان سماه باسم الحكمة البالغة وستطلع على تفصيل هذا
 فيما يأتى بعد هذا على اننا نقول نحن نرجح مذهب البه الامام الاعظم على مذهب البه الامام مالك والامام الشافعى
 رحمهم الله تعالى رحمة واسعة (قوله) ثم لما كان مبنى الكلام على الاستدلال بوجود الحداث على وجود الصانع
 الخ اعلم ان النظر في معرفة الله وصفاته واجب بالنصوص القاطعة وطريق النظر في تلك المعرفة اما انى وهو الاستدلال
 بوجود المصنوع على وجود الصانع اولمى وهو عكس القسم الاول ولما كان الطريق الاول طريق ارباب النظر
 والاستدلال والثاني طريق ارباب الدوق والكشف حكم بان مبنى الكلام على الاستدلال بوجود الحداث
 (توضيح) المقام ان الاستدلال (اما بامكان الذات وهو كون الذات بحيث لا يقتضى الوجود ولا العدم اى عدم
 اقتضاء الذات الوجود والعدم) واما بامكان الصفات وهو كون الوجود والعدم بحيث لا يقتضيان ارتباطهما
 للذات واما بحدوث الذات وهو كون الذات مسبوقه بالعدم بمعنى رفع الذات (واما بحدوث الصفة وهو كون

الوجود مسبوقا بالعدم بمعنى رفع الوجود فالاقسام اربعة ولما كان اكثر المقدمات في
مسلك الحدوث اسهل واجلى من مسلك الامكان اذ سلب الافتضاء سواء كان ذلك من الذات
او من الصفة لا يوجب انحفاظ التسوية فلا بد من ابطال الاولوية الذاتية بخلاف مسلك
الحدوث اذ تجويز الرجحان الذاتي مع حفظ الحدوث مكابرة اغتراره على مسلك
الامكان على انه فرق بين مطلب الصانع وبين مطلب الواجب بحفظ الاثر والاصطلاح
واما تجويز استناد ما ثبت مدوئه من الاعيان والاعراض الى عقل من العقول العشرة
او الى الاتصالات الكوكبية او الى الحركة السرمدية الازلية كما جوزه من تشبث باريال
الفلاسفة في جميع مؤلفاته فمرة اغترل الحدوث الذاتي ومرة اغترل الحدوث الدهري
كشيخ غير بالغ تارة لحس اناء الفلاسفة وتارة لحس اناء السيد الباقر وفر من التقليد
باهل السنة والجماعة كالفرار من الاسد مع الاعتراض عليهم فتهقري * به الا يرد عليهم عند
اهل التقى * وهو لازال في الفرح والسرور * كمن حج البيت الحرام في سابق الدهور *
فهو مع ما فيه من المناقضات والاغلاط ونفى الصفات تجويز * لم يقيم على ذلك دليل *
بل هو قائم على نقیضة على ما يأتي بيانه بعد هذا فانظر (قوله) ثم منها الى سائر السمعيات
الخ اي ثم ينتهى البحث او ثم الانتقال من وجود المحدثات بعد اثبات الصانع وتوحيده
وصفاته الى سائر السمعيات التي لا يستقل العقل في اثباتها ولا يدرك لولا اخبار الشارع
بها فعلى هذا الوفسر نابقولنا ثم ينتهى البحث من وجود الصانع وتوحيده وصفاته الى سائر
السمعيات كالسؤال والحساب وكاموال الحشر من اعادة الروح في الاجسام وغير ذلك من
احوال القيامة لكان اظهر واولى ايضا (قوله) ناسب تصدير الكتاب بالتنبيه على
وجود ما نشاهد الخ ضرورة تقدم المقدمة على المقصود الاصلى فعلى هذا ناسب له ان
يقول يجب تصدير الكتاب بدل قوله ناسب يوعيه قوله ليتوسل بذلك الى معرفة ماهو
المقصود الاهم اذ الوسيلة لا بد من ان تكون متقدمة على ماهو المقصود لامتناع الوصول
اليه بدونها فلا بد من تقدمها كتقدم الطهارة على الصلوة الا ان البحث عن وجود
المحدثات سواء كان الوجود محموليا اور ابطيا لما كان مقدما طبعا وذلك رعاية الموافقة
بين الوضع والطبع دون وجوب الرعاية بينهما عبر بقوله ناسب وايما كان اي سواء
عبر بهذا اوبدالك لاسترة ولاخفاء في اندفاع ما يتراعى وروده ههنا وهو انه ينبغي ان يصدر
الكتاب بماهو المقصود الاهم وهو وجود الصانع وتوحيده وصفاته وافعاله وسائر السمعيات

(قوله) اى الاشاعرة

والما تريدية آه ويمكن اثبات انطباق تعريف الناجية على الاشاعرة والما تريدية بشهادة سباق عبارة المتن حيث افتتح أولا بالتنبيه على ثبوت الخفاق ثم حدوث العالم ثم ثبوت الصانع فذلك الترتيب يدل على ان مراده من اهل الحق ومن الفرقة الناجية هم الذين حصلوا العقائد الدينية بالنظر والاستدلال على وفق الشريعة مع التزام دوام الاعتقاد بما روى عن النبي وعن اصحابه صلى الله عليه وسلم على ما عرفهم صلى الله تعالى عليه وسلم حيث قال هم على ما انا عليه واصحابي والنكتة في التعبير بالجملة الاسمية هي الدوام المذكور فعليك استخراج القياس بالشكل الاول هكذا المتكلمون اى الاشاعرة والما تريدية هم اهل السنة والجماعة والفرقة الناجية لانهم معتقدون بما روى عن النبي عليه السلام واصحابه بخلاف الشيعة الامامية لانهم معتقدون بما روى عن ائمتهم وبهذا تبين لك وجه ارادة الاشاعرة والما تريدية من مطلق المتكلمين في عرف اهل السنة والجماعة

منه عفى عنه

اى المسائل السمعية الكلامية (قال) المصنف رحمه الله تعالى قال اهل الحق الخ (اقول) لا بد من تفسير المضامى اليه ههنا أولا حتى يتضح ما صدق عليه المضامى في الخارج ويمتاز غيره من الخواارج امتيازاً تاماً فمن ثم فسر الشارح التحرير حيث قال وهو الحكم المطابق للواقع اى اللوح المحفوظ على ما ذهب اليه المتشرعون واما اهله فهم اهل السنة والجماعة اى الاشاعرة والما تريدية بشهادة المضامى اليه على ما فسر الشارح ومنهم المصنف رحمه السالك مسلك النظر والاستدلال في معرفة الله تعالى وصفاته بشهادة عنوان كتابه والحد الضابط في تعريف اهل الحق والفرقة الناجية قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم هم على ما انا عليه واصحابي الحديث وغيره ففى ان قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم واصحابي عطف على قوله انا عليه فالمعنى واصحابي على هذا الاعتقاد الحق يوعده قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم واصحابي كالنجوم بايهم اقتديتم اهتديتم فالحديث السابق كما يحمد الفرقة الناجية كذلك يدل على ان الاصحاب الكرام متبوع الفرقة الناجية في الارشاد والدلالة على الاعتقاد الصحيح كل منهما مفهوم من منطوق الحديث ومن غفل عن هذه النكتة قال الفرقة الناجية الصحابة والتابعون والذين اتبعوهم باحسان وهم الخنفية فلم يعرف هذا القائل بين التابع وبين المتبوع وشتان ما بينهما وسبب اى الكلام عليه ايضا ومن اراد ان يكون مجدا على رأس المائة الآتية وقصد دفن علوم العلامة ورام ادراج الشيعة الامامية في الفرقة الناجية كما جزم به في الوفية اعرض عما افاده الشارح التحرير كما ينبغي في تشريح المقام وتصدى لنقل العبارة التى هي متعارضة المرام حيث قال اى الذين يدينون بمأثبت وتقرر عند الله من الدين ويلازمونه واصله المتقرر الذى لا يسوغ انكاره من الاعيان الثابتة الى ان قال وقال الله تعالى اولم يكفهم انا انزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم ان فى ذلك لرحمة وذكرى لقوم يؤمنون وقال الله جل ذكره اتبعوا ما انزل اليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه اولياء والذى يتوهم ان ثبوته يتوقف على وجود الشارع وعلمه وقدرته فلوا انعكس الامر ازم الدور ساقط فان النظر فى احوال النبي ومعاملاته والبحث عن حركاته يوجب العلم الضروري بصدقه فيما يقوله ويخبره عن الله تعالى الى آخر ما نقله من الملاعبات التى لا مدخل ولا دخل لها فى هذا المقام فانظروا الى شيخ غير بالغ قد اخذ الله تعالى عنه العقل السليم والفقهاء المستقيم فحرم من بركات سلوك الصراط المستقيم قد اعرض عما

كتبه العلامة من الصواب جامدا * وسعى في ترويح الأغلاط من المناكر جامدا (فاعلم) أما أولاً فلان قوله اى
الذين يدينون بمائت عند الله من الدين مع ما كتب في السطر التاسع من الصفحة الخامسة لادخال الشبهة
الامامية ومن يخذونهم من الظاهرية تقلد فاحش كتقليد الاعمى * لا يجوز عند اصحاب النهى * ادلايكفى
مجرد التشبث بآيات القرآن في معيار النجاة بل الظاهرية يخرجون من الدين كخروج السهم من الرمية على مانص
في صحيح البخارى في باب قتل الخوارج فراجع مع انهم اشد واقوى تشبثاً ومعاوضة بالآيات القرآنية في اثبات
عقائدهم الفاسدة ويعضون عليها بالنواجذ في اصولهم وفروعهم فيلزم دخول الخوارج باسرها في الفرقة الناجية
وخروج اهل السنة والجماعة لانهم قد اعطوا معاني آيات القرآن من الواحد الى السبعة ومنها الى سبعين معناه وهذا
الاعطاء منهى عند صاحب السراب باتفاق امرابه والتالى كما ترى بطالاجماع (وأما) ثانياً فلان قوله واصله المتقرر
الذى لا يسوغ انكاره من الاعيان الثابتة ردا على العلامة الشارح التحرير حيث فسر به بالحكم المطابق للواقع
والمجدد فسر به بالمتقرر الذى لا يسوغ انكاره ثم قال من الاعيان الثابتة فأتى بالعجائب المزخرفة والغرائب المضحكة
وسر بها كل من حضر مجلسه من الغفول * وضحك منها كل حاضر القلوب * اذا لاعيان الثابتة لكل واحد واحد من
افراد الانسان اعيان قابلة حاصلة بالقبض الاقدس غير معجولة فمن ثم قالوا ما شئت الاعيان الثابتة رايحة الوجود
والاستعداد الكلى غير معجول ولا فرق بينها وبين الاستعداد الكلى الانحسب العبارة والاصطلاح فالاول اصطلاح
الصوفية والثانى اصطلاح اهل الكلام والحكمة ويتم تحقيقها في بحث الحقايق فانظروا شتان بينها وبين العقائد
الثابتة بالكتاب والسنة (وأما) ثالثاً فلان معنى كلام المصنفه قال اهل الحق قال ارباب العقائد الحق وارباب
الاحكام المطابقة للواقع فمن ثم فسر به بالحكم المطابق للواقع حتى لا يذهب الوهم الى المعنى المصدري والى اسم
من اسماء الله تعالى فله سبحانه در الشارح التحرير اذ قد فسر به بعين مراد المصنفه واما الاعيان الثابتة فلم يذهب
اليه وهم احد من نوع الانسان الا وهم صاحب السراب (وأما) رابعاً فلانه يلزم منه ان يكون جميع افراد الانسان
من اهل الحق اذ معنى الكلام على مانص به صاحب السراب قال اهل الاعيان الثابتة ووجه الملازمة ظاهر غير غنى
اذ جميع افراد الانسان اهل الاعيان الثابتة اى ارباب الاستعدادات الكلية الثابتة في الحضرة العلمية الالهية فيلزم
ان يكون المجوسى وغيره من الطائفة الاجنبية من مصداقات اهل الحق وهذا مما يباه به قول القول المذكور في هذا
الكتاب كما لا يخفى فان قلت انه قد عطف قوله والعقائد الصحيحة والاقوال الصادقة على الاعيان الثابتة التى هى
بيان الموصول وعطف قوله ويشارك الصدق في المورد على صلة الموصول اعنى قوله لا يسوغ انكاره فيجوز ان يكون
هذا العطف بيان المراد من الاعيان الثابتة قلنا قد وقعت بعد مطالعة مؤلفاته انه ما شعر به وليس له تأمل ولا شعور
في امر العطف ولا فيما نقله ولا شغل له في انطباق المعطوف والمعطوف عليه بل التزم مجرد النقل كيف ما تيسر وشحن
مؤلفاته بالنقول التى هى متناقضة المرام دون التزام صحة النقل بل ظن ان التزام صحة النقل ومطالعته من

البدعة بل ظن ان اختيار التزام الصحة موقع في المهالك غاية ما في الباب ان العطف المذكور من المفاسد الواردة عليه
فالعطف من المفاسد الخامسة ظاهرة الورد عليه ابتداء فمن ثم قلنا واما سادسا فلان قوله وقد بينهم النبي صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم بقوله ما انا عليه واصحابي رواه احمد واصحاب السنن الاربعة والحاكم وابن حبان وكذا قوله
وقال الترمذي حسن صحيح وكذا قوله وقال الامام فخر الاسلام الاصل في علم التوحيد والصفات التمسك بالكتاب
والسنة اضحكة عجيبة واغلوطة موقعة امرابه في المهالك والجهل المركب فيظنون ان صاعب السراب عامل بالكتاب
وآت بهالم تستطعه الاوائل ويظنون ان العلامة الشارح العقائد ام يأت بشي من الكتاب كما هو زعم صاعب
السراب فاعلموا ان هذه النقولات المجردة لا تقبل له ولكم شيئا ولا تضر العلامة رأسا بل توجب عليه اثما وتخرجه
عن زمرة اهل الحق اصلا وتدل على انسلا ب عقله سلبا حيث جادل بتسويد الاوراق العديدة دون الافادة ودون
التعلق بعبارة المتن ولا بعبارة الشرح لاشرحا ولا جرحا ولا غصم له في هذه النقولات التي لا طائل تحتها واما سابعا
فلان قوله والذي يتوهم ان ثبوت الشرع يتوقف على وجود الشارع وعلمه وقدرته فلو انعكس الامر لزم الدور
ساقط مضحكة قد قام في ميدان الاعتراض قيام العميان * ودار حول دائرة الافتراض حوم الصبيان * ولا م على
خصمه ملامة السكران * فبالبت علمي بلغ اليه ان القول المذكور قد كان من تمة نكتة التفسير اي تفسير الاحكام
الشرعية بالاحكام المأخوذة من الشرع ثم قالوا لو فسرناها بما يتوقف على الشرع لدار وتخرج بعض الاحكام الشرعية
الاعتقادية كمسئلة وجود الصانع وتوحيده وغيرها مما يستقل العقل في اثباتها ثم قالوا ان المسائل الكلامية سواء
كان العقل كافيا في اثباتها ولا واجبة التطبيق بالشرعية والا تكون من قبيل الفلسفة الصرفة وفرقوا بين التوقي الذاتي
والاعتدادي وبه قد صرح العلامة في مواضع وهذه المسئلة قد كانت في درس قدمضي ومسئلة تعيين الفرق الناجية
مسئلة قد حضرت في هذا الدرس وبين هذين الدرسين دروس كثيرة فالذي يتوهم من ان ثبوت الشرع
يتوقف على وجود الشارع فلو انعكس لزم الدور في واد واعتراض الشيخ المجدد في واد غير بالغ اليه وان نادى باعلى
صوت واما ثانيا فلان قوله كيف فان النظر في احوال النبي ومعاملاته والبحث عن عركاته وسكناته الى قوله ولذلك
كان انقرآن معجزة مع انه ليس مما يتعلق في تعيين الفرق الناجية ولا مما يوجب توقي اثبات الصانع وتوحيده على
الشرع كما ادعاه مصادرة على مطلوبه اذ النظر في احوال النبي لا يتصور بدون النبي المرسل ووجود النبي المرسل
يتوقف على وجود المرسل بالسكسر فالشيخ المجدد لما حكم على الامر الثابت بالساقط * التزم الدخول في هذه المهالك
التي مضطربة المرام * غير متعلقة بالمقام * واما تاسعا * فلان قوله بخلاف قلبب العصاء واليد البيضاء
وابراء الاكهم واحباء الموتى وانشقاق القمر وتسليم الحجر فانها عند خلوها عن القرائن المتكاثرة المحفوفة بها لا تأمنها
من ان تكون تلبيسا وحيلة او تكون من خاصية او وضع فلك او القاء جن او ملك يطلع هو عليه دون غيره او تكون ابتداء
عادة او مسوقا لا لغرض تصديقه بل اجابة لدعوة من الاحتمالات التي تقدر في القطعية الى قوله فقد تبين المذموم

والحمود وامتاز المهورب عن المقصود انتهى كلام الشيخ المجدد في الحكمة البالغة من اخير الصفحة الخامسة الى السادسة اضمحكة عاطلة فاسدة غامدة جامدة هالكة قاسية عاصية طاغية باغية واهية لاهية ساهية كارهة ناهقة متروكة غير مسلوكة يشبه عاملها بالفجرة الفسقة عليها غيرة تلحقها فتره فباياها الشيخ المجدد لعلك توهمت ان الافتراء * لا تؤخذ به في الابتداء ولا في الانتهاء * او توهمت ان ما بدعت لا يظهر على العلماء * ولا على الجهلاء * او مادريت ما شتهر ان لكل فرعون موسى * ولكل دجال عيسى * ما شنع ما ثبت * وما قبح ما كتبت * بئس ما قدمت * وما اغرت * وما اغويت * وما ابرزت * اذ حاصل هذه المغالطة مع ما فيها من ايراث المضرة الى ما ادعاه من الامور المركبة من انواع المصادرة قادمة في آيات القرآن مقتضية لانقلاب الاختصاص الالهي الى الامر الكسبي بل مشتملة على ارتفاع الامان عن جميع آيات القرآن وبالجمل كونه المعجزة من الاختصاصات الالهية ثابت بنص القرآن فلا بد من ان تكون خالية عن شبهة التلبس وعن احتمال الجبلية ولو تنزلنا تماشيا مع الخصم اى الشيخ المجدد ولو فرضا محالا نقول ان قيام الاحتمالات الواهية عند العقول السقيمة العبلية غير قادمة في الامور القطعية والايلازم ارتفاع الامان عن جميع الآيات القرآنية والتالى كما ترى باطل بالنصوص القاطعة (واما عاشر) فلان قوله بلى ان العقل لا يخالف النقل في مداركه ويستبد بالادراك في مواضعه اذ هو حجة من حجج الله تعالى للعباد وهى لا تتناقض ولا تتضاد الى قوله فلم يعتد به في الامور الدينية ما لم يعتد به بالشرع مع انه متناقض المرام لا يرتبط بالمقام فرجعنا الى ما نحن في صدره وهوان الحد الضابط في الفرقة الناجية قوله عليه السلام الذين هم على ما انا عليه واصحابي وقد عرفتم انه معطوف على قوله انا بشهادة قوله عليه السلام اصحابي كالنجوم فالاصحاب متبوع الفرقة الناجية بشهادة العطف المؤيد بحديث النجوم لانفس الفرقة الناجية كما تسموهم الشيخ المجدد وقد صرح بهذا المعيار المحقق التفتازاني والمحقق الدواني وغيرهما من علماء اهل السنة والجماعة فلا عبرة بسوء الظن الصادر من الشيخ المجدد ببعض غياله ومصادق هذا المعيار المنصوص ابو الحسن الاشعري وابو المنصور المازني وقد انتشرت اتباع الشيخ الاول في اكثر الديار كالعراق والشام وغيرهما واتباع الثاني فيما وراء النهر وقد حقق المحقق الدواني انطباق المعيار المنصوص على الشيخ الاشعري وعلى الشيخ المنصور المازني بوجوه فصلناها ووضحناها في مرآت الحواشي وبسطناها في مصباح الحواشي حاشية التتمة والختام ثم مفهوم الناجية كلى مشكك يصدق على الناجية المطلقة اى الناجية من عبث العمل والاعتقاد معا من خواص الاشاعرة وغيرهم من الذين يدخلون الجنة بلا عساب ويصدق على الناجية المقيدة اى الناجية من عبث الاعتقاد فقط وهم جمهور اهل السنة والجماعة ولقد احسن المحقق الدواني في المدافعة مع تلميذ المحقق الطوسي عبث قال ابن المطهر الحلي في بعض تصانيفه قد باعنا في هذا الحديث مع الاستاذ نصير الدين الطوسي في تعيين المراد من الفرقة الناجية فاستقر الراى على انه ينبغي ان تكون تلك الفرقة مخالفة لسائر الفرق مخالفة كثيرة وماهى الا الشبهة الامامية فانهم يخالفون غيرهم من جميع الفرق مخالفة بينة بخلاف غيرهم من الفرق فانهم متقاربون في اكثر الاصول انتهى كلام

قوله) فلا يصدق معياركم
 الخ فمن تأمل فيها حققناه
 في الأصل حق التأمل يتضح
 عند حال ما تفوه في تعليقه
 على شرح الدواني حيث
 قال واما المتكلمون فهم ليسوا
 من اهل السنة والجماعة وكذا
 يتضح كونه اى الشيخ المجدد
 من مصداق قوله عليه
 السلام من آذى المسلمين
 في طرقهم وجدت عليه لعنتهم
 الحديث ثم بعد ما تم المرام
 من الالزام بوجوه فصلناها
 في الأصل نقول ان اراد
 بالتكلم بين الشيعة والمعتزلة
 فنحن نساعى في تلك الارادة
 فيلزم اخراج نفسه من اهل
 السنة والجماعة بقلم نفسه لانه
 على طريقة الشيعة والمعتزلة
 والفلاسفة بشهادة ما كتبه
 في الحكمة البالغة وان اراد
 بهم الاشاعرة والماتريدية
 كما هو الظاهر من وضع
 المشاجرة معهم فذلك الارادة
 اما مبنية على ما تفوه في
 تعليقه المرقوم فقد عرفت
 سقوطه بوجوه فصلناها في
 مرات الحواشي واما مبنية
 على ما تفوه في الوافية فلا يخفى
 انها من قبل بنه الفاسد على
 الفاسد اذ هو لم يؤلفها على
 ما هو التحقيق ولم يفرق
 فيها بين العدو والرفيق

ابن المطهر الحلي وكلام الطوسي وحاصل معياره هو المخالفة الكثيرة وحاصل معيار ابن المطهر
 الحلي هو المخالفة الظاهرة او المخالفة البعيدة وقال المحقق الدواني على طريق المعارضة
 ردا على ابن المطهر هكذا قال الشيعة توافق المعتزلة في اكثر الاصول ولا يخالفها الا في
 المسائل القليلة اكثرها يتعلق بالامامة وهي بالفروع اشبه فلا يصدق معياركم على
 الشيعة الامامية ثم عارض على وجه الترتي وقال بل الابق بالمخالفة الكثيرة وبالمخالفة
 البينة الواضحة التي هي المعيار عندكم هم الاشاعرة فان اصولهم مخالفة لاكثر اصول
 المذاهب ولا يوافقهم كرؤية الله تعالى مع كونه غير جسم وتنزهه عن المكان والجهة بل
 جواز ورؤية كل موجود من الاعراض وغيرها حتى جواز ورؤية كل من الاصوات والطعوم
 والروائح وجواز ورؤية اعمى الصبين بقية اندلس واستناد جميع الممكنات الى الله تعالى
 ابتداء وكون الصفات الزائدة لاهى عين الذات ولا غيرها والفرق بين الارادة والرضاء
 وغير ذلك بل لنا وجوه ثلثة سوى هذه المعارضة الالزامية الاول ان قوله عليه السلام
 هم على ما انا عليه واصحابي يدل على ان الفرقة الناجية دائمون على اعتقاده وعلى
 اعتقاد اصحابه وذلك بشهادة الجملة الاسمية فمن ثم قال المحقق الدواني وذلك انها ينطبق
 على الاشاعرة ردا على مقدمة كل فرقة تزعم انها ناجية وفرق بين الاشاعرة وبين
 الاشعرية اذ المراد بالاول ما يقابل المعتزلة والشيعة فراد به عموم اهل السنة والجماعة بشهادة
 الامثلة التي اوردها في مقام المعارضة على المحقق الطوسي بخلاف الاشعرية لانها مقابل
 الماتريدية والوجه الثاني ما افاده الفاضل القرباعي حيث قال ثم لا تغفل عن لفظ الاصحاب
 فانه جمع الجمع والتبعية لجميع الاصحاب هي مذهب الاشاعرة اى مذهب اهل السنة والجماعة
 توضيحه ان الشيعة ذهبوا الى ان المقبول في رواية الاحاديث ليس جميع الاصحاب بل هو
 حضرت على وابو خروبلال رضى الله تعالى عنهم وفي رواية منهم هو اهل البيت فقط وفي رواية
 هو حضرت على مع اولاده رضى الله تعالى عنهم فلفظ الاصحاب الوارد بصيغة جمع الجمع
 في تعريف الفرقة الناجية نص في اخراج الشيعة ومن يحذو مذهبهم من
 اليمتدعين ونص في ان الاشاعرة القائلين بترتيب الخلافة والافضلية بين الخلفاء
 المعتقدين بهم هم الفرقة الناجية اذ الاصحاب الكرام من الائمة الحق لكهم عدول عند

وما التزم فيها فائدة التاريخ اذ الغرض الاصلى منه الاطلاع على الامور النفس الامرية والاحوال الواقعة والوقوف على وفيات
 المعلاء والكبراء ودرجاتهم ومراتبهم على ما تصفوا به في نفس الامر حتى يأمن العاقل من اقامة العالم مقام الجاهل ولا ينزل
 على الادنى ولا يصعد بالادنى الى الاعلى وهذه الغايات من تاليف التواريخ كلها مفقودة في الوافية بل الامور النفس الامرية
 والحالات الواقعة منعكسة فيها ومن اراد الوقوف على حقيقة الانعكاس فعليه بمطالعة تحفة الاحبة في رد الوافية منه عفى عنه

الاشاعة (والسوجه الثالث) ما افاده الفاضل القرباغى فى الخنقاى حيث قال بل الحق انه يجب ان يكون مسلك الفرقة الناجية مسلماً متوسطاً لقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى الآية اذ العدل هو المتوسط بين طرفى الافراط والتفريط اما اذابنى على ما فى كتب الحكمة فظاهر انها الى العدالة عبارة عن الوسط واما اذابنى على ما فى كتب الاخلاق فكما قال فى التتمة بعد نقل العبارة الفارسية * مبانہ چون صراط مستقیمست * زهر دو جانبش قهر مجبمست * فلها طرفان افراط وهو الظلم على الغير وتفريط وهو الظلم على نفسه فهى اى العدالة سواء كانت عبارة عن الكيفية الرابعة وعن الكيفية البسيطة كما هو مختار المحقق الدوانى فى الاخلاق الناصرية او عبارة عن المجموع من الحكمة والعفة والشجاعة كما صرح به فى شرح اليبا كل توسط المسلك فعليه مدار النجاة وغير خفى ان مسلك الاشاعة ومسلک الماتريديّة مسلك متوسط بالنظر الى مسالك الفرق الاسلاميّة فلذا فى دعوى انطباق تعريف الفرقة الناجية على الفرق المخصوصة وجوه خمسة ثلثة منها تحقيقية والوجهان الزامية وقد حققناها على ما استقر عليه رأى المحقق الطوسى وابن المطهر الحلى وهكذا ينبغي ان يفهم وينفع المقام ولعمري اذا كان مراد المجدد شرح العقائد وتشريحه كما قال سميت بالحكمة البالغة الجنية فى شرح العقائد الخفية فاما معنى قوله رواه احمد واصحاب السنن والحاكم ثم قال الترمذى اخرجه الحاكم اخرجه ابن عساكر ثم قال الامام فخر الاسلام ثم قال الله تعالى ثم بخلاف تقلب العصاة وانشقاق القمر وتسليم الحجر فانها لا يتخلو من ان يكون تلبساً وعيلة ثم وقال الشافعى ثم وقال احمد عند قول المصنفه قال اهل الحق ولا يخفى ان هذا لا يفيدك شيئاً ولا يوصل نفعاً اليك ومع هذا قال واني وان كنت الاخير زمانه * لان بهالم تستطعه الاوائل * وقال ولبئس المصنوع يريد به شرح العلامة واما امرابه وغيرهم ممن سلب ادراكه وقد اعتمدوا على ماسطره فاعرضوا عن شرح العلامة وجعلوه شيئاً فريامع ان النقل الصرف يضل الانسان اذ لا يتم امر النقل الا بالعقل ولست انا ممن ينقل كنقل النقال ويسرق كسرقة البطلان من غير ان يقف ما فيه على انانقول لانزع لاحد من العلماء السكرام فى ان تعريف الفرقة الناجية ما عرفه صاحب الشرع حين قبل من هم قال هم على ما انا عليه واصحابى وانما الاختلاف فى استنباط وجه انطباقه وتعيين مصداقه فعليك ايها المجدد به مطالعة شرح العقائد للعلامة دون تسويد الاوراق بالنقول المجردة او مطالعة مصباح الحواشى ماشية التتمة والخنقاى (قوله) واما الصدق فقد شاع فى الاقوال خاصة الخ دفع توهم الاتحاد بينه وبين الحق ووجه اختياره على الصدق وتلخيصه ان المقصود فى هذا الفن معرفة العقائد الدينية والحق لكونه عبارة عن الحكم المطابق للواقع شامل على الاقوال والعقائد والاديان بخلاف الصدق اذ هو شايع الاستعمال فى الاقوال خاصة فلا يطلق على ما يقصده نفس الاعتقاد والمبحث عنه هو هذا فمن ثم قال اهل الحق ولم يقل قال اهل الصدق وقد ينتزع منه وجه معقول المعنى فى توجيه كلام المحشى الخبالي الفتح لا يلايم قوله واما الصدق فقد شاع آه فانترزع (قوله) حقيقة الشىء وما هيته ما به الشىء هو هو الخ اى ما به يكون الشىء ذلك الشىء فقلوه هو ومعناه الاتحاد تحته انواع اذ لا يخلو اما ان يكون ذلك الاتحاد فى وصف

ذاتى او عرضى وهو قد يكون فى السكى وهو المشابهة وقد يكون فى السكم وهو المساواة
وقد يكون فى الاضافة وهو المناسبة وقد يكون فى الخاصة وهو المشاكلة وقد يكون فى اتحاد
الاطراف وهو المطابقة وقد يكون فى اتحاد الاجزاء وهو الموازنة والاتحاد الذاتى قد يكون
فى الجنس وهو المجانسة وقد يكون فى النوع وهو الماثلة وقد عرفت فى صدر الحاشية معنى
هو هو فبالله الغير ولما استحالت سببية الشىء لنفسه يراد به استغناؤه عن السببية قبل يرد
عليه النقض بالعلة الفاعلية واجيب عنه بان الفاعل ما يكون به الشىء موجودا وليس
هو ما به يكون الشىء ذلك الشىء وعللوه باننا نتصور حقيقة المثلث وان لم نعلم له
وجودا ولا فاعلا كذا فى الحكمة وعلله الفاضل الجبالى بقوله اذ الماهية ليست يجعل الجاعل
وفى حكمه العين والفاعل لا تأثير له فى الماهية معناه انه لا تأثير له فى كون الماهية ماهية
لانه لا تأثير له فيها اصلا اذ التأثير فيها باعتبار كونها موجودة بديهي اولى او قولنا فيها
ناظر الى مذهب الاشراقية فائر الفاعل عندهم نفس الماهية وقولنا باعتبار وجودها ناظر
الى مذهب المشائية والمقصود دفع توهم صدق التعريف على العلة الفاعلية وليس
المقصود ان الحقيقة الكلامية او المنطقية مستغنية عن تأثير الفاعل اذ احتياجها الى تأثير
الفاعل من القضايا الضرورية الاولى بخلاف الحقيقة الصوفية (قال) العلامة ابو البقاء
فى كلياته واعلم ان الحقايق من حيث معلوميتها وعدمتها وتعين صورها فى العلم الالهى
الازلى يستحيل ان تكون مجعولة لكونه قادما فى صرافة وحدته ان لا غير ان فيه تحصيل
الحاصل فالتأثير انما هو فى اتصافها بالوجود هذا ما عليه المحققون من اهل الكشف
والنظر انتهى كلامه اقول لعله يريد بها الحقايق الصوفية بشهادة الوجوه الاتية فالمعنى
ان الحقايق الصوفية وهى الاعيان الثابتة ليست بمجعولة لاجل البسيط ولا لاجل المركب
لما سبأتى (توضيح) المقام ان الحقيقة اما كلامية وهى ما به الشىء هو هو وقوله الشىء
مبتدأ والضمير الاول خبره والثانى تأكيد له والجملة الاسمية فاعل ما به وما فى صدر
الحاشية يقتضى حذف العامل فالمعنى ما به يكون الشىء ذلك الشىء واما منطيقية وهى ما
يجاب به عن السؤال فى جواب ما هو ومقول فى جواب ما هو وكل منهما مجعولة بشهادة قوله
ثابتة اذ المراد به هو الوجود فى الخارج لا الثبوت الذهنى فقط لما سبأتى بعد هذا فلا
بد من ان تكونا مجعولتين لاتصافهما بالوجود نعم كون الماهية ماهية غير مجعول وفرق
بينهما واما صوفية وهى الحقايق الالهية والاعيان الثابتة الحاصلة بالفيض الاقدس اى
بالجلى الذاتى الموجب لاستعدادات الاشياء فى الحضرة العلمية كما قال جل ذكره

كنت كنزاً مخفياً فمن ثم قالوا ما شئت الاعيان الثابتة رابحة الوجود اذ لا يتصور التأثير
والجعل في مرتبة الذات الاحدية اى في مرتبة الكنز المخفى والاتصاف بالوجود فرع
التأثير والجعل وهما لا يتصور ان الاقيا يتصف بالوجود في الخارج وهو صور تلك الاعيان
الثابتة وتلك الصور الحاصلة مع لوازم الوجود الخارجى حاصلة بالفيض المقدس اى
بالتجليات الصفاتية الموجبة لظهور مائة تضييه استعدادات تلك الاعيان في الخارج فبالفيض
الاقديس تحصل الاعيان الثابتة واستعداداتها الاصلية في حضرت العلم الالهي الازلي
وبالفيض المقدس تحصل تلك الاعيان في الخارج مع لوازمها بواسطة الصفات الزائدة
فالتأثير والجعل انما هو في هذه المرتبة وانما حملنا كلام الكليات على الحقايق الصوفية
بقريئة قوله من حيث معلوميتها وبقريئة قوله ومن حيث عدميتها وبقريئة قوله وتعين
صورها في العلم الالهي وبقريئة التعليل الآتي اما القرينة الاولى والثانية والثالثة فواضحة
الدلالة على المراد واما القرينة الرابعة فلان الحقايق الصوفية عبارة عن الاعيان
الثابتة الحاصلة بالفيض الاقدس فاذا كانت مجعولة لكانت حاصلة بالفيض المقدس
اى بالصفات الزائدة التى هي امهات الصفات وسبأتى بيانها ولكانت متصفة بالوجود
الخارجى وتلك الملازمة اعنى اتصافها بالوجود الخارجى ومجعوليتها وحصولها بالفيض
المقدس تستلزم تكثر صور الاسماء الالهية وعدم استهلاك الاسماء والصفات في حضرت
الوحدة الذاتية مع ان الصور والاسماء والصفات الزائدة كلها مستهلكة في مرتبة الذات
الاحدية ومرتبة اللاتعين وغيب الهوية وتلك الاستهلاك هو مراد الصوفية الزكية من
عينية الصفات وقد اشرنا اليه في صدر هذا الكتاب وحققناه في عدة مواضع وايضا انه
اى مجعولة الاعيان الثابتة الحاصلة بالفيض الاقدس يستلزم انقلاب الفيض الاقدس
بالفيض المقدس وانقلاب مرتبة اللاتعين بالمرتبة التعين الاول والثاني اما الاول فلان
المجعولية والتأثير والايجاد انما يكون بالفيض المقدس وهذا الفيض انما يكون بواسطة
الصفات الزائدة واما الثاني فلان اتصاف البارئ تعالى بالصفات ليس في مرتبة اللاتعين
اذ هي مرتبة غيب الهوية المقدسة ومرتبة استهلاك الاسماء والصفات واذا كانت الاعيان
الثابتة الحاصلة بالفيض الاقدس مجعولة يلزم اتصاف البارئ تعالى بالاسماء والصفات
الزائدة في مرتبة اللاتعين وهذا الاتصاف مع انه محال يستلزم انقلاب مرتبة اللاتعين ومرتبة
التعين الاول ومرتبة التعين الثاني اذ الاتصاف بالصفات انما هو في مرتبة التعين الاول والتأثير
والجعل في مرتبة التعين الثاني كما لا يخفى على من احاط رموزات المكتوبات الربانية بالاغاطة
الصحيحة وقد ينتزع من مقدمة انقلاب الفيض وجه الملازمة اى وجه لزوم تحصيل الحاصل
كما قال غير ان فيه تحصيل الحاصل فالصواب ايراد كلمة على اومع واقتابها بدل كلمة الغير التى

لا يمكن حملها على النفي المجرد على ان المقام مقام العلاوة في اثبات لزوم المفسد على تقدير
 معمولية الاعيان الثابتة الحاصلة بالفيض الاقدس هكذا حققناها حين استفسر عن شريكى
 فخر الملة والدين البلغرى في البلدة الفاغرة ثم قلت له فرق بين مسألة الجعل البسيط والجعل
 المؤلى التى عليها كلام صاحب الحكمة اذ حاصلها ان الاثر بالذات ما ذاهل هو نفس الماهية او الوجود
 او الاتصاف به وليس معناها ان الماهية الكلامية مستغنية عن جعل الجاعل رأسا وما قول صاحب
 الكليات واعلم ان الحقايق من حيث معلوميتها وعدميتها الح فقد سبق تحقيقها ان المراد
 بالحقايق هى الحقايق الصوفية لوجوه اوضحناها ثم سودناها في خنقاه استاذى سيد السادات
 مولانا الفاروق المبره كفى وبتحقيقنا هذا قد اندفع ما اردوه في تقرير البرهان المتوقف
 في اثبات الواجب الوجود جل ذكره متمسكين بقول الصوفية ماشتمت الممكنات رايحة
 الوجود على المقدمة القائلة بانه لا شك في وجود ممكن ما ووجه الاندفاع ان الرواية
 الصحيحة منهم هى ماشتمت الاعيان الثابتة رايحة الوجود كما في الفتوحات وقد حققناها
 آنفا فتذكر ونحن لانطلب العلة الجامعة على تلك الاعيان الثابتة الحاصلة بالفيض
 الاقدس التى لا تقبل الجعل كما مر بل نطلبها على صور تلك الاعيان الحادثة بالفيض
 المقدس اى بواسطة الصفات في المرايا ولوساعدنا ما شتهر من ان الممكنات ماشتمت
 رايحة الوجود صرناها على نفي الوجود بالحمل الذاتى فلترفع حديث لزوم ارتفاع الشرع
 وارسال النبوة وايضا قد اتضح بالتحقيق السابق معنى كلام السيد الزاهد الهرورى في
 الحاشية الكبرى الاستعداد الكلى غير معمول والاستعداد الجزئى معمول انتهى كلامه ووجه
 الاتصاف ان الاستعدادات السلبية اى الاستعدادات الاصلية للاعيان الثابتة السابقة
 على الوجود الخارجى كنفس الاعيان الثابتة حاصلة بالفيض الاقدس والجعل والخلق انما
 هو في مرتبة الفيض المقدس اى الفيض الحاصل بواسطة الصفات الزائدة بخلاف الاستعدادات
 الجزئية لانها حاصلة بالفيض المقدس الذى هو بواسطة الصفات فلا بد من ان تكون
 حادثة هذا ومن تأمل فيما حققناه في المقام يعرى حال ماسطره الشيخ المجدد في تحشية
 هذا المقام من الاوهام قد تصنع أولا حيث قل في الصفحة السابعة الحقيقة الامر المتأصل
 الوجود بحسب العين او العلم ردا على العلامة وزعم ورود خياله الفاسدة عليه وليس
 قليس اذ الحقيقة عبارة عن ماهية الشئ الذى هو هو كماهية الانسان تصدق على افراده
 في الخارج فالمراد بالثبوت في قول المصنف ره حقايق الاشياء ثابتة هو الوجود الخارجى
 الرابطى الذى عليه مدار الاستدلال وتصنع ثانيا حيث قال خلافا للاشعرية فانهم ينكرون
 وجود الاشياء في الاذهان انتهى مع ان الاشعرية والماتريدية سواسية في قضية الانكار
 للوجود الذهنى وايضا ان الامام من الاشعرية مع انه قائل بالاضافة الذهنية في العلم فالمراد
 بالثبوت هو الوجود في الخارج اذ المتكلمون اشعرية كانت اوماتريدية لا يقولون بالوجود
 الذهنى وتصنع ثالثا حيث قال بمعنى ان لهذا العنوان حقيقة في الواقع انتهى كلامه اقول

هذا الخيال الفاسد مردود عليه أما أولاً فلانه يظن ان هذا التصنع يندفع به ما اشتهر من لغوية الحكم كما نادى به عديله اعنى به قوله او المعنى ان ما نعتقده حقايق الاشياء آه مع انه غير خفى عند غيبى اوصبى ان ما اشتهر في وادول هذا العنوان حقيقة في واد واما ثانياً فلان قوله بمعنى ان لهذا العنوان حقيقة في الواقع يدل على قلب الموضوع وعلى اشتباهه فيه مع ان الموضوع في هذه القضية حقايق الاشياء والمحمول قوله ثابتة (واما ثالثاً فلان كلام المص ليس في مصداق العنوان) (واما رابعاً فلان الواقع اعم من الموجود في الخارج ومن الموجود في الذهن وقد كانت النسبة بينهما عموم وخصوص من وجه يجتمعان فيما اذا كان الشئ موجوداً في الذهن والخارج كوجودنا ويفترق الخارجى في وجود الله تعالى لا متنازع التصور فيه ويفترق الذهني في الحقايق الباطلة على ان المصنفه لا يقول بالوجود الذهني فلا بد من حمل الثبوت على الوجود الخارجى (واما خامساً) فلان الظاهر المجزوم من العنوان في قوله بمعنى ان لهذا العنوان حقيقة في الواقع هو قوله الحقيقة الامر الثابت المتأصل الوجود ولا يخفى انه يستلزم المنكرين قد فرغ منهما دون الطلبة من الثقلين الأول القول باتحاد المضاف والمضاف اليه وان لم يشعر الشيخ المجدد والثاني الغاء الخبر الذي هو عطف الكلام والحكم وهما مع انهما عمالان في واد المطلوب في واد آخر (واما سادساً) فلان قوله ولهذا المفهوم مصداق في نفس الامر يدل دلالة واضحة على ان الشيخ المجدد قد ظن ان مطلوب المصنفه اثبات المصداق لمفهوم الماهية وهذا كما ترى قلب المطلوب وعكس المشروع يناقض منطوق عبارة المتن (واما سابعاً فلان قوله فاقول لب الحكمة ومع المعرفة ان صحة انتزاع الوجود عن كل شئ الى قوله وما يقال من انه زائد عارض في الممكن والواجب فيما اغترع جهال اهل الكلام يظن الرد على العلامة مع انه ظن مردود على نفسه تقول مجردة مضطربة المرام ومع هذا الاضطراب لا دخل لشئ من هذه النقول في شرح هذا المقام ولله سبحانه در سعد الملة والدين الشارح التحرير اذ قد حقق المقام ودقق الكلام حيث قال حقيقة الشئ وماهيته ما به الشئ هو هو وعطى الماهية الى الحقيقة ثم عرفها مع اشعار الاتحاد بينهما اشارة الى ما سبأني من ان العالم اسم الاجناس والى ان الحكم في الموجبة المحيطة اعنى بها قول المصنفه العالم بجميع اجزائه محدث على نفس الطبيعة من حيث انطباقها الى جزئياته حقيقة كانت او اضافية و اشار بقوله هو هو الى ان ثبوت تلك الحقايق الى الاشياء الى افرادها لا يفترق الى العلة ولم يصرح بالاستغناء اكتفاء بقوله بخلاف مثل الضاحك والكاتب وبقوله فانه من العوارض وبهذا التدقيق السابق قد اتضح لك وجه زيادة الحقايق حيث لم يقل الاشياء ثابتة بل قال حقايق الاشياء ثابتة والسرفيه ما بيناه فليس المقصود من قوله بخلاف مثل الضاحك بيان الفرق بين الدائبات والعرضيات بحسب الماهية كما اتوهم به الفاضل

المحشى الخبالي وتصدى الناظرون من ارباب الحواشى المعهولة المفيدة الى توجيهه ما افاده
 واطال المسافة وصرف النقض الى التعريف المستفاد للذاتى مع ان التعريفى المستفاد
 والتعريف المذكور سواسية وشريكة فى الانتقاض وحاصل توجيهه الفاضل عبد الحكيم ان
 المقصود من ذكر الاستفادة الاشارة الى ورود الاعتراض عليهما ودفعه عنهما وكون الضمير
 فى قوله عليه راجعا الى كل واحد من التعريفين تأمل انتهى كلامه (اقول) اذا كان وجه
 التأمل افراد الضمير فى مقام المثنى فالامر فى مثله سهل لا يلبق فى مثله الامر بالتأمل واذا
 كان وجهه ماسبق من حديث الكفاية فالجواب ما شرنا اليه من ان القصر مبنى على حفظ المقام
 وجوابه من وجوه الاول منع الاستفادة والثانى منع كون المستفاد من الخاصة المطلقة اذ يجوز
 حمله على الخاصة الاضافية والثالث ان تصور الشئ عين تصور ذاتياته فتصورهما فى زمان
 واحد واما تصور اللزوم وتصور الملزوم فزمانهما متغايران والسرفه ان الذات والذاتى
 متحدان كما قيل عدست تصورات مجموع * ومجموع تصورات محدود * بخلاف اللزوم
 والملزوم اذ هما متغايران بالذات فلا جرم يكون تصورهما فى زمانين وبهذا تبين لك
 اندفاع ما عرض فى اذهان المحشى مولانا عبد الحكيم رحمة الله عليه باستعانة مقدمات
 فصلناها فى الاصل اى فى مصباح الحواشى ثم الحكم فى قولنا حقايق الاشياء ثابتة وان كان
 بديهي الا ان المقصود منه رد السوفسطائية على ان الحقيقة منقولة من الوصفية الى الاسمية فى
 عرف اهل الكلام واصطلاحهم وهو ما به الشئ * هو هو وما يتعقل منه كالحیوان الناطق المتعقل
 من الانسان عين تصوره على انها متحدان فقوله فان قيل فالحكم بثبوت الحقايق لغوالخ
 انما يتوجه على ما هو الظاهر لا على اصل المراد (قوله) قلنا المراد ما نعتقده حقايق الاشياء
 امور موعودة فى نفس الامر الخ حاصله ان الحكم بالثبوت على ما فرض اتصافه بالشيئية على
 ما هو التحقيق فى مذهب الشيخ وتفصيله فى الحواشى المعهولة وتحقيقه فى الاصل اى فى مصباح
 الحواشى وربما يترأى ان عقد الوضع قرىب تقييدى توصيفى فما وجه اعتبار الاعتقاد فيه
 واجاب عنه الفاضل الجندى حيث قال لعل الشارح المحقق اراد بالاعتقاد الفرض دون المعنى
 المصطلح له والالزم لغوية الحكم اقول هذه الارادة يمكن تأييدها بما وقع فى بعض النسخ
 من عطف قوله ونفرضه على ما نعتقده وايضا تحقيق مذهب الشيخ هو اتصاف ذات الموضوع
 بعنوانه بحسب الفرض وقد بنى الجواب على مذهب الشيخ وايضا ان الظاهر من قول
 الشارح نعتقده هو التصور المطلق فالمعنى نتصوره حقنه فى الاصل (قوله) وهذا الكلام
 مفيد ربما يحتاج الى البيان الخ فاذا احتاج ثبوت المحمول للموضوع الى البيان يكون المحمول
 مغاير للموضوع فكان قولنا حقايق الاشياء ثابتة كلاما مفيدا والفرق بين البيان والتأويل
 كالفرق بين التفسيرين بقولنا اى وبقولنا يعنى تحقيقه فى الاصل (قوله) ولا مثل قوله
 انا ابو النجم وشعرى الخ اى ليس قولنا حقايق الاشياء ثابتة مثل قول الشاعر انا ابو النجم

وغير خفى ان نفى المماثلة ليس باعتار الافادة وعدمها بل باعتبار الاحتياج الى التاء ويصل
 فى التصحيح فالمعنى ان قول الشاعر انا ابو النجم وشعرى شعري يفقر الى التأويل فى الصحة
 فلا يصح بدونها واما قولنا حقايق الاشياء ثابتة فهو صحيح بدون التأويل وقرى بين الاحتياج اليه
 وبين الاحتياج الى البيان فتأمل حتى يندفع به ما افاده الفاضل الجندى من المناقشة الساقطة واعجب
 من هذه المناقشة قوله ان الاخذ بحسب الفرض دون نفس الامر خلاف العرف واللغة انتهى
 كلامه مع ان اعتبار اتصاف ذات الموضوع بعنوانه بحسب الفرض والاتصاف بالفعل فى احد
 الازمنة مما تلقاه المحققون بالقبول نعم قول الفارابى من اعتبار الاتصاف بالامكان خلاف
 العرف واللغة اذ يستلزم دخول الرومى فى قولنا كل اسود كذا وهذا كما ترى ليس بصحيح
 واذا عرفت هذا فاعلم ان المشار اليه فى قوله وتحقيق ذلك هو الجواب السابق اعنى قوله قلنا المراد
 نعتق الخ على ما هو الظاهر ويمكن صرى الاشارة الى تحقيق الجواب بنوع آخر لكن ليس هذا
 الصرف ببنى على بطلان مذهب الشيخ فى عقد الوضع كما هو زعم الفاضل الجندى اذ قد اعتبر
 الاتصاف بالفعل اما بحسب نفس الامر وهو المشهور من مذهبه او بحسب الفرض وهو التحقيق
 من مذهبه والعلماء لما وجدوا مذهب اليه الفارابى من الاتصاف بالامكان مخالفا للعرف واللغة
 اختاروا ما ذهب اليه الشيخ دون ما ذهب اليه الفارابى اذ دخول الرومى اى الانسان المتصف
 بالبياض على الدوام خلاف العقل والوجدان (قوله) اى بالحقايق من تصوراتها والتصديق
 بها الخ اما كان مدار الاستدلال على صفات الصانع ومبناه على خصوص احوال الحقايق
 الثابتة عمم العلم من التصور بها ومن التصديق باحوال تلك الحقايق الثابتة كالحدوث
 والثبوت وغيرها فلا حاجة الى تقدير الثبوت بناء على هذه العلة وبهذا تبين ان توجيه
 الفاضل محمد بن ابي بكر الحنفى البخارى حيث قال المراد بها العلم بثبوتها للقطع بانه لا علم
 بجميع الحقايق وكذا جواب الشارح التحرير بان المراد الجنس رد على القائلين بانه لا ثبوت
 لشيء من الحقايق ليس كما ينبغي وكذا قول الفاضل الخبالي فمن قدر الثبوت فقد غلط
 غلطين ليس كما ينبغي عتقناه فى الاصل اى فى مصباح الحواشى (قال) المصنفه خلافا
 للسوفسطائية الخ قد اشتهر هذا فى نظائره هكذا فان تصابه اما على الحالية على الاشهر واليه
 الفاضل المحشى مولانا عبد الحكيم حيث جعل خلافا هالا بمعنى مخالفا فالمعنى ما ذكرناه
 فى مذهب اهل السنة والجماعة ثابت مخالفا لما ذهب اليه السوفسطائية وفيه نظر لانه يلزم
 ان يكون احوال الخلالى منسوبا الى اهل الحق وليس الامر كذلك لانهم قد وضعوا المسئلة
 قبل حدوث السوفسطائية فينبغى اسناد المخالفة اليهم على انه اى مذهب اليه الفاضل المحشى

مولانا عبد الحكيم يستلزم مروجية قول اهل الحق ورجحان قول السوفسطائية وهذا كما
تري بط بالوجدان والبرهان واما على المصدريّة فيكون منصوباً على انه مفعول مطلق
وعلى ان اللام في قوله للسوفسطائية زائدة فالمعنى خالف هذا القول السوفسطائية على
انه فاعل الفعل المقدر وهو الحق اذ حق المقام يقتضى ان ينسب احداث الخلال اليهم ومقول
القول لا يلزم ان يكون بخلافه مقصوداً بالنقل وقد يكون المقصود تحذير السامع عن
مذاهب امثالهم من المبتدعين كذا في المصباح (قوله) والزما الحاي حصل لنا دليل
الزما على السوفسطائية اذ هو معطوف على قوله ولنا تحقيقاً وهو في قوة قولنا حصل لنا
دليل تحقيقاً وحاصل الالزام على ما في شرح المواقف ان النفي حكم اي سلب وانتزاع والحكم
كيفية نفسانية والكيفية النفسانية من الاعراض والاعراض حقيقة من الحقايق فالحكم
حقيقة من الحقايق وان شئت فقل ان لم يتحقق نفي الاشياء فقد ثبت ما ادعينا به وان تحقق
بطل ما ادعينا به ولا يخفى انه اي الدليل الذي ذكرناه على طريق الالزام انما يتم الرده
على العنادية فقوله ولا يخفى شروع الى بيان الفرق بين الدليلين حاصله ان الدليل الاول
عام اي يشتمل الرد على جميع الطوائف السوفسطائية بخلاف الدليل الثاني (قوله) قالوا
الخ استدلت السوفسطائية على مذهبهم ما حاصله الاشياء ثلاثة اقسام عسيات ونظريات وبديهيات
والكل غير ثابت ولا علم له ايضاً اما الحسيات فلانه لو اعتبر حكم الحس فلا يخلو اما في الكليات
او في الجزئيات وكلا الشقين بطا ما الاول فلان الحس لا يدرك الكليات بل مدركها هو العقل
واما الثاني فلان الحس قد يغلط في الجزئيات فلا يكون حكم الحس مقبولاً اما البديهيات
فلانها لو كانت ثابتة لما اختلفت فيها الاراء والافكار اما النظريات فلانها فرع البديهيات
والحسيات فاذا كان الاصل فاسداً كان الفرع اولي واحق بالفساد فلا يكون شئ من الحقايق
ثابتة (قوله) اولئك في التصور لا ينافي البداهة الخ يعني وقوع الاختلاف لنوع الخفاء في
التصور لا ينافي البداهة اذ قولنا نور القمر مستفاد من الشمس بديهي وخفي التصور ولا يخفى
ان خفاء التصور لا ينافي بداهة القضية المذكورة وهذا جواب عن الدليل الثاني منهم وكذا
كثرة الاختلافات بالانظار الفاسدة لا ينافي عقبة بعض النظريات لجواز ان يستدل عليها
بالانظار الصحيحة وهذا جواب عن الثالث ولا يخفى ان الاشتغال بالرام امثال السوفسطائية
تضيع الاوقات وفتح ابواب الخيالات الفاسدة لهم (قوله) وهو صفة يتجلى بها المذكور
لن قامت الخ اختلفوا في العلم فذهبت الاشراقية الى ان الاشياء حاصلة بنواتها فالعلم
تابع للمعلوم عندهم فعلم الجوهر من مقولة الجوهر وعلم العرض من مقولة العرض وهكذا
واختاره المحقق الدواني وذهبت المشائية الى ان الاشياء حاصلة بصورها واشباهها فمنهم من

قال انه من مقولة الكيف واختاره الجمهور من الفلاسفة ومنهم من قال انه من مقولة الاضافة
الذهنية واختاره الامام الرازي ومنهم من قال انه من مقولة الانفعال واختاره البعض ومنهم
من قال انه من مقولة الاضافة الخارجية واختاره جمهور المتكلمين وقال المحققون منهم هو صفة اى
صفة حقيقية قائمة بالنفس الناطقة ينكشف المذكور اى المعلوم بتلك الصفة عند من قامت هى به
فقوله لمن قامت هى به لاخراج علم الحيوانات على ان المراد بمن ذوى العقول واما تفسيره بذوى
العلوم فدور وخروج علم الله تعالى عنه لا يضر اذ المراد بالمعنى هو العلم الانسانى بشهادة قوله
للخلق وفوائد القبود الباقية مشروحة فى الاصل اى فى مصباح الحواشى وكذلك وجه التفرع
اعنى قوله فى شمل ادراك الحواس وادراك العقول مذكور فى الاصل مع ايضاح ما افاده
الفاضل المحشى ومع التعريض عليه ايضا سواء كان المذكور من الذكر بالكسر او من
الذكر بالضم والراجع هو الاول اذ لو اريد الثانى لايحوز تعريفه بقوله فى شمل ادراكات
الحواس الخ اذ ادراكات الحواس ليست من فروع العلوم القلبية (قوله) صفة توجب
تمييزا لا يجهل النقيض الخ وقد يراد به نقيض التميز او نقيض الصفة او نقيض المتعلق
او نقيض المحل والضمير فى لا يجهل اما راجع الى التميز او الى المحل او الى المتعلق فحصل
لك من ضرب الثلاثة فى الاربعة اثنى عشر احتمالا والاحتمال الاول من المضروب
والمضروب فيه هو الراجع فقوله لا يجهل صفة التميز على المطالعة الراجعة واما على مطالعة
صاحب المواقف فالجملة المذكورة صفة المتعلق اذ قد رجع الضمير فى لا يجهل الى المتعلق
ويمكن تأييد ارادة نقيض الصفة بانها هو العلم فالمراد بالنقيض المذكور نقيض تلك
الصفة وههنا اشكال بالعلوم العادية مثل انقلاب الجبل ذهبا بناء على تجانس الجواهر الفردة
التى هى اصول الاجسام متساوية الاقدام فى قبول الصفة او على انها ممكنة والقادر المختار له
اعداد الجبل وايجاد الذهب مكانه فنقيض الصفة او الامتياز محتمل سواء كان بالانقلاب
او بالاعداد وجوابه ان مجرد الفرض لا يضر اذ ليس المراد من عدم الاحتمال نفى الامكان
الذاتى بل المراد نفى الامكان الوقوعى ولا يلزم من نفى الاخص نفى الاعم ولا يخفى ان
هذا الاشكال انه لا يرد لو اردنا من النقيض نقيض المتعلق ومن التميز المعنى المصدرى
اى الايضاح فالمعنى صفة توجب تلك الصفة لموصوفها ككشف المتعلق لا يجهل ذلك
المتعلق اى المتصور نقيضه اذ احتمال النقيض هو جواز زواله وحصول نقيضه مكانه وغير
خفى انه مرجوح اذ كون الصفة نفس الصورة لا ما يوجبها مع ان التعريف الاشعري يحكم
بالايجاب العادى فاوضح المعانى له هو انه اى العلم صفة قائمة بالنفس الناطقة يخلق الله
تعالى عقيب تعلقها بالشئ تميز له اى ما به التميز وهو الصورة فى التصورات والنفى

والاثبات في التصديقات لا يَحْتَمِلُ ذلك التميز اي مابه التميز نقيضه بوجه من الوجوه
فخرج الظن والشك والوهم والجهل المركب والتقليد اما الاول والثاني والثالث فظاهر
واما الجهل المركب والتقليد فلا حتم ان يطلع صاحبه في المستقبل على ماهو في الواقع
فبرول ففيه التجويز العقلي من حيث الماهل والمراد بعدم احتمال النقيض عدم تجويز
العقل النقيض لاحالا ولا مالا وتفصيل هذا التعريف بحيث يتجبر منه انهيار المعاني المذكور
في الاصل اي مصباح الحواشي هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام (واما) من يخل واستغنى فقال
العلم هو ظهور الشيء وتبينه على ماهو عليه الى آخره وهو في زعم الرتبة على العلامة وفي
صدد التعريف عليه وغير غنى ان هذا التعريف غير وارد على العلامة بل ينقلب هذا الى
الشيخ المجدد بوجه اما اولاً فلان العلامة الشارح التحرير خبير بان كتاب عقايد النسفي
من فن الكلام فمن ثم شرح عبارة المتن على وفق مرام المصنف ره مع حفظ مقاصد
الفن فلقد احسن في المقام حيث عرفه اولاً بما هو مختار الاشاعة فقال هو صفة يتجلى بها
المتكبر الخ وعرفه ثانياً بما هو مختار الشيخ الماتريدي من اهل الكلام وفيه اشارة الى ان
اصطلاح المتكلمين ليس عين اصطلاح المنطقيين بل يخالفهم ثم اشار الى ترجيح مختار الاشاعة
مع تضعيف ما اختار الشيخ الماتريدي بقوله بخلاف قولهم صفة توجب تميزاً الخ وبقوله بناء
على انها لا نقايض لها على ملزموها اذ هذا الزعم على اختيار الشيخ ابي المنصور الماتريدي
واعتمد عليه القدماء من الماتريديين حيث قالوا ان تصور الشيء وعدمه يجتمعان في الذهن
فلا نقيض له بخلاف الحكم على الشيء نفياً او اثباتاً والتحقق هو المحاكمة فاذا كان نقيض
الشيء رفعه فله نقيض واذا كان سلبه فليس له نقيض اذ السلب حكم ولا حكم فيه هكذا
ينبغي ان يفهم هذا المقام مع حفظه على وفق ما ذهب اليه اهل الكلام * دون التصنع الذي
يضر الشيخ المجدد في جميع ما رآه واما ثانياً فلان قوله هو ظهور الشيء وتبينه ليس معنى
العلم لا على مذهب اهل الكلام ولا على مذهب اهل المنطق ولا على مذهب غيرهم من
الفرق بل هو معنى المباشرة وشتان ما بينهما واما ثالثاً ان قوله وحقيقته صفة نورانية توجب
انكشاف الشيء وظهوره حال حضوره عند ما بهويته المجردة كما في الحضورى او بصورته المنتزعة
او المختزعة كما في الحصول وما ينبوع الحصول فيعرض للصورة من جهة انتسابها اليه
حالة ادراكية مع فعلية الانكشاف تصدق عليها صدقاً عرضياً حاصل الضاحك على الانسان
وعرفوها بحصول الصورة على ارادة الحاصل بالمصدر الى قوله فخرى التعريف في عبارة
المتن للاشارة الى ماهو المتعارى منه عند اهل الشرع انتهى * يشتمل على عدة مفاسد * مع
فقد ان ارتباط ما سرقه من الجملة الزائدة بخلافه في المفسدة الاولى ان قوله وحقيقته صفة نورانية

وان كاد ان يكون علما مسروقا من القاضى شرح السلم الا ان الضمير في قوله وحقيقته راجع الى العلم المعرف بقوله هو ظهور الشئ وتبينه وقدمه انه المكشفة فيلزم التناقض بين الضمير والمرجع المسددة الثانية ان قوله فيعرض للصورة من جهة انتسابها اليه حالة ادراكية هي فعلية الانكشاف رجوع الى الحالة الزاهدية وتلك الحالة مع انها لم يعم على ذلك دليل قول بالتوارد بل قد ابطالها القاضى ما حصله ان وجود المعلوم باحد الانحاء الثلاثة من العينية والنعنية والمعلولية كافية في الانكشاف فالصورة العلمية القائمة بالنفس منكشفة عندها بنفس وجودها للنفس فانكشاف ماله الصورة يكون على سبيل الاستتباع واما الحالة الباقية فحالة راجعة الى حال العلم المفسدة الثالثة من مغالطته التي قصد بها التعريض على العلامة الشارح التحرير الذي تصدى لتحقيق التعريفيين في تشریح عبارة المتن على وفق ماراه المصنفه فنقل ما اختاره رئيس اهل السنة والجماعة من الفريقين قد افصحناها آنفا فاعلم ان العبارات التي قد سرقها الحكمة البالغة من الكتب الباقية مع قطع النظر عن هلاكة الحالة سواء كانت زاهدية او باقرية وعن كونها كالصورة العلمية ومع قطع النظر عن بعدها عن هذا المقام من الامور الواهية مضطربة المرام واين هذه المضحكة واين ما افاده العلامة واما استدراكه بقوله الا ان المعتبر في نظر الشارح فهو كاستدراك الشوكاني في مؤلفاته فلا يقصده احقاق الحقيقة والتزام الصحة نظير هذا الاستدراك هو الركوب مركب الاعتساف او كالاغنى تصدى لرؤية الهلال (قوله) لانها يخلق الله تعالى وايجاده الخ هذا يدل على ان العلم من مقولة الكيف وليس من مقولة الاضافة والانفعال لانهما من الامور الاعتبارية عند اهل الكلام وتلخيص الاعتراض ان السبب مقول على المؤثر الحقيقي وعلى السبب الظاهري وعلى السبب المفضى في الجملة بالاشتراك والكل لا يستقيم في مقام تثليث القسمة اما الاول فلان السبب الحقيقي هو الله تعالى لان العلوم كلها يخلق الله تعالى وايجاده من غير تأثير للحاسة والخبر والعقل واما الثاني فلان السبب الظاهري هو العقل لما سياتى واما الثالث فلان السبب المفضى في الجملة لا ينحصر في الثلاثة كما سياتى (قوله) قلنا هذا على عادة المشايخ في الافتصار على المقاصد الخ اى اختصار اسباب العلوم في الثلاثة مبنى على عادة الاصوليين والفقهاء الكرام وعلى رأى اهل الكلام فقد استقام التقسيم والاختصار مع اعتبار الشق الثالث من اقسام التريد على انه اى الحصر استقرائى يؤيد قوله ووجه الضبط الخ فصلناه في الاصل (قوله) ولما لم تثبت عند هم الحواس الباطنة الخ اذ مقدماتها مبنية على الاصول الفاسدة كما

قالوا في اثبات الحس المشترك والخيال ما حاصله انه لا بد لصور المحسوسات من القبول والحفظ وهما فعلان مختلفان فلا بد لهما من مبدئين متغايرين لما تقرّر عندهم من ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد فكان مبداء القبول هو الحس المشترك ومبدأ الحفظ هو الخيال ولا يخفى ان هذه المقدمة لا تتم على الاصول الاسلامية المقبولة عند الاشعرية والما تريدية وهذا هو المراد من عدم الثبوت فلا يرد الاعتراض تشبها بما في التوضيح على ان قوله والمشهور ان الحواس الباطنة خمسة لا يدل على صحة مقدماتها التي كلام اهل الكلام على تلك المقدمة وملخص الكلام ان الحواس الباطنة مشكوكة الوجود واما الحواس الظاهرة فهو معلومة الوجود بداهة فمن ثم قال الشارح التحرير عند قول المصنف ره فالحواس خمس بمعنى ان العقل حاكم بالضرورة بوجودها يعني ان الحواس الظاهرة معلوم الوجود بداهة اوقطعا والثاني هو الاشبه لقوله تعالى وجعل السمع والابصار والافئدة الآية وبهذا تبين لك وجه تقديم السمع على سائر الحواس واما قوله واما الحواس الباطنة فلا يتم دلائلها على الاصول الاسلامية فهو راجع الاشارة الى ما اوضحناه اختلفا في العقل فمنهم من قال هو العلم ببعض الضروريات ومنهم من قال هو قوة خلقها الله تعالى للنفس الناطقة ومنهم من قال انه جوهر نوراني محله القلب وقبل محله الرأس ومنهم من قال هو النور الاشراقي في النفس الناطقة ومنهم من قال هو جوهر قدسي واليه الامام الرازي في تفسيره وذهب صاحب الاحياء الى ان العقل والنفس الناطقة والروح والقلب متحدة المعاني مختلفة الاسامي وهذا مما ليست احصله والتحقيق ان العقل والنفس الناطقة شيئان لفظا ومعنى اذ تعلق النفس الناطقة بالاجسام والابدان تعلق التدبير والتصرف بخلاف العقل لانه وان تعلق بالاجسام لكنه ليس ذلك التعلق مثل تعلق النفس من حيث التصرف ولانه قوة تابعة للقلب فمن ثم يمنع صاحبه عن الارتكاب بالقبايح فمتابعة العقل القلب عناية الهية وتوفيق ربانية واما اقتداء القلب بعقله او نفسه بان مات قلبه فهو غفولان وحرمان وبهذا تبين معنى قولهم صاحب القلب محفوظ عن الخطاء بخلاف صاحب العقل اذ من شأنه الخطاء اللهم الا اذا اقتدى بقلبه ثم عقول الانبياء والاولياء من الكلمة الذين تحت اقدامهم في الطبقة العليا فهذا القسم يقال له العقل الاعلى والعقل الاول ايضا عند صاحب الفتوحات وعقول سكان الافلاك سواء كانت تلك العقول معركة لها والا في الطبقة الثانية فهذا القسم يقال له العقل الاوسط واما العقل المعاد فهو عقل كلي فله احاطة تامة ويقال له عقل قدسي صاحبه سريع الانتقال والاحاطة الكلية الجامعة واما العقل الادنى فهو عقل جزئي يقال له العقل المعاش وليس له احاطة

(قوله) وليس كذلك الخ (واذا قيل) غرض الشيخ المجدد من ارجاع اهل السنة والجماعة الى مذهب الفلاسفة اتيان ما كتب على نفسه من الرد على العلامة حيث قال عند قول المصنفه العالم بجميع اجزائه محدث اى يخرج من عدم الى الوجود خلافاً للفلاسفة فلزم على الشيخ المجدد ارجاع

﴿ ٣٠ ﴾

احد المذهبين المتباينين اشد التباعد الى الآخر فلم لا يجوز ان تكون الاغلاط اللازمة لهذا الا رجاء من قبيل اللوازم البشرية (قلنا) كون الشيء من لوازم البشر لا يقتضى ان تكون كثرته من اللوازم البشرية اذ لازم الشيء مما لا ينفك عنه دائماً كما في اللازم الحقيقي او غالباً كما في العرفي وكثرت التهافت وتضاعف الاغلاط مما ينفك عن افراد البشر واذا قطعت نظرك عما حققناه في الاصل كذلك في رفع الارجاء ما استدلو على سبقة عدم على الوجود سبقاً ذاتياً بمقدمات فصلوها في اسفارهم حيث قالوا في اثبات السبقة الذاتية المعلول له ليس من نفسه ومن علته ايسر وما المشىء في نفسه اقدم بالذات وفيه نظر فمنهم من عمله على الاحقية واليه الفاضل مرزا جان ومنهم من عمله على قلة المؤونة في جانب عدم وفيه نظره جواب وقال المحقق له روى المراد بالسلب

امصادقه اى نفس الماهية وهي مقدمة على جميع العوارض في اعتبار العقل ولو كان مرادهم بالحدوث الذاتى مسبوقية الوجود بالغير مطلقاً كما هو زعم الشيخ المجدد لما احتاجوا الى المقدمات التى اسلفناها وايضاً احتياج الممكن الى اصل العلة بديهي لا يتصور فيه النزاع بين الفريقين مع ان مسئلة حدوث العالم من المسائل النظرية النزاعية (منه عفى عنه)

المجرد بالحدوث بعد ما كتبه ما ينافيه في مواضع (وأما رابعاً فلان قوله البس من الضرورة
الطورية ان ما يساوى وجوده وعدمه لا يكون وجوده الا بتأثير غيره تهمة بلا شبهة اذا احتياج ما
يساوى وجوده وعدمه الى تأثير العلة قضية اولية عند الفرقة الثامنة وعند غير هامن ارباب
العقول على الاطلاق (وأما خامساً فلان قوله بل العدم لبس من شأنه ان يتصف بذلك
مردود عليه لانه ان اراد بالمشار اليه عدم سبقة العدم على الوجود كما هو الظاهر وكما هو
مطلوبه فهذا كما ترى باطل اذ قد برهن واقم البرهان على تقدم العدم على الوجود تقدم ما
انفكا كبا بوجوه فصلناها في مرآة الحواشي على شرح المحقق الدواني ودققناها في مصباح
الحواشي عاشية التتمة والختام وان اراد به وقوع العدم في الامتداد المقداري بان
يكون زمان الخروج من العدم واسطة بين الوجود والعدم فقد سبق ان تخيل واسطة
على تقدير الحدوث الزماني * انما هو من اوهام المرجاني * (وأما سادساً فلان قوله
ان العدم لا يسمى بالعدم او النفي مع انه خلاى الوجود ان لا يقتضى عدم
سبقة العدم على هذه الحدود اى حدود الاكوان حتى يثبت به قدم العالم واستمرار
الاكوان * كما اتوهم به من اتصف بالاوهام * فقولاه كما قد يتبادر الى الاوهام مقلوب ومردود
عليه على ان تسمية العدم بالعدم بديهية (وأما سابعا فلان قوله حتى يحكم عليه بفهوم
ثبوتى يريد بالمفهوم الثبوتى السبقة ساقط غير وارد اذ معنى سبقة العدم سلب الوجود
قبل هذه الحدود وهذا السلب منطوق النصوص (وأما ثامناً فلان قوله بل هو عبارة عن
عدم تحقق مصداق حمل الوجود في الحقيقة التقديرية ترقى او اضراب يفيد ويثبت ما عليه
اهل الحق ويخالف ما سطره في الصفحة الرابعة والعشرين (وأما تاسعاً فلان قوله هذا
الذى بيناه هو معنى الحدوث عند الحنفية اجمعين والاشعرية الاقدمين تهمة بلا شبهة قول
الكذاب دون الديانة على ما حققنا في مصباح الحواشي وسبأتى بيانه بعد هذا في هذا
الكتاب ايضاً (وأما عاشراً فلان قوله سوف يتلى عليك في محله سواء اشار الى ما في
الصفحة الرابعة والعشرين او في الصفحة الخامسة والعشرين اشارة الى ما ركب من تحريراته
المتناقضة اذ قد قال في السطر الثالث من الصفحة الرابعة والعشرين فالقديم لا يكون الا
واجب الوجود بالذات ولا يتصور قدم غيره مخالفاً على مذهبه بمحض الخوف من مرآة
الحواشي وقد قال ما ينافضه في اثناء السطور من الصفحة الخامسة والعشرين وقد سطر فيما
بينهما اقوالاً شتى مضطربة المرام فلى فائدة في هذه الحوالة الى هذه الجهالة ويأتى بيانها
بعد هذا (قوله خلافاً للفلاسفة حيث ذهبوا الى قدم السموات بموادها) الخ يراد بهم
ارسطو واتباعه كالشيخ والفارابي وغيرهما من المتأخرين منهم قالوا هيولات السموات

قديمة اذ لو كانت حادثة لا بد لها من هيولى اخرى اذ كل حادث مسبوق بمادة ومدة قبله
 تركيب الاجسام من الاجزاء الغير المتناهية على فرض حدوثها فاذا كانت قديمة لا بد لها
 من الصورة لا متنازع غلو الهيولى من الصورة عندهم فكانت الاجسام قديمة اذ الجسم عبارة
 عن المادة والصورة عندهم (توضيح المقام) على ما هو المذكور في اسفار الاعلام ههنا
 مذاهب الاول مذهب اهل السنة والجماعة وهو الحدوث الزماني لكل جزء من اجزاء العالم
 والبه العلامة النسفي مفتي الثقلين حيث قال العالم بجميع اجزائه محدث اذ هو اعيان
 واعراض واكتفى بذكر الصغرى مع حواله الكبرى الى بيان الشراح والشرح التحرير
 عامه الله بلطفه الخطير قد حقق القياس مع بسط الصغرى والكبرى بحيث يندفع به ما
 عرض في اذهان الشيخ المجتهد من اوهامه الصغرى والكبرى كما لا يخفى والى هذا الحدوث
 الزماني ذهب القدماء من الفلاسفة والثاني حدوث الدهرى قد ابدعه باقر العلوم في
 مؤلفاته ردا على ارسطو وعلى اتباعه ومذهب الشيخ المجتهد مركب من مذهب الباقر ومن
 مذهب ارسطو ايضا فصلناه في مصباح الحواشي بحيث يتضح اعترافه بالنقيضين وسبأني
 والثالث مذهب الاشرافية والرواقية ذهبوا الى قدم العقول والنفوس وقدم المفارقات
 والانوار القاهرة ومنعوا كون حركات الافلاك سرمدية الرابع مذهب جالينوس وهو
 التوقف في الحدوث والقدم والخامس مذهب ارسطو واتباعه قالوا ان العالم قديم
 بحسب الذات والصفات وذهبوا الى قدم السموات والافلاك وذهبوا
 الى ان الحركات الدورية سرمدية والحوادث اليومية مستندة اليها واختاره الشيخ المجتهد في
 مؤلفاته حتى كفر من يخالفها ومع هذا قال في كتابه المسمى بالحكمة البالغة فالقديم لا يكون
 الا واجب الوجود ولا يتصور قدم غيره ثم قال في هذه الصفحة ان مذهب اليه ارسطو واتباعه
 لا ينافي ما هو الحق من القول بحدوث العالم بجميع اجزائه مع زعم الرد قول العلامة الشراح
 التحرير خلافا للفلاسفة حيث ذهبوا الى قدم السموات بموادها وصورها نعم اطلقوا القول
 بحدوث ما سوى الله تعالى لكن بمعنى الاحتياج الى الغير لا بمعنى سبق العدم عليه وانما مع
 فضلاء عصرى اشهد ان ما صرح به العلامة التحرير عين مذهب اليه ارسطو وما ذهب اليه
 اتباعه كما حققناه في صدر الحاشية وانما مع الظرافة اشهد بان ما افتراه الشيخ المجتهد خلافا
 للعقل والنقل وافتراء على الفلاسفة بل كون ما تفوهه مخالف للعقل والنقل يعرفه كل من ارباب
 النقل والعقل وبالجمله قوله فالحق انه لا ينافي ما هو الحق من فرض الجهالة لا يرضى به ارسطو ولا اتباعه
 هل قرأت حكمة العين هل قرأت شرح المطالع وشرح المقاصد وشرح المواقف وشرح الهياكل

(قوله) ولما ذهبوا الخ تلخص الفرق بين الفريقين نحن معا شراهل السنة والجماعة نعتقد بان العالم بتغيرها وقطيرها مستندة الى الفاعل المختار والصفات الذاتية رابطها الى الله فلا بد من عدمها في مرتبة ذات الفاعل وفي مرتبة القدرة قبل تعلق ﴿ ٣٣ ﴾ الارادة ولو كانت قبلية لعدم ذاتية لازمانية لتحقق الاشياء

قبل تعلق القصد في مرتبة القدرة فيلزم الترجيح بلا مرجح اذ مرتبة القدرة مرتبة صحة الطرفين والترجيح شأن الارادة وبهذا تبين لك ان ثبوت الصفات الزائدة التي هي الايات الكبرى يقتضى حدوث العالم باسرها حدوثا زمانيا واما الفلاسفة فقالوا لا يتقرر في ذاته تعالى صفة والايلازم ان يكون فاعلا وقابلا وهو اجتماع الضدين فلا بد من الطبيعة المستمرة لربط الحوادث اليومية بالقديم وهي الحركة السرمدية ذات جهتين من جهة الاستمرار صدرت من القديم ومن جهة التجدد صارت واسطة في صدور الحوادث وبهذا تبين حال مانفوه الشيخ

وغيرها من كتب الفضلاء الذين كانوا اكراما برة قد حققوا عن آخرهم ما حققه ارسطو واتباعه وابطلوما ذهب هو مع اتباعه من القول بالحركة السرمدية وقدم السموات بموادها وصورها الى بيولاتها وصورها ابتداء على ان الاجرام والاجسام فلكية كانت او عنصرية مركبة من الهبولى والصورة لا متنازع تركب الاجسام من الجواهر الفردة عندهم فيها ايها المجدد قد انكرت وشنت انت على تركب الجسم من الجواهر الفردة في السطر السادس في صفحة من العشرين حيث قلتم انه قول باطل اغترعه قدماء المعتزلة وانتحل الاشعرية ولا يقول به الحنفية اصلا ولا يرضونه رأسا انتهى ما كذبت واقرت انت على الحنفية ومع هذا الانكار على ثبوت الجواهر الفردة تقول ما ذهب اليه ارسطو لا نافي ما ذهب اليه اهل الحق فيها ايها الكذاب هل قرأت الهداية والكفاية وهل قرأت العناية حاشية الهداية فاعلم ان الحنفية قد بنوا كثيرا من الاحكام الفقهية على تركب الاجسام من الجواهر الفردة وعلى بطلان تركبها من الهبولى والصورة فمن ثم قال العلامة الشارح التحرير عامله بلطفه الخطير في اثبات الجوهر الفرد نجا عن كثير من ظلمات الفلاسفة مثل اثبات الهبولى والصورة حيث قالوا الهبولى قديمة والا يلزم التسلسل المحال وقدمها يستلزم قدم الصورة لانها متمتعة بالخلو عن الصورة فيلزم قدم الاجسام لانها مركبة عن الهبولى والصورة عندهم ويلزم ايضا ارتفاع حكم الطهارة عن الخوض الكبير على اصولهم اذ وقعت النجاسة فيه فيتنجس ومن المعلوم انه لا يتنجس عند الحنفية والاشعرية اجمعين كما لا يخفى لمن طالع الهداية مع الحواشى المعمولة في البلدة الفاخرة حق المطالعة وايضا انهم اى الفلاسفة قالوا لا يتقرر في ذاته تعالى صفة كما في حكمة العين وغيرها ولما ذهبوا الى عينية الصفات والى نفيها قالوا لا بد من الحركة السرمدية التي هي الرابطة ذات جهة الاستمرار وذات جهة التجدد وتلك الحركة السرمدية القديمة المقضية لقدم الاجسام الفلكية في مقابلة الصفات الزائدة في ربط الحادث بالقديم عندنا وذهب الاشراقية والرواقية الى بطلان تلك الحركة السرمدية لاقتضائها قدم العالم والمحقق الدواني قد ابطلها باوجوه الخمسة فصانها في مرآة الحواشى وحققناها ودققناها في مصباح الحواشى حاشية التتمة والختام

المجدد في تعليقه على شرح الدواني عند قوله استدلت الفلاسفة على مذهبهم بانه لا يخلو من ان يكون جميع ما لا بد منه عاصلا في الازل الخ مع ان هذا هو عمدة الكلام في مقام استدلال الفلاسفة على قدم العالم ومنشأ غلط الشيخ المجدد هو غلط المطلبين تحقيقه في مرآة الحواشى ومصباح الحواشى (منه)

بحيث ينكشف لك ان مشاجرة المحقق الدواني انما هي مع ارسطو ومع اتباعه من الحكماء المشائية
وكذا مشاجرة العلامة الشارح التحرير انما هي مع المشائية الذين ذهبوا الى تركب الجسم
من الهبولى والصورة وفي قوله الموعدى الى قدم العالم ونفى عشر الاجساد اشارة الى مقدمات
الفلاسفة فصلوها في اسفارهم حيث قالوا المكان العالم ازلية والامكان صفة ثبوتية فلا بد له
من ثبوت المحل في الازل وهو الهبولى اصل جميع الاجسام ولا بد لها من الصورة لا متنازع
خلوها عنها فبلى لم قدم الاجسام على انها مركبة منها عندهم كذا في حكمة العين وغيرها ومن
المعلوم المكشوف ان قدمها واستمرارها يناقض ثبوت الآخرة بشهادة نصوص القرآن
والحشر انما يكون في الآخرة وقد فصلنا وجوه المناقضة في مصباح الحواشى حاشية التتمة والختام
فبا ايها المجددان تشبثك باذيال الدهرية في مثل هذه الجريمة مع تضاعف صدور الخطيئة
والزلات الفاحشة والسقطات المتفاحشة ونفى الشريعة كان اهو وانجى من الافتراء على اهل
السنة والجماعة اذ لو نفيت انت الشريعة ابتداء دون الاشتغال بتحرير انواع المخادعة والسقطات
المتفاحشة المقتضية لوقوع الطائفة التى لاميرة لهم في العلوم في المهلكة لخلصت احرابك عن
السقوط في المهالك ولما تعبتهم واشتغلتم بتحرير انواع المخادعة المتفاحشة المتناقضة القبيح
احزابك الى واد المهالك والمهلكة فبقوا في اقليم الجهل المركب منكربين على العلماء
الذين كانوا كراما بررة فوا حسرتاه على هذه النصرة والصنعة المنهية وواسفاه على هذه
العسرة المهلكة كفى خادعهم وارجع الضمير المستتر في قول المصنفه وهو الجزء الذى لا يتجرى
الى الجسم حيث قال يعنى الجزء الاتحاذى الذى يتقوم به الجسم ويتحد معه وجودا وقواما
فلا يطرئه التجزى ولا يرد عليه الانفكاك وصرح به في هامش كتابه حيث قال الاجراء الاتحادية
التى لا يتجرى عليها الجسم انتهى ثم صرح في السطر السادس بابطال الجزء الذى لا ينقسم
وهو اصل مذهب المجدد راجع الى نفى الاحكام الشرعية كما سبق مع انه غير غفى عند كل تقى
وركى ان الضمير المستتر فى لا يتجرى كالضمير البارز راجع الى الجوهر الفرد على اصول اهل
الحق فوا عجبانه قد شرع الى تأليف الحكمة البالغة الجنية مع مدح المتن ومع مدح الخفية
مع انه قد شرحه على خلاف مرام المصنفه وعلى خلاف ما عليه الخفية في جميع المباحث
نجاك الله تعالى وامثالك من احرابك عن مثل ذلك وادخلكم في زمرة ارباب الاذعان والشعور
واخر حكم من زمرة اهل القبور وعصمنا الله تعالى عن قولك ومن ثم قال الامام الاعظم ره قائل
الله عمرو بن عبيد فانه فتح بابا من الكلام انتهى كذبك الصريح اما كذبه في المشار اليه

بثم فلما مر من ان الخفية قد بنوا بعض الاحكام الفقهية على ثبوت الجوهر الفرد واما كذب
المنقول فلان الامام الاعظم قد صنف كتاب في الكلام وسماه بالفقه الاكبر وهو معرفة النفس
عن الادلة ما يصح لها وما يجب عليها في العقائد الدينية وقد سماه المتأخرون بالكلام بناء
على انهم اخذوا اصوله من تصريح كلام الله تعالى الملك العلام فالمسمى واحد والاختلاف
انما هو في الاسم ووجه التسمية ولها وجوه قد عرفت في الشارح التحريري في صدر الكتاب فراجع
وايضاً ان نوع الديانة تقتضى تعيين الكتاب في اسناد النقل اليه بل تعيين بابيه بل تعيين
سطره في مثله وكذا كلامي على على القارى فتأمل على انه اى على القارى قد اقر بثبوت
الجوهر الفرد في سطر قبل هذا النقل في شرعه على الفقه الاكبر وهو من الخفية ايضاً واما
تناقضه الفاضل الواقع بين قوله وانه لا يتجزى وان قبل مطلق القسمة والتبعض لا الى نهاية وبين
قوله والا لم تكن الخردلة اصغر من الجبل فليس باعجب من مناقضاته الفاضلة السابقة فاعلم ان
الشيخ المجدد قد جعل موضوع القضية في قول المصنف لا يتجزى الجسم بارجاع ضمير
المستتر اليه وصرح به في هامش كتابه وغير غنى انه قلب الموضوع وعكس المشروع كما
سبق كيف وقد كان كلام اهل الحق وكلام المصنف في اثبات الجزء الذى لا يتجزى وحقيقته
الشارح التحريري بوجوه ثلثة على ما ذهب اليه المشايخ الاول قوله واقرى الادلة في اثبات
الجزء انه لو وضع الخ والثاني جدلى والثالث برهاني وهو قوله واشهرها عند المشايخ وجهان
وقد صرح المجدد في السطر الثانى با اتصال الجسم وبتركبه من الهولى والصورة حيث قال وانه
لا يتجزى وفي السطر الخامس ايضاً حيث قال على غلاى متوهات جهاهير الخافى من انه مركب
من اجزاء لا يتجزى فانه قول باطل انتهى فقد ارجع المستقر في السطر الثانى الى الجسم
حيث قرأ بصيغة المنكر الغائب وفي الخامس بارجاع المستقر الى الاجزاء حيث قرأ على
صبغة الموعنث الغائبة في سطر ابطال الجوهر ومع هذه السقطات الفاضلة زعم ان
الدليل الجدلى للمشايخ مثبت لمطلوبه الفاضل مع ان الدليل الجدلى للمشايخ الكرام انما
وضعه لاثبات الجوهر الفرد ما اصله انه لو كان كل عين قابلاً للانقسام لا الى نهاية كما قالت
به الفلاسفة لم يكن الخردلة اصغر من الجبل لان كل واحد منهما غير متناهى الاجزاء قابل للانقسام
الى غير النهاية على اصولهم مع ان اصغرية الخردلة من الجبل معلوم بالمشاهدة وان شئت فقل لو
كانت الخردلة والجبل غير متناهية الاجزاء وقابلة للانقسام لا الى نهاية كما صرحوا به في مواضع
لزم تساوى الخردلة مع الجبل ومساواته مع الجبل انما يلزم على اصولهم اذ قد بينوا اثبات
الهولى على بطلان الجزء الذى لا يتجزى حيث قالوا لانه يمكن اتصال الجسم وانفصاله باجتماع
الاجزاء وافتراقها بل هو متصل واحد كما هو عند الحس قابل للانقسام والانقسام لا الى نهاية

بمعنى ان الانقسام لا يبقى عند مد يلزم ثبوت امر يبقى مع الاتصال والانفصال وفي رواية
منهم يقبل الاتصال والانفصال والانقسام وهو المراد بالهوى واليه المشائية ومن يجنح وحدهم
من ارباب الحركة السرمدية كالشيخ المجدد حيث اعترف بانها الرابطة رداً على اهل
السنة والجماعة الذين قالوا بان الرابطة هي الصفات الزائدة ويأتى بيانها بعد هذا
الكلام ومع هذا اى مع وجود اعتقاده بالحركات السرمدية يقول بقمه فالقديم هو الواجب
الوجود ولا يتصور قدم غيره هكذا قال بما لم يكن في قلبه عند تشريح قول المصنف ره
القديم في السطر الثالث من الصفحة الرابعة والعشرين ولم يستحى بمثل هذه المخادعة
والجهالة من احزابه ولا من الفلاسفة المشائية حيث حمل اصولهم على مثل هذه المضحكة
فالشيخ المجدد اشرف في الاعتقاد من المشائية وبهذا التفصيل قد تبين لك ان ما تفوه في
تشريح قول المصنف ره (الجزء الذى لا يتجزى صريح البطلان اما على مذهب اهل
السنة والجماعة فلما سبق تحقيقه فتذكر ما حاصله ان الضمير المستتر واجب الرجوع
الى الجوهر الفرد كالبارز وممتنع الرجوع الى الجسم م واما بطلانه على مذهب
الفلاسفة فلانهم قالوا واعتقدوا بان الجسم قابل للانقسام لالى نهاية والفرق انهم ينكرون
على انتهاء انقسامه الى الجزء الذى لا يقبل الانقسام ونحن نقول ان انقسام الجسم واجب الانتهاء
الى الجزء الذى لا يقبل الانقسام اصلاً اى لا كسراً لصغره ولا وهماً لعجز المتوهم عن تميز
طرف عن طرف آخر ولا فرضاً عقلياً مطابقاً للواقع لعجز الفارض عن استحضاره في الخيال وان
كنت في ريب فيما افصحناه من بطلان شرحه على كلا الفريقين فانظر الى حاصل الاشهر
الدليل الثانى البرهانى وهو قول الشارح التحرير الثانى ان اجتماع الجسم ليس لذاته والا لما
قبل الافتراق فالله تعالى قادر على ان يخلق فيه الافتراق الى الجزء الذى لا يتجزى تأنى
انه لو كان اجتماع اجزاء الجسم لذاته كان ذلك الاجتماع من لوازم ذاته ولازم الذات لا ينفك
عن الذات والا يلزم زوال ما بالذات فلا يقبل الافتراق واللازم وهو عدم قبوله الافتراق
باطل بالاتفاق وكذا الملزوم بط البرهان فقله فالله تعالى قادر على ان يخلق فيه الافتراق
تفريع على ما قدرناه في تلخيص المقام وافصاح له فالعنى اذا قبل الجسم الافتراق او اذا كان الجسم
قابلاً للافتراق كان الله تعالى قادراً على خلق الافتراق الى الجزء الذى لا ينقسم اصلاً لانه
تعالى قادر على جميع الممكنات فقله لان الجزء الذى تنازعنا فيه ان امكن افتراقه كما يجوز تم
ازم قدرة الله تعالى عليه دفعا للعجز مقدمة الزامية عليهم توضيحها اذا كان الافتراق
لاالى نهاية كما صرحتم به لزم احد المحالين اى عجز الواجب سبحانه او تركيب الاجسام من
الاجزاء الغير المتناهية وان لم يمكن افتراق ذلك الجزء الذى تنازعنا فيه ثبت المطلوب

لأننا إذا اعترفنا بأنه غير ممكن التفريق كان انقسامه محالا والقدرة الكلية لا تتعلق
 بالمحال لانتهاء مصحح المقدورية ولا يخفى ان هذه الأدلة واضحة المعاني وكذا الاعتراضات
 الواردة على تلك الأدلة سهلة التناول إلا ان المقصود ما أسفله من عدم انطباق ما سوده
 الشيخ المجدد لا على ما ذهب اليه اهل الحق ولا على ما ذهب اليه الفلاسفة فتنبه (قوله)
 قلنا نعم في اثبات الجوهر الفرد نجاة عن كثير من ظلمات الفلاسفة الخ قد عرفت ان
 الشارح التحرير قد اشار بعنوان المؤدى الى ان النجاة انما تحصل بابطال أدلة نفى الجزء
 النفي لا ينقسم وبإبطال مقدماتها ومنها انهم قد بنوه على اثبات الهيولى وقالوا انها قديمة
 ممتنعة الخلو عن الصورة فلا بد من قدم الاجسام على انها مركبة منهما ومنها انهم قالوا ان
 الحشر لا يمكن ان يكون باجتماع الاجزاء بعد تفريقها لبطالان الجزء بل يعود الصورة
 والاعراض واعادة المعدم محال فيمتنع الحشر ومخلص المقام ان تركيب الاجسام من الهيولى
 والصورة وان القول بامتناع الخرق والاليتام وان القول بان الرابطة هي الحركة السرمدية
 اثبات قدم العالم دون الدليل وانكار الحشر والنشر وانكار الوعد والوعيد وتكذيب الانبياء
 والرسل الكرام فيما جاوا به وتحقيق هذه المسئلة في صباح الحواشي حاشية التتمة والختام
 (قوله) لان القديم ان كان واجبا لذاته فظاهر الخ وجه المقدمة القائلة بان القدم ينافي
 العدم التي قد دل على ان طريقان العدم دليل الحدوث وتوضيح الوجه ان القديم اما واجب
 لذاته او مستند اليه بالايجاب لامتناع استناد القديم الى الفاعل المختار فالاول ينافي العدم
 السابق واللاحق بداهة وكذا الثاني لان المستند الى الموجب القديم قديم اي لا ينعدم
 اصلا ضرورة دوام المعلول بدوام العلة ولا يجوز استناده اليه بطريق القصد والاعتبار
 اذ الصادر عن الفاعل المختار حادث بالضرورة اذ لو وجد قبل تعلق القصد لزم القسم
 المحال من تحصيل الحاصل وايضا لو جاز قدم الصادر بالاعتبار لكان موجودا قبل تعلق
 الارادة في مرتبة القدرة القديمة وهذا مع انه محال يستلزم محالا آخر ايضا وهو الترجيع
 بلا مرجع اي الرجوعان بلا مرجع ووجه الاستلزام ان شأن القدرة هو التأثير فقط واما
 الترجيع فهو شأن الارادة على انا نقول انه قد تقرر ان تعلق الارادة من قدمة العلة التامة
 ولو جاز قدمه لزم وجود المعلول بدون العلة التامة فالصادر بالقصد والاعتبار كما هو صدور
 العالم على ما نطق به نص القرآن لا بد من ان يكون معدوما قبل تعلق القصد ومن المعلوم
 المكشوف عند العقول السليمة ان صدور العالم من الله تعالى انما هو بالقصد والاعتبار يدل
 عليه قوله تعالى وربك يخلق ما يشاء ويختار وغيره من الآيات القرآنية لا يقال يلزم من

هذا جهله تعالى قبل ايجاد العالم لانا نقول ما ثم زمان اذ هو انما يتأتى في مرتبة الابدان
 اى ليس بين وجود العالم في علمه تعالى وبين عدمه الاصلى زمان حتى يقال لزم جهله
 قبل الابدان تعالى عن ذلك علوا كبيرا وبهذا تبين لك معنى قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 كان الله ولا شىء معه اذ ليس المراد به التقييد الزمانى اذ الموضوع اى موضوع القضية مقدس عن
 الزمان فليس بفعل يدل على الزمان بل هو من الادوات الوجودية فبراد به دوام الكون
 واختصاص الازلية به تعالى فقوله ولا شىء معه يدل على ان ماسوى الله تعالى ليس بارزى
 فثبت حدوث ما سوى الله تعالى بنص هذا الحديث المذكور فى صحيح البخارى فالواجب
 لذاته صح له نعت المعبة بخلاف العالم فانه ممتنع المعبة فالازل والقدم ما انفرد به الله
 تعالى اذ الازل عبارة عن معقولية القلبية له تعالى والقدم عبارة عن انتفاء مسبوقيته تعالى بالعدم
 فالازل يدل على انه قبل الاشياء والقدم يدل على انه غير مسبوق بالعدم فى نفس قبلية
 على الاشياء واما ما ورد ان الله تعالى قال فى الازل للارواح الست بربكم قالوا بلى
 فالمراد بذلك الازل هو ازل المخلوقات وتلك الازلية عبارة عن حال تعين المخلوقات
 فى العالم العلمى فلا بد من الحكم على جميع اجزاء العالم بالانصرام والانقطاع ولا بد من
 تقديس البارى تعالى عن نسبة الدخول والخروج والاتصال والانفصال حقيقته فى غاتمة
 مصباح الحواشى حاشية التتمة والختامى ومن تأمل فيما حققناه من الفرق بين الصدور
 بالاجباب كما فى الصفات وبين الصدور بالقصد والاعتبار كما فى العالم يطلع على سر
 قولنا صدور الصفات بالاعتبار نقصان وصدور العالم بالاعتبار كمال ويطلع على وجه
 اندفاع ما اورده الامدى ايضا وعلى وجه اندفاع حديث الاشكال كما عرض هذا الحديث
 فى اذهان السيد السند فان دفعه (قوله) فلا يتصور قدم المطلق مع حدوث كل من
 الجزئيات الخ اذ لو كان قديما لزم ان يكون فرد من افراده قديما فاذا كان المطلق
 قديما كان الشىء الواحد قديما وعادنا تلخيص المقام ان عدم تنهاى الجزئيات مع
 قدم المطلق كما هو ايمان الشيخ المجدد واذعانه فى مواضع مثل توارد الاستعدادات
 الغير المتناهية على المادة القديمة فى الامتناع والاستحالة ولو تنزلنا وسلمنا ان الوجود
 التعاقبى مانع عن اجراء البرهان نقول ان الامور المتعاقبة وان كانت غير مجتمعة فى الزمان
 لكنها مجتمعة فى الدهر على اصول الفلاسفة او فى مجموع الازمنة على ان التطبيق بمعنى ملاحظة
 الانطباق النفس الامرى يجرى فى الامور المتعاقبة وايضا ان وجود الامور الغير المتناهية
 يستلزم وجود المجموعات المترتبة وتلك المجموعات واجبة الانتهاء الى مجموع لا يكون بعن
 مجموع آخر فيتم الالتزام وترتب الاستعدادات الغير المتناهية وترتب الحركات المتعاقبة

قد حققناه في رآة الحواشي ومصباح الحواشي حاشية التتمة والختام في حاشية المجموعات غاية التحقيق ونهاية التفصيل والتدقيق ولا يتحمله هذا الكتاب ومن تأمل فيما حققناه في الحواشي المرقومة يعلم ويحكم بان الحق الصريح في ربط الحادث بالقديم هو امتناعه أي امتناع وجود الحادث في الازل او تعلق الارادة الازلية بوجود الحادث فيما لا يزال من الاوقات الآتية فلا يوجد الحادث الا في هذا الوقت والزمان من جملة الممكنات وقد تعلقت الارادة الازلية بوجوده المتناهي وهذا بيان كيفية ربط الزمان بالحادث بالقديم وفيه اشارة الى انه منقطع الوجود في جانب الازل فلا شيء غيره تعالى في الازل على انه فوق الزمان وتحقيق هذه المسئلة في مصباح الحواشي ويحكم ايضا بان ما توقع الشيخ المجدد في الصفحة الخامسة والعشرين حيث قال والحق ان هؤلاء الفرق وان قالوا بعدم جريان الزمان على الله تعالى واظنوا فيه القول الا انهم ناقضوه بمذاهبهم هذه وذلك قولهم بافواههم يقولون بالسنتهم ما ليس في قلوبهم انتهى ردا على اهل السنة والجماعة وتشنيعا عليهم مقلوب على نفس الشيخ المجدد حكما صحيحا فبايها الشيخ المجدد قد ثبت بالبراهين القطعية العقلية والنقلية ان العالم يجمع اجزائه مسبوق بعدم بحسب الزمان وكل مسبوق بعدم فمرجه الى ما كان عليه فلا بد من ان يحكم عليه بالانصرام والانقطاع والانعدام وما انت السنة الشرايع الأمصرة بانفراد الباري سبحانه بالازلية والأبدية ولولا ضيق المقام والحوصلة لاتينا بمجلدات مشتملة على براهين ومقدمات ناطقة بقطعية ما اشرنا اليه غير ان فيما اشرنا اليه كفاية لمن له الادراك وسلامة الاذعان (قوله) الذي يكون وجوده من ذاته الخ صفة كاشفة لقوله أي الذات الواجب الوجود اوصفة مقيدة اذ ربما يحقر ربه عن المعلول الذي وجب وجوده عند وجود علته التامة وعند وجود الجزء الاخير منها ولكن لا يكون وجوب وجوده من ذاته والسرف في التفسير بالمفهوم الكلي كما فسر الشارح التحرير به توجيه ذكر صبغة الفصل التي هي لاجل الحصر وتوجيه وقوعها بين المبدأ والعلم الذي لا يتوهم فيه النعتية فاهتيج الى الصرف عنه والى ارادة المفهوم الكلي منه واما من يخل واستغنى وغفل عن هذه النكتة فاشتغل بتحرير ما اشتهر حيث قال والله اسم علم للذات الجامع للصفات الالهوية والنعوت الربوبية كما هو اى الاشتغال بتحرير ما لا يسمن ولا يغنى دأبه في مؤلفاته (قوله) وقريب من هذا ما يقال ان مبدأ الممكنات باسرها لا بد ان يكون واجبا الخ (توضيح المقام ان هذا المطلب الاعلى قد يستدل عليه بامكان الذات وربما ينتزع هذا من قوله تعالى والله الغنى وانتم الفقراء الآية وقد يستدل

عليه بامكان الصفات وقد ينتزع هذا من قوله تعالى الذي جعل لكم الارض فراشا الآية وقد يستدل عليه بحدوث الدوات والاجسام كاستدلال حضرت ابراهيم عليه السلام حيث قال لا احب الاقلين الآية وقد يستدل عليه بحدوث الصفات والاعراض وهذا اقرب الطرق من حيث الاستدلال بالبرهان وبه قد نطق اكثر نصوص القرآن والسالكين الى هذا الطريق بعضهم آفاقية وبعضهم انفسية وبعضهم جامع على ان الادلة الآفاقية مندرجة في الادلة الانفسية بناء على ان الانسان الكامل هو العالم الكبير من جميع العوالم وقد فصلنا هذا المقام في الاصل في مصباح الحواشي عاشرية شرح النسخة قال الفاضل المحشي مولانا عبد الحكيم في بيان وجه القرب اذا فرق بينهما لا يحسب الحدوث والامكان لكن الثاني اقوى من الاول على ما بين في محله انتهى كلامه اقول قد عرفت اقوائية مسلك الحدوث عما اشرنا اليه في تحشية قول الشارح واما كان مبنى الكلام على الاستدلال بوجود المحدثات وايضا انه مسلك حضرت ابراهيم عليه السلام على انا نقول يمكن تأييده بقوله تعالى وربك يخلق ما يشاء ويختار الآية ووجه التأييد بهذه الآية انها تدل على ان الصانع فاعل مختار بالنسبة الى العالم فتدل على حدوث ما سواه اذ القديم لا يمكن ان يستند الى الفاعل المختار على ما سبق تحقيقه وبهذا تبين لك ان مسلك الحدوث اقوى من مسلك الامكان ثم لفظ هذا اذا كان اشارة الى العلوة السابقة بلا واسطة وغير غفى انه لا مناسبة بينها وبين ما يقال وقاعدة القرب تقتضى المناسبة من وجه والمغايرة من وجه واذا كان اشارة الى الدليل الذي كان قبل العلوة فوجه القرب ينبغي ان يكون اتحاد المقصود في المسلكين فحقيق المناسبة وتحقق المغايرة واضحة غير غفية (قوله) وقد يتوهم ان هذا دليل على وجود الصانع من غير افتقار الى ابطال الدور والتسلسل الخ اشارة الى ما استخرجه صاحب المواقف حيث قال المسلك الرابع وهو ما وفقنا لاستخراجه ان الموجودات لو كانت باسرها ممكنة لاحتاج الكل الى موجد الى قوله فيكون واجبا وهو المطلوب وحكم السيد السند في شرعه بان هذا البرهان غير متوقف الى ابطال الدور والتسلسل فالظاهر من كلام الشارح وهو ليس كذلك تعريض على صاحب المواقف وشارحه معا ويمكن توجيه ما حكم به السيد السند قدس سره ما عاصله ان خصوصية المقدمة التي تستلزم بطلان التسلسل ملغاة في هذا المسلك او نقول ان تسمية برهان الغير المتوقف مبنية على التفرقة بين الوضع صراحة وبين الوضع ضمنا على ان الفرق بين الافتقار وبين الاستلزام واضح (قوله) بل هو اشارة الى اعدالة بطلان التسلسل الخ هكذا وجدناه في كثير من نسخ الشرح وفي نسخة الى اعدالة ابطال التسلسل ولا يخفى ان النسخة الثانية ليست بصحيحة اذ معنى ابطال التسلسل اقامة الدليل

(قوله) ثم حديث عليّ المجموع لا معاً على المجموع معاً الخ الاحتمالات العقلية في جانب المعلول اى فيما يلاحظ فيه الهيئة الاجتماعية يتصور على وجهين احدهما ملاحظتها على طريق الجزئية وثانيهما ملاحظتها على طريق العروض وكذا

١٤١

في جانب العلة فالاحتمالات

العقلية اربعة وعدم ملاحظة الهيئة الاجتماعية اعم من سلب الجزئية ومن العروض ايضا وعلى كل من القفا دير يحصل المطلوب وكذا الاولوية الذاتية لها اربعة معان واذا ضربنا ملاحظة الذات وحدها وملاحظتها مع غيرها الى هذه الوجوه الاربعة تكون على ثمانية اوجه ولها كان المقصود من ابطال الاولوية الذاتية نفي انسداد باب اثبات الصانع تعلق الغرض العلمى بابطال الاقسام الاربعة منها وهى ما يكون الذات فيها مأخوذة وحدها اذا الاربعة الاخيرة وهى ما تكون الذات فيها مأخوذة مع انضمام غيرها لبس فيها توهم الانسداد على ان الاستعالة المترتبة على

على بطلانه ومن المعلوم ان هذا البرهان ليس كذلك اذ هو انما وضع لاثبات الواجب لذاته لا لاقامة الدليل على بطلان التسلسل وكذا النسخة الاولى غير خالية عن ضعف اذ بطلان التسلسل ما اخذناه مقدمة في هذا المسلك حتى يحتاج ويفتقر اليه واذا اراد الشارح التحرير من الاشارة لازم هذا المسلك فنقول لانكر من صاحب البرهان في لازم الكلام الا انه قد يكون غير منظور في الكلام على انه فرق بين الاشارة والافتقار ثم حديث عليّ المجموع لا معاً على المجموع معاً بان يقول لم لا يجوز ان يكون المجموع لامعاًلة للمجموع معاً كما في تعليق الفاضل ميرزا جان على شرح مكية العين مع جوابه مشروح في مصباح الحواشى وكذا كون ايجاد الكل عبارة عن افاضة الكثرة وعن افاضة العدد على الطبيعة المشتركة كما قال السيد الهروي في اثبات عليّ الشئ لنفسه على تقدير ان يكون الجزء علة لكل مشروح في الحاشية المرقومة واذا نظرنا الى مقتضى الحال اى الى الكيفية الخاصة في قول المصنف ره والمحدث للعالم هو الله واعتبرنا الكلام المكيف بالكيفية المخصوصة ثم نظرنا الى انطباق ما في الشرح الى هذا الكلام المكيف فالحق ان هذا البرهان لاثبات الواجب الوجود لذاته وحصر الفاعلية فيه تعالى رداً على المعتزلة القائلين بان المؤثر في افعال العباد قدرة العبد ورداً على جمهور الفلاسفة القائلين بان المؤثر في عالم الكون والفساد العقول العشرة (قوله) يعنى ان صانع العالم واحد لا يمكن ان يصدق مفهوم واجب الوجود الاعلى ذات واحد الخ قد اشتهر بين ناظرى هذا الشرح من ارباب الحواشى المعمولة ان هذه العناية لدفع الاستدراك واليه الفاضل الخبالي حيث قال اشارة الى دفع توهم الاستدراك بناء على ان الله تعالى علم للجزئى الحقيقى وهو لا يكون الا واحداً وحاصل الدفع ان المراد الوحدة في صفة وجوب الوجود لافى الذات كما في قوله تعالى قل هو الله احد فتأمل انتهى وجه التأمل انه فرق بين قل هو الله احد وبين عبارة المتن لان الله في الاية مبتدأ فلا يحتاج الى الصرف عن العلمية بخلاف ما في المتن فانه غير فيحتاج الى الصرف عن العلمية كما بينا في وجه التفسير بالمفهوم الكلى وقد يقال

الاولوية من التناقض والتوارد وانقلاب الممكن واجبا انها تترتب على الاقسام الاربعة التى هى ما يكون الذات فيها مأخوذة وحدها منه رحمه الله تعالى

في وجه التأمل ان القياس على الآية الكريمة قياس مع الفارق اذ الواحد يستعمل في
الذات والصفات فهو اعم من الاحد والتحقيق في وجه العناية دفع توهم كونه صفة وايضاح
كونه غيراً بعد الخبر ففى هذه العناية اشارة الى ان المراد به عدم اعتقاد الشريك
في الالهية وخواصها والمراد بالالهية هو وجوب الوجود وبخواصها هو خلق جميع
الاشياء والاستحقاق للعبادة وغيرها من الامور المتفرعة على وجوب الوجود فحاصل
العناية هو الاشارة الى ان هذه المسئلة كالمسئلة السابقة نظرية برهانية يطلب اثباتها بالبرهان
توضيح المقام ههنا ثلثة مطالب الاول اثبات الوحدة في صفة وجوب الوجود والثاني اثبات
الوحدة في صفة الخالقية والثالث اثبات الوحدة في صفة المعبودية كما قال المحقق الدواني
التوحيد اما يحصر وجوب الوجود او يحصر الخالقية او يحصر المعبودية (فههنا) مطالب
ومقاصد الاول قد تقرر في الحكمة ان التعيين الواجبى نفس حقيقة واجب الوجود فاذا كان
نفس الماهية كان نوع تلك الحقيقة منحصر افي فرد واحد بالضرورة وقد يقال لو تعدد واجب
الوجود لتقدم عليه شىء اذ المجموع واجب الوجود على هذا الفرض لانه كثير من افراد واجب
الوجود والكثير فرد من افراد المفهوم الكلى وقد تقرر ان جزء المجموع مقدم على المجموع
كالواحد المقدم على الاثنين وقد قال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان الله ولا شىء معه
الحديث فاذا امتنع معية شىء كان امتناع قبلية شىء آية قبلية فرضت اجلى واظهر قال المحقق
الدواني الانفراد كمال وكل كمال ثابت له تعالى فالانفراد ثابت له تعالى اما الصغرى
فمن الفطريات واما الكبرى فلقولهم متصف بجميع صفات الكمال منزّه عن سمات
النقصان وقد اجمعوا على تلك المقدمة عن آخرهم المقصد الثانى في بيان انتزاع هذا
التوحيد عن التوحيد في الخالقية وقد تجددلى اى سنجح لى مرة بعد اخرى ان قول الشارح
التحرير والمشهور في ذلك بين المتكلمين برهان التمانع المشار اليه بقوله تعالى لو كان
فيها آلهة الا الله لفسدنا وتقريره الخ اشارة الى هذا الانتزاع بشهادة وصله على
قوله لا يمكن ان يصدق مفهوم واجب الوجود الأعلى ذات واحدة وبشهادة قوله وتقريره
بعد هذا تلخيصه انه لو امكن الهان صانعان قادران بالقدرّة القائمة لامكن التمانع بينهما
فيلزم عجزهما او عجز احدهما اذ معنى الآية لو تعدد الآله غير الله اولو كان اله غير الله في
ايجاد السموات والارض اى في صفة الخالقية لا يمكن وجود العالم فخصوصية الجمع ملغاة
فالمعنى لو وجد غير الله تعالى لفسدنا اذ يكون هذا الغير الها محفوظ في مقدم الشرطية
لان المذكور هو الالهية مع وصف الجمعية فلما كان محط الفساد ومداره هو الغيرية اسقط

اعتبار الجمعية وبقيت الالهوية مع وصف الغيرية فهنا ثلاثة امور الآله والجمعية وغيريته وتلك الغيرية لازمة للجمعية ولما بطلت الغيرية بطلت الجمعية بالضرورة فبقى الاله واحدا ومعنى استعاط الجمعية انه لم يتوجه الفساد الى جمعيته اذ قد سبق ان الاستحالة انما توجهت الى وجود اله غير الله تعالى فالجمعية مطروحة ساقط عن محط الكلام فثبت المرام بل هذه الآية الكريمة لما افادت الوحدة في الخالقبة لقد افاد الوحدة في المعبودية ايضا ويمكن تأييد الافادة بالنصوص القاطعة كقوله تعالى تعبدون ما تنحتون والله خلقكم وما تعملون فقد جعل كونه خالقا علة لانكار معبودية الغير فيدل على ان الخالق لا بد من ان يكون معبودا وما لا يكون خالقا لا يمكن ان يكون معبودا وكقوله تعالى ام جعلوا الله شركاء خلقوا كخلقه فتشابه الخلق عليهم وكقوله تعالى خالق كل شيء فاعبدوه وتصفيله في الاصل ونص عبارة الحارثي على القاضي هكذا وما يخص ما استحل في الآيات الدالة على امتناع الشريك في الخالقبة تدل على امتناع الشريك في الالهوية وعلى امتناع الشريك في المعبودية فله سبحانه العلامة الشارح التحري حيث تفتن أولا ان مسألة الوحدة مسألة نظرية برهانية ثم تفتن في الوحدة بانها هي الوحدة الكبرى ثم اتى بالعناية حيث قال يعنى ان صانع العالم واحد لا يمكن ان يصدق مفهوم واجب الوجود الاعلى ذات واحدة وغير غشى ان هذه العناية بشهادة الاستشهاد بآية لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا تدل على ان العلالة قد حمل التوحيد على اعتقاد امتناع الشريك في وجوب الوجود وفي الخالقبة وفي المعبودية وتفتن ايضا بان هذه الآية الكريمة كما تفيد مصر الخالقبة كذلك دليل لحصر وجوب الوجود اى لحصر الالهوية ودليل لحصر المعبودية كما حققناه في الحارثي عاشرية القاضي وبالتحقيق السابق قد اندفع ما في حاشية الفاضل عصام الدين من فقدان التقريب فادفعه هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام وامان بخلاف واستغنى فقد اتى بمضحكة الصبيان في هذا المقام ايضا ونص عبارته هكذا الواحد على الاطلاق الذى يستحيل تقدير الانقسام في ذاته الى الاجراء الفعلية والتحليلية والجزئيات النوعية والجنسية لما انما من لوازم الحدوث والامكان وموجبات الفساد والبطلان كما قال الله تعالى او كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا لان التركيب ولو من الاجزاء التحليلية مع انه لا يتصور ان يكون من اجزاء ممكن الوجود هالكه الذات يوجب الافتقار بالجملة صدق الوجود لا من حيث هو هو يوجب الافتقار وانه من مستلزمات الامكان فالتعدد باى وجه يوجب الامكان وهو يوجب بطلان السموات والارض وعدم تكونهما بل العوالم جميعا انتهى ما تفوه به الشيخ المجدد في الصفحة الثالثة والعشرين واتى بشطط عظيم فيما عزا به السكرام انتم لما عجزتم عن مطالعة عبارات شيخكم المجدد السراب ولما

وقفتم عند ظهور الفاظه وقفة الهرة عند المرات حكتم بان العلماء عن آخرهم لا يطلعون على مؤلفاته وهذا الحكم منكم مع انه اسائة عظيمة وجرة قبيحة في بساط الوجود مثل موازنة اليهود فاعلموا ان قول المصنف ره الواحد لما كان غيبا بعد الخبر فسرره العلامة بقوله يعنى ان صانع العالم واحد لا يمكن ان يصدق مفهوم واجب الوجود الاعلى ذات واحدة ثم استشهد عليه بقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسد تأجيل عبارة المتن على حصر الألوهية وعلى حصر الخالقية وعلى حصر العبودية وذلك الحصر معلوم بشهادة استشهاده ووصله على قوله لا يمكن ان يصدق مفهوم واجب الوجود الاعلى ذات واحدة وغير غفى عند كل تقى وزكى ان حصر مفهوم واجب الوجود على ذات واحد حصر الألوهية فادرج في الآية السكرية ثلثة اقسام من الحصر اللازم معرفته على كل مسلم ومسلمة وقد حققنا وجه الاندراج آنفاً واما الشيخ المجدد لما قل رأسه بضرب ارواح السلف والخلف عجز عن تشريح عبارة المتن واتى باضحوكة قد نقلناها مع تعيين الصفحة فهذه الاوهام مردودة عليه اما أولاً فلان قوله على الاطلاق النى يستحيل تقدير الانقسام لما انها من لوازم الحدوث والامكان مع انه ليس بشرح لكلام المصنف ره بل تحقير مضطرب من وجوه الاوّل ان قوله يستحيل تقدير الانقسام في ذاته الى الفعلية والتحليلية مع انه ليس تفسير الواحد يصدق على الجوهر الفرد حيث لم يقل ولا يتركب منه شى عوقد نفاه في صفحة قبيل هذه الصفحة فتذكر الاضطراب الثانى قوله لما انها من لوازم الحدوث والامكان تعليل يدل على نفى الامكان والحدوث عن الجوهر الفرد مع انه ممكن حادث الاضطراب الثالث قوله وموجبات الفساد والبطلان عطى على قوله من لوازم الحدوث والامكان فالمعطوف مع المعطوف عليه علة لقوله على الاطلاق النى يستحيل تقدير الانقسام في ذاته الى الاجزاء ثم بعد هذا التعليل الفاسد وبعد الاعراض عن الشرح اللايقى علل هذا التعليل الفاسد بالآية حيث قال كما قال الله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسد تأثم قال بعده بلا واسطة لان التركيب ولو من لوازم الاجزاء التحليلية يوجب الافتقار والحدوث فانظروا الى ملاعبته بالآيات ثم انظروا الى قوله لان التركيب فهاهنا السفاهة والحماقة هل قوله لان التركيب شرح الآية او شرح الفساد او شرح لو كان او شرح الآلة او شرح الا الله وهو مع هذه المضحكة يظن قوله لان التركيب رد على قول العلامة وتقريره انه لو امكن الهان اى ذاتان جامعان للالوهية وغواصها لا يمكن التماثل بينهما بلزم عجزهما او عجز احدهما مع ان هذا التقرير يحرق الآية وحق المقام كما سبق اذا المقام ليس مقام ايراد الالفاظ المجردة من كتب الفلاسفة ثم تعليل هذه الالفاظ المسروقة البعيدة عن الارتباط بالمقام بالآية السكرية على طريق الملاعبة بل المقام مقام حصر الألوهية وحصر الخالقية

وحصر المعبودية كما سبق تحقيقه على اننا نقول يلزم على الشيخ المجدد اثبات الجوهر الفرد
 بالآية حيث قال بعد بيان عدم الانقسام كما قال الله تعالى لو كان الآية وهو قد انكره في
 مواضع فان قلت قوله كما قال الله تعالى ناظر الى قوله موجب الفساد والبطلان قلنا لا فساد
 ولا بطلان في ثبوت الجوهر الذي لا ينقسم اصلاً اما المضحكة العاشرة فعلى ما منع الشيخ
 المجدد كان معنى الآية الكريمة هكذا لو انقسم ذاته تعالى الى الاجزاء الفعلية
 والتحليلية لفسدت اذ قد قال في هذه الصفحة الواحد على الاطلاق السني
 يستحيل تقدير الانقسام في ذاته لما فيها من لوازم الامكان موجب الفساد والبطلان كما قال
 الله تعالى لو كان فيهما آلهة فالمعنى لو انقسم ذاته تعالى الى الاجزاء الفعلية التي من لوازم
 الامكان لفسدتا بقوله موجب الفساد وهذا الفساد الذي في تالي الآية الكريمة فاي من هذه
 الاضحوكة واين الآية الكريمة وان كنتم في ريب في المعنى المذكور فانظروا الى قوله لان
 التركيب ولومن الاجزاء التحليلية يوجب الافتقار في السطر الثالث والرابع وغير خفي
 ان هذا التعليل تعليل تالي الشرطية من الآية الكريمة وذلك التالى هو فساد السموات
 والارض واين انقسام ذاته تعالى الى الاجزاء واين هذا الفساد الذي هو لازم التعدد في الالوهية
 وفي الخالق وسبأني ببيانه (الحادي عشرة من المضحكة المجددية في تحرير المسئلة الواحدة
 قوله وبالجمله صدق الموجود لامن حيث هو ويوجب الافتقار فانظروا الى هذا الخيال الذي
 هو من تنمة التعليل المذكور ومر الكلام عليه الثاني عشرة من المضحكة المجددية قوله وانه
 من مستلزمات الامكان فانظروا الى هذه التنمة وقدم الكلام عليها غير مرة الثالث عشرة
 قوله فالتعدد باى وجه كان يوجب الامكان فانظروا الى هذه المضحكة فان التركيب من الاجزاء
 التحليلية او الاتحادية كالتركيب من الجنس والفصل كما نطق به قوله فلا بد من فارق ذاتي
 او عرضي انما يوجب امكان الواجب لا تعدده وامكان الواجب دون تعدده وان كان محالا في
 نفسه لا يقتضى فساد العالم فبايها الاحزاب الى اين فرعتم قوله فالتعدد باى وجه يوجب
 الامكان فلعله اراد من التعدد تركيبه من الاجزاء التحليلية او الاتحادية فبح يستقيم رجوع
 الضمير المستتر في قوله يوجب الامكان الى التعدد بمعنى التركيب لسكن هذا في واد وما
 نحن بامرنا من سنة الجماعة في واد بعيد عن واد المحسر الذي فيه الشيخ المجدد واذا اراد من
 التعدد تعدد الواجب تعالى وغير خفي انه لا يوجب امكان الواجب كما صرح به في السطر السابق بل
 تعدد الواجب انما يوجب امكان التمانع وشتان ما بينهما فقوله وهو اى امكان الواجب يوجب
 بطلان السموات والارض سهو او غفلة عن التفرقة بين امكان الواجب الذي هو لازم
 تحريره السابق وبين امكان التمانع الذي لا تبدل عليه تحريراته السابقة فلا يوجب
 قوله لان التركيب ولومن الاجزاء التحليلية الخ بطلان السموات والارض بل يوجب
 بطلان اذهان امزاجهم وقلق رؤسهم وقد كان الامر هكذا كما لا يخفى (قوله)

(قوله) بشهادة خصوص
المادة الخ في مقام العناية
لاتمام البرهان ومن تأمل
فيما فصلناه في الاصل يتضح
عنك اندفاع ما أورده المحشى
ملاصداق في تعليقه على
ايساغوجى حيث قال وانت
خبير بان في دلالته على
الامتناع الذاتي نظر فتفطن
انتهى سواء كانت هذه
الحجالة على جواز الاتفاق
او على منع الامكان النفس
الامرى في جانب التالى
قياسا على عدم العقل الاول
او على منع الامكان الوقوعى
في جانب التالى قياسا على
عدم العناء ووجه الاندفاع
ان هذه المنوع العارضة في
الاذهان المتوسطة كما قال
وانت خبير الخ صحيحة في
بأدى النظر مع قطع النظر
عن خصوصية المادة ومنه
فحة في النظر السديق
بشهادة وجوب استثناء
النقيض الذى يوجب
نقيض المقدم اعنى به لو
امكن الالهان بالامكان
الذاتى فيبدل على امتناع
التعدد مطلقا وهو المطلوب
وجه الايجاب مشروح في
الاصول بوجوه فقوله فتفطن
يمكن حمله على بعض ما
اشرنا اليه في الاصل فعليك
التفطن في وجه التفطن اذ
المقام احرى واحق به
منه رحمه الله تعالى

وتقريره انه لو امكن الهان لامكن بينهما تمناع الخ الاحتمالات العقلية في الامكان ثلاثة
فقد يراد بالامكان النفس الامرى في جانب المقدم والتالى وقد يراد به الامكان الوقوعى في
كلا الطرفين وقد يراد به الامكان الذاتى والوقوعى معا وهو المنصور عندى فالمعنى لو امكن
تعدد البارى بالامكان الذاتى لامكن التمانع بالامكان الوقوعى بشهادة خصوص المادة
وذلك لان التمانع لازم لجموع الامرين وهما امكان العالم وتعدد الواجب بناء على الفرض فاذا
فرض في جانب التالى انتفاء الامكان الوقوعى او النفس الامرى يلزم تخلف المعلول عن العلة التامة
وان شئت فقل واذا منع في جانب التالى الامكان الوقوعى يلزم تخلف المعلول عن العلة التامة لما مر
من ان وقوع التمانع لازم لجموع الامرين فاذا منع الامكان الوقوعى يلزم انفكاك اللازم عن
الملزوم واذا منع الامكان الذاتى لزوم جواز المحال اى جواز التخلل وما يخص الكلام انه لو منع
الامكان الوقوعى تلزم المفاسدة العديدة الكثيرة منها تخلف المعلول عن العلة التامة
ومنها استغناء العالم عن المؤثر ومنها عجز الآله على ان يقول ان مرتبة الألوهية تقتضى الغلبة
فلا بد من وقوع التمانع الذى هو عبارة عن ارادة احدهما وجود العالم وعن ارادة الآخر
عدمه وكل من وجود العالم وعدمه ممكن والآله قادر على جميع الممكنات وبه صرح الشارح
التحرير حيث قال بان يريد احدهما حركة زيد والاخر سكونه سواء كانت تلك القضية
مشروطة عامة او عرفية او ممكنة عامة وتحقيق هذه القضية في مصباح الحواشى حاشية التامة
والختامى ويتم الكلام على منع الامكان الوقوعى في جانب التالى في تحشية قول الشارح
لجواز الاتفاق على هذا النظام فانتظر فالحق هو ارادة الامكان الذاتى في جانب المقدم وارادة
الامكان الوقوعى في جانب التالى فالمعنى كما مر لو امكن تعدد البارى بالامكان الذاتى
لامكن التمانع بالامكان الوقوعى والا يلزم اما عجز الواجب بالعجز الناشى من الغير او تخلف
المعلول عن العلة التامة فاذا امكن التمانع امكانا وقوعا يلزم توارد العلتين او عجز الواجبين او عجز
احدهما واستغناء العالم عن المؤثر او فساده وعدم تكونه مطلقا ونقيض كل من هذه اللوازم والتوالى
واجب الاستثناء بان يقال لكن التوارد محال والعجز محال والاستغناء محال والفساد محال فالتعدد
والتمانع محال لان استثناء نقيض التالى ينتج نقيض المقدم على ما تقرر في المنطق فما خصه
ان وجود العالم وكذا وجود الشريعة علة تامة تقتضى امتناع شريك البارى وكل من
البراهين المحررة العقلية مأخوذة من قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا
ولو كره هذا الاخذ الشيخ المجدد مع اهزابه والله متم نوره ولو كره المجرمون اذ قد
مر غير مرة ان هذه الآية الكريمة تفيد عصر الألوهية وعصر الخالقية وعصر المعبودية

باستعانة مقدمة الانتزاع والتلازم وبهذا تبين لك وجه التردد كما قال
 المحقق السدواني ان التوحيد اما يحصر وجوب الوجود او يحصر الخالقية او يحصر
 المعبودية اذ قد مر ان المراد نفى الخالقين المستقلين بحيث يمتنع في حقه
 العجز فالعالم لحدوثه له خالق قادر مختار واحد اى ممتنع نظيره في الالهية
 وخواصها اذ المسئلة المحررة في العلوم البرهانية نظرية مطلوبة بالبرهان وبهذا
 تبين لك سر قول الامام الاعظم في الفقه الاكبر حيث قال والله واحد لا من طريق العدد
 ولكن من طريق انه لا شريك له انتهى والسرفه ان الوحدة من طريق العدد ما وقع في
 المرتبة الاولى حاصله نفى الاثنيية فتلك الوحدة لما كانت بديهي الثبوت لا تلبق ارادتها
 في العلوم البرهانية اى في الكلام والوحدة بمعنى نفى الشريك في الالهية وخواصها لما
 كانت معتبر في التوحيد الفارق بين المؤمن والمشرک ومطلوبة بالبرهان ينبغي ان يراد في
 العلوم البرهانية وبهذا التحقيق قد تبين لك ان قوله والله واحد لا من طريق العدد ليس
 نفى الثبوت وليس نفى الاتصاف بل هو نفى المراد لا يلزم من نفى المراد نفى الاتصاف
 والسرف في نفى المراد انه لو اريد تصير المسئلة بديهية واما لو اريد الوحدة بمعنى الشريك
 تصير المسئلة نظرية على انها هي الفارقة بين المسلم والمشرک كما مر واللايقة في
 العلوم البرهانية وكذا قول المحشى الخبالي المراد بالوحدة هو الوحدة في صفة وجوب
 الوجود لا في الذات ليس نفى الثبوت بل نفى المراد كما لا يخفى (قوله) وهذا تفصيل
 ما يقال ان احدهما ان لم يقدر على مخالفة الاخر لزم عجزه الخ اى تقرير برهان التمازح
 على النهج المذكور وهو لزوم العجز واجتماع الضدين وتوضيح ما يقال لو تعدد فلما ان
 يقدر كل منهما على ما يقدر عليه الاخر ولا فعلى الاول تلزم المغاسد العديدة كفاية
 احدهما في جميع الامور وتعطل الاخر وكونه مستغنى عنه في جميع الامور وكون كل منهما
 محتاجا اليه ومستغنى عنه وكون جميع الممكنات مفتقرا اليه ومستغنيا عنه فهذا الشق
 يقتضى تحقق اجتماع النقيضين في الواجبين وفي جميع الممكنات ولا يخلو عن لزوم التوارد
 في صورة الابداع معا عن لزوم الترجيح بلا مرجح في صورة ايجاد احدهما دون الاخر وعلى
 الشق الثانى وهو عدم اقتدار كل منهما على ما يقدر عليه الاخر لزم العجز والنقصان في
 الواجبين ولزم انعدام العالم ايضا فوجود العالم يكفى في اثبات امتناع شريك البارى
 تعالى عن ذلك علوا كبيرا بعد حفظ الأدلة (قوله) واعلم ان قوله تعالى لو كان فيهما آلهة

في ذلك بين المتكلمين برهان التمانع المشار اليه بقوله تعالى
 ما حاصله ان الاشارة الى برهان التمانع ليست بهرضية عندي
 وان كان البرهان المشار اليه قطعياً على ما سبق تقريره فالاية حجة اقناعية من حيث
 العبارة عنده وان اشارت الى حجة قطعية وفرق بين الاشارة وبين المشار اليه وما خصه ان
 الاية حجة اقناعية من حيث المنطوق بالنسبة الى العقول وحجة قطعية بالنظر الى برهان
 التمانع والاشارة الخفية عند عامة العقول وفرق بينها وبين المنطوق وشنع عليه ما حاصله
 انه قدح في دلالة الاية وذلك لان الخصم اذا منع الملازمة لا يتم الاستدلال بها على المشركين
 فيلزم احد الامرين الجهل او السفسه من حيث تعليم الشارع سبحانه بما لا يتم الاستدلال به
 واجاب عنه حكما الدين محمد البخاري الخفي تلميذ الشارح التحرير التفتازاني ما حاصله
 ان الدلالة على وجود الصانع وتوحيده تعالى تختلف بحسب ادراك العقول والتكليف
 بالتوحيد يشتمل العامة والرسول صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مأمور بالدعوة ومحااجة
 المشركين وعامهم قاصرون عن الادلة القطعية البرهانية فلا بد في باب التعليم من الادلة
 الخطابية العادية على حسب ادراكهم تفهيماً لهم فيقال لمثل هذا التنزل الرباني ونظيره كثير
 الوقوع في القرآن ومن تأمل في نظم القرآن حق التأمل وتفكر في آياته حق التفكير تجدها
 مشتملة على حجاج قطعية لا يعقلها الا العالمون بطريق الاشارة وعلى الخطابين الظنية يعقلها
 الجمهور والاكثر بطريق العبارة وذلك تكملة الحجة على الخاصة والعامة ولا تنافي ولا مانع في
 اجتماع المجتئين في آية واحدة بالطريقتين فالقطعية هي مدلول الاشارة وانعقد عليه
 اجماع المتكلمين اى الذين يحصلون مطالبهم بالنظر والاستدلال مع اتباع الشريعة اى
 تطبيق عقائدهم على الكتاب والسنة واجماع الأمة وهم الاشاعرة والما ترديدية فعلى
 الاشارة السابقة قالوا لو تعدد لامكن التمانع بينهما بالامكان الوقوعى فيلزم عجزهما وعجز
 احدهما واما الخطابي المدلول عليه بالعبارة فهو لزوم فساد السموات والارض وغروجهما
 عن النظام المشاهد عند تعدد الآلهة (قوله) لجواز الاتفاق على هذا النظام الخوجه منع
 الملازمة وانت خبير بما سبق من ان علة التخاليف والتمانع مجموعة الامرين اسكان العالم وتعدد
 الآلهة فهذا السند اى سند المنع من الشارح التحرير يودى الى تخلف المعلول عن العلة
 التامة والى استغناء العالم عن المؤثر واجتماع صفة الاستغناء والاحتياج في الواجبين على
 ان نقول لو توافقا فتلك الموافقة ام مع العجز عن الممانعة او مع القدرة على الممانعة فعلى
 الأول يلزم عجزهما معا وعلى الثانى يصير كل منهما مقدوراً للآخر فلا يصحح ان يكون الـها

فأنخصه ان الموافقة إما ضرورية فيلزم عجزهما واضطرارهما واو اختياريّة فيمكن وقوع
 التمانع كما سبق في صدر حاشية التمانع الآن كلام الشارح التحرير على بادى النظر
 وعلى ظاهر العقول فالافتناعية بالنظر الى اذهان العامة القاصرين عن احاطة الحجج القطعية
 فتأمل بعد اذ المقام احق به (قوله) فان قيل مقتضى كلمة لو الخ حاصله ان الاستدلال بآية
 التمانع على وحدة الصانع غير صحيح لان لو موضوع لانتفاء الشئ الثانى في الماضى بسبب
 انتفاء الشئ الاول في الماضى فتدل على انتفاء الفساد في الماضى بسبب انتفاء التعدد في
 الماضى والمطلوب بالبرهان والاستدلال هو امتناع التعدد بشهادة انتفاء الفسادى بدلالة
 انتفاء فساد العالم دون التقييد بالماضى بمعنى ان وجود العالم في جميع الازمنة يدل على
 امتناع شريك البارى تعالى ازلًا وأبدًا (قوله) والاية من هذا القبيل الخ حاصل الجواب
 ان كلمة لو في آية التمانع يستعمل في الاستدلال بانتفاء الجراء وهو الفساد على انتفاء الشرط
 وهو التعدد مطلقاً خصوصية الزمان الماضى ملغاة ومطروحة في مقام الاستدلال واما ما يتوهم
 من ان القرآن ماورد على اصطلاح المنطق والكلام فساقت غير وارد على الشارح التحرير
 اذ قوله ولكن قد يستعمل للاستدلال بانتفاء الجراء على انتفاء الشرط مطلقاً استدراك عن
 قوله نعم بحسب اصل اللغة فيستفاد منه ان الاستعمال الثانى ايضا لغوى غاية ما في الباب ان
 الاستعمال الاول راجع كثير الاستعمال بالنظر الى الاستعمال الثانى اذ كلمة قد في الاستدراك
 عديل الاصل فيراد به الكثير الراجع (قوله) هذا تصريح بماء لم التزاما الح اما وجه
 الانفهام فلاستلزام وجوب الوجود القدم فلا يحتاج الى اقامة البرهان على كونه تعالى
 قديماً بعد العلم بانه هو الواجب الوجود الذى هو المراد من قوله المحدث للعالم هو الله تعالى
 فليس المراد من الالتزام الدلالة الالتزامية المبرانية كما عرض هو في اذهان الفاضل الجندى
 فناقش واما وجه التصريح فلانه من المسائل المعتمدة عند اهل الحق فلا يكشف فيها الانفهام
 الالتزامى الضمنى ويحتمل ان يكون التوصيف به لدفع توهم الترادف بينه وبين الواجب
 تعالى ما حاصله ان الترادف ليس بصحيح وان شئت فقل ليس بمستقيم كما قال الشارح به
 اذ مفهوم الواجب ما يكون وجوده ضروريا بالنظر الى ذاته اوضرورة وجوده ناشية من اقتضاء
 ذاته بمعنى ان ذاته تعالى يكفى في الاتصاف به او بمعنى انه تعالى غنى في وجوده عن غيره
 وهو قوله تعالى والله الغنى وانتم الفقراء القديم ما لا ابتداء لوجوده توضيحه من كان وجوده
 واجبا لذاته لم يكن مسبوقا بالعدم ومن كان غير مسبوق بالعدم لزم ان يكون قديماً
 وكذا الفرق بينه وبين الازل ظاهر ايضاً اذ القدم يفيد انه تعالى غير مسبوق بالعدم في نفس

قبليته والازل يفيد انه تعالى قبل الاشياء التي هي مسبوقه الوجود بالعدم سبقاً انك ككسبا
 (قوله) وهذا الكلام في غاية الصعوبة الخ قد اشار الى كلام حميد الدين الضريري
 حيث صرح بان واجب الوجود لذاته هو الله تعالى وصفاته فقله فان القول بتعدد الواجب
 لذاته منافي للتوحيد وجه الصعوبة ورد على من صرح ببيان الواجب لذاته هو الله تعالى
 وصفاته وقوله والقول بإمكان الصفات ينافي قولهم كل ممكن حادث رد على من زعم ان
 القديم اعم من الواجب وعلل وجه العموم بان القديم صادق على صفات الواجب تعالى
 وحاصل الرد انهم قالوا كل ممكن فهو حادث والصفات ممكن فكيف يكون القديم اعم من
 الواجب لذاته بحسب الصدق (اقول) فرق بين الواجب لذاته وبين الواجب بالذات
 واما الصفات فهي واجبة للذات اي لذات الباري تعالى لصدورها بالانجاب وما ينافي
 التوحيد هو الواجب بالذات وقد عرفت ان الصفات واجبة للذات لا بالذات وكذا
 قولهم كل ممكن حادث فالمراد كل ممكن صادر بالقصد والاختيار فهو حادث فصفات الباري
 تعالى غارجة عن موضوع القضية وسيأتي بيانه هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام واما من يخل
 واستغنى فقال القديم من اسماء الله تعالى وقد ورد به الشرع ورواية ابن ماجة وغيره ولهذا
 اختاره المصنف على الواجب وان كانا بمعنى واحد فان القدم عبارة عن الوجود بلا اولية ثم
 قال كما ورد في الحديث لبس عند ربك صباح ثم قال فالقديم لا يكون الا واجب الوجود
 بالذات ثم قال وما يورده عليه من برهان التطبيق وامثاله كلام عليل وخطأ وبيل فان غير المتناهي
 لا يذعن للتخيل جذبه وتعقل دفعه قطولا قدما على برهان التطبيق الذي عليه وثوق اهل
 الحق في اثبات الحدوث الزماني ولم يتصور معنى التطبيق الذي هو ملاحظة الانطباق للنفس
 الامر على طريق الاجمال ولبس هو ايقاع المحاذات فيما بين الآحاد بالجذب او الدفع
 كما زعم به الشيخ المجدد وقدح عليه بهذا الزعم الفاسد وناقض بهذا الزعم الباطل قوله السابق
 فالقديم لا يكون الا واجب الوجود بالذات وقوله وهذا الاينافي منهج الحق ثم سود
 ورفعتين بالمتناقضات الفاعشات في مسئلة واحدة اعنى قوله القديم وبعد الاطنابات التي
 لا طائل تحتها قال والمتكلمون وان قالوا بعدم جريان الزمان على الاول تعالى واطنبوا فيه القول
 الا انهم ناقضوه بهذا هبهم وذلك قولهم بافواههم يقولون بالسنتهم البس في قلوبهم انتهى
 ماتقع وتغوه وقد مر انه مردود على نفسه بوجوه فصلناها في مصباح الحواشي عاشية التتمة والختام
 (قوله) اي صورة وشكل مثل صورة الانسان والفرس الخ وغير خفي ان هذا
 التفسير مع تعليله الاتي يدل على ان الصورة المنفية في قول المصنفه ولا مصوره هي
 الصورة التي من خواص الاجسام والصورة بمعنى الصفات فقد نطق بشبوتها ما ورد من ان

الله تعالى خلق آدم على صورته اذ المراد بالصورة ههنا امهات الصفات التي هي الصفات السبعة فالمعنى انه تعالى خلق آدم على صفة الحياة وصفة العلم والقدرة والارادة والسمع والبصر والكلام واما التوجيه بل رجاء الضمير البارز الى آدم فليس بصحيح اذ قد ورد ان الله قد خلق آدم على صورة الرحمن فهذه الرواية الثانية تفسر الرواية الاولى كما لا يخفى وبهذا تبين لك ان حديث الصورة ايضا ناطق بزيادة الصفات السبعة التي هي امهات الصفات وسيأتى تحقيق الزيادة بعد هذا (قوله) واذا لم يكن في مكان لم يكن في جهة لاعلو ولا سفلا الخ اذ الجهات كالمكان عادثة بمحدوث الاجسام فالادلة الدالة على بطلان احد هما يدل على بطلان الاخر توضيح المقام قد ذكر الاستواء على العرش بعد ذكر خلق السموات والارض في ستة مواضع من القرآن وقال ان ربكم الذي خلق السموات والارض في ستة ايام ثم قال استوى على العرش يدبر الامر وختم بقوله ذلكم الله ربكم فاعبدوه يدل على ان المراد بالاستواء هو الاستواء الرحمانى وهو عموم المحافظة فالمعنى يحفظ العرش وغيره من العالم وذلك بشهادة صدر الآية وغانمتها ويمكن تاءيد ارادة عموم المحافظة من الاستواء بالجملة الخالبة ايضا هو قوله تعالى يدبر الامر جملة عالية من فاعل استوى وتخصيص العرش بالاستواء مع ان المراد به عموم المحافظة انما هو لافادة هذا العموم على انه اعظم المخلوقات ومن المعلوم المكشوف ان المخلوق اى مخلوق كان لا يحفظ خالقه ولانه لو استقر لانقسم ولانه لو استقر فاما في جميع الجهات والامكنة او في مكان دون مكان فعلى الاول يلزم استقراره في الامكنة السافلة ولم يقل به احد من الفرق وعلى الثانى احتاج الى تخصيص وايضا لو استقر لكان له تعالى مماثلا في الاستقرار وقد ورد قوله ليس كمثله شىء اغتفلوا في توجيه قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا تفضلونى على يونس بن متى والذي ظهر لى من قول امام الحرمين انه لما وصل الى الرفرى الاعلى لم يكن اقرب الى الله تعالى من يونس عليه السلام وهو عموم نسبة المحذور فالمعنى لا فرق في نسبة حضوره الى الجهة العليا كما قال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اللهم لا اعصى ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك وفي نسبته الى الجهة السفلى كما قال حضرت يونس عليه السلام في بطن الحوت الذى هو عامل الطبقة السابعة من الارض لاله الا انت سبحانه انى كنت من الضالين اذ الخطاب انما يكون للحاضر وثم وجه آخر وهو ان الرفرى الاعلى عبارة عن المكانة الالهية من الامور الدائمة التي قد اقتضتها الالهية والربوبية بنفسها وتلك المكانة انواع كثيرة كل منها يسمى رفرى اعلى وكل رفرى رفرى عبارة عن المكانة الالهية واذا اغتلى مقتضاها فانها من حيث شأنها الدائى عين المكانة الالهية لا تفضل في بعضها على بعض اذ التفضيل في الاشياء لا يكون الا في مقتضيات الصفات والاسماء ولان الرفرى الاعلى عبارة عن العزة والكبرياء ولا يقال ان العزة افضل من الكبرياء ولا يقال الكبرياء

قوله ان الرفرى الاعلى عبارة عن المكانة الالهية الخ والفرق بينها وبين المكان من وجوه فصلناها في الاصل كلها تقتضى تقد يس البارى تعالى عن المكان واظهرها ان المكانة الالهية عبارة عن العزة والكبرياء باعتبار تجليات الاسماء والصفات وعن عموم النسبة الاقربى الافاقية الطامة في بحر الالهية في مراتب عموم التعينات الكونية فلها السراية الوجودية العامة في اجزاء ذرات العالم دون الاتصال ودون الانفصال ودون الحلول في اجزاء العالم فائبات المكان تجسيم واثبات المكانة تقد يس وتنزيهه كما لا يخفى على من تأمل في الاصل وبهذا اتضح معنى نزوله تعالى الى سماء الرنبا في الثلث الاخير من الليل ومعنى استواء الرحمان ومعنى قوله تعالى والله من ورائهم محيط الآية ويتم الكلام في بحث المعراج (منه عفى عنه)

افضل من العزة وكذلك العظمة الذاتية عبارة عن مقتضى الذات للمكانة الالهية فالذات
الالهية لها اقتضاآن اقتضاء مطلق واقتضاء مقيد فالأقتضاء المطلق هو ما استحقه لنفسه
من غير اعتبار الالوهية والرحمانية والربوبية فالأقتضاء المطلق في صرافة الاحدية فليس
له نسبة الارتباط بالاسماء والصفات التي هي في مرتبة الواحدية واما الاقتضاء المقيد فهو
ما اقتضته الذات بنوع من انواع الكمالات كالالهية والرحمانية فالعزة والكبرياء
والعظمة للمكانة الالهية والعلم والسرمان الوجودي والاماحة الكلية للمكانة الرحمانية الى
غير ذلك مما يستحقه لذاته باعتبار الالهية او الرحمانية او الربانية او غير ذلك من الاعتبارات
التي لها نسبة الى العالم من مراتب اسمائه وصفاته واذا عرفت هذه المقدمات فاعلم ان
قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا تفضلوني على يونس بن متى اذا حمل على المكانة
الالهية التي اقتضتها الالوهية والربوبية والرحمانية لكان اولي اذ لا مفاضلة في المكانة
الربوبية والالوهية والمكانة الرحمانية الحاصلة بالأقتضاء المقيد السني اقتضته الذات
المقدس بنوع من انواع الكمالات كالهية والرحمانية والربوبية اذ المكانة الرحمانية
والربوبية لها السرية الوجودية العامة والمفاضلة في الاشياء انها تكون باعتبار مقتضيات
الصفات والاسماء ولما كان صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مظهر الاسم الذات الجامع لجميع
الاسماء والصفات كان افضل المظاهر وانما كان فلكه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم افضل
الافلاك واوسعها واذا عرفت معنى الرفرف الاعلى والفرق بين الاقتضاء المطلق وبين
الاقتضاء المقيد وعموم المكانة الرحمانية السارية في جميع اجزاء العالم واظهاره تطلع على سر
قول امام الحرمين لما وصل النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الى الرفرف الاعلى لم يكن
اقرب الى الله تعالى من يونس عليه السلام وعلى وجه دلالة قوله صلى الله تعالى عليه
وآله وسلم لا تفضلوني على يونس بن متى على تنزيه الباري سبحانه وتعالى عن المكان
وعن جميع الجهات فالتعجيبه بانه قد كان قبل النبوة او محمول على التواضع او كان صادرا
قبل ان يعلم افضليته توجبه واه بل ليس بصحيح في نفسه كما لا يخفى (قوله) لان الزمان
عندنا عبارة عن متجدد يقدر به متجدد آخر الخ يدل على ان المراد بالجريان لازمه وهو
التغير فالمعنى ليس له تعالى هوية مقرونة بالتجدد وليس له هوية متصلة به ولا يتغير
وجوده تعالى بمقارنة الامر المتجدد او بمقدار حركة الفلك الاعظم على اختلاف المذاهب
(قوله) اعلم ان ما ذكره في التنزيهات بعضها يغني عن البعض الخ اقول ليس هذا
باعتذار لجواز الاشتغال بسلب الامور المندرجة تحت السوالب الكلية كما زعم من ليس له

انتباه في هذا الباب بل هو اعتذار لتكرار الالفاظ المترادفة المتلازمة فان سلب التبعض مع سلب التعدد متلازمان وكذلك سلب الصورة مع سلب الكيفية متلازمان وكذا سلب الحدود مع سلب التناهي وسلب التركيب مع سلب التجزى وسلب الجسم مع التركيب ومع سلب التجزى متلازمة وفرق بين سلب هذه الامور المتلازمة التي لا تدل هذه السوالب المترادفة المتلازمة على ايهام النقايب والجسمية وبين السوالب المندرجة تحت السوالب الكلية كسلب العظم والجثة وكسلب اللحم وغيرها من الامور التي تدل على البحث عن كنه الذات وتدل على ايهام الجسمية على ما في التمهيد وغيره فمن ثم قال صاحب الفتوحات ان التنزيه بسلب امهات العالم التي هي ثلثة الجسم والجوهر والعرض تنزيه والتنزيه بسلب الامور الخبيرة تجسيم وتحقير انتهى وبه قال صاحب الاحياء واعترض صاحب الخازن على من فسر الصمد بانه لا جوف له ما حاصله انه يقتضى عدم اختصاص الصمدية له تعالى وكذلك سلب العظم وسلب الجثة وسلب اللحم يصدق على كثير من الامور الممكنة فمن ثم قال صاحب الفتوحات المكبة واحذر ان تسبحه بعقلك واجعل تسبيحه منك بالقرآن بدون الابداع فان كان هناك ما يقدح فانت بريء عن الايمان والتسبيح تنزيه وهو باب عظيم وقال في موضع آخر هذا باب عظيم فلا يجوز الا بسلب امهات العالم فيكفى ان يقال الله ليس بجسم وليس بجوهر وليس بعرض فمن نزه به فقد قدسه والافق جسمه تعالى عن ذلك علوا كبيرا وانا استحي من الله تعالى من ان امثل بما يندرج خوف من ان يقرأه شخص في كتابي انتهى فعلى ما صرحه قدس سره لافرق بين التسبيح والتنزيه وانه انفراد الباري تعالى بذاته وصفاته على طريق العظمة والكبرياء وقد حققناه هذه المسئلة بكمال البسط والتفصيل في مصباح الحواشى حاشية التتمة والخنقاى بالمسلكين فمن اراد اعاطة المسئلة فعليه بمطالعة الحاشية المرقومة ويكفى العاقل هذا القدر من التلويح (قوله) لا كما يزعم الفلاسفة من انه تعالى لا يعلم الجزئيات الخ الظاهر انه عطى على عبارة المتن ولا يخرج عن علمه وقدرته شىء لانه سالبة كلية لفظا وموجبة كلية معنى اذ هو في قوة قولنا الله تعالى عالم بجميع الكائنات كلية كانت او جزئية فكذا قول الفلاسفة لا يعلم الجزئيات المتغيرة سالبة جزئية لفظا نقيض الكلية المعنوية وتلك السالبة الجزئية باعتبار احتمال الجهل ببعض في قوة الموجبة الجزئية التي هي نقيض السالبة الكلية الملفوظة تحقيق المقام وتوضيحه قد تقرر ان علمه تعالى سلسلة المكنات اما عين ذاته واليه بعض المحققين من الحكماء او بالصورة المرتسمة واليه الفارابي وارسطو او بالصفة الحقيقية ذات الاضافة واليه الاشاعرة او بالاضافة الخارجية واليه جمهور الماتريدية او بالاضافة الذهنية واليه الامام وثمره الخلافي

بينه وبين الجمهور تظهر في المعدومات التي تتحقق فيها إضافة الامام دون إضافة الجمهور
والذي انضح لي من التعميم الرابع للمحقق الدواني في شرحه على التهذيب حيث قال
وسواء كانت عين المدرك كما في علم الباري بذاته او غيره كما في علمه بسلسلة الممكنات
هو كون علمه تعالى سلسلة الممكنات حصوليا كما قال او غيره ومعنى الحصول كون الصورة العلمية
غير الصورة الخرجية فبرد عليه ما اورده الفاضل القرباغي بما عاصله انه ان يكون الوجود العلمي
له تعالى وجودا ظليا للممكنات وكونه عينيا وظليا معا يمكن ما يستفاد من شرح التهذيب على
الحصولي التقديري وهو لا تعتبر فيه الطلبية ثم المراد من وجود الحوادث في العلم هو الحوادث الموجودة
في العلم الازلي كحصول الصورة والحوادث الموجودة في العلم عبارة عن صورها العلمية المتعددة
مع العلم بالذات ومغايرة له بالاعتبار كمغايرة المعلوم للعلم ولما اتحد العلم والمعلوم بالذات
كانت الصورة الوحدانية باعتبار كونها معلومة لازمة لنفسها باعتبار كونها علما وكون
الواجب تعالى موجبا في صفته يقتضي كونه تعالى موجبا في لوازم تلك الصفة ايضا والايلازم
الانفكاك بينهما فالله تعالى فاعل موجب في تلك الصورة العلمية باعتبار كونها معلومة ايضا
اذا لايجاب في نفس الصفة يقتضي الايجاب في لوازمها فاندفع ما اورده القاضي في شرح
سلم العلوم على ارباب الصورة العلمية القائلين بالعلم الحصولي بما عاصله انه يلزم ترتب
الصورة العلمية لا الى نهاية بناء على سبقة العلم في كل ما صدر عنه تعالى وحاصل الاندفاع
ان الصورة العلمية باعتبار كونها معلومة لازمة لنفسها باعتبار كونها علما والله تعالى كما
انه فاعل موجب في صفته كذلك في لوازم تلك الصفة فلا يلزم سبقة العلم وما يخص
الدفع على حفظ المذهب من زيادة الضقات على الذات وعلى صدورهما عن الذات لا بالاعتبار
بل بالايجاب كما هو المذهب المنصور المختار عندي ويأتي تحقيقه بعيد هذا في هذا الكتاب
والامام لما انكر العلم الاجمالي بما عاصله انه يؤدي الى انطباق الصورة الواحدة على الامور
المختلفة ومطابقتها معها فيقتضي ان يكون لكل واحد من الامور المتكثرة صورة متعددة فرجع حاصل
الاجماع الى التفصيل ثم لما حكم بامتناع التعلق بين العالم والمعلوم الصري التزم القول بالوجود
الذهني واعترف بتعلق العلم بالماهية الموجودة بالوجود العلمي وتلك الماهية الموجودة بالوجود
العلمي هي الصورة العلمية وحكم بان العلم هو ذلك التعلق المذكور وعبر عن هذا التعلق
بالإضافة الذهنية الاشرافية بناء على ان طرفها الواحد هو الصورة العلمية وبه يتأتى الفرق
بين مذهب البهويين ومذهب البه الجمهور ولبس القول بالاعيان الثابتة وثبوت الاستعدادات
الكلية لكل فرد من افراد الانسان في الازل او في مضرت العلم بحيث لا تقبل المجعولية في تلك
المضرت العلمية مما تفرده المعتزلة كما هو الظاهر الواضح من كلام المحشى خواجه

جمال الدين في تعليقه على شرح التهذيب حيث قال اللهم الان يقال على مذهب المعتزلة
 القائلين بثبوت اعيان الحوادث وذواتها في الازل بعين ذواتها او يقال بتحقيق الحوادث
 في موطن آخر في ازل الازل حتى يتحقق علمه الحضورى باعيان الحوادث
 انتهى واعتمد عليه بعض العلماء وجزم بان القول بثبوت اعيان
 الحوادث في الازل والقول بالاعيان الثابتة مذهب المعتزلة انتهى وغير خفى انه توهم نشأ من
 قلة تفتيش المذاهب ومن فقدان المهارة في العلوم والحكمة ومن رجع الى وجدانه
 اورجع الى ما علقته في بحث الحقائق يحكم بالحكم الصحيح بان التوهم المذكور صريح
 البطلان ثم الاشكالات الواردة مع اجوبتها على كل من القول بالعلم الحضورى والمصولى
 والانطوائى لا بمعنى اتحاد المعلول مع العلة كما هو استفاد من كتاب الزور الامتجانية
 التى لا يعنى بها بل بمعنى اندراج العلم بالمعلول في العلم بالعلة بمعنى ان مجرد تصور
 ذاته من حيث خصوصياته يقتضى ان يعلم جميع الممكنات واحوالها دفعة تصورا وتصديقا
 هذا معنى كلام المحقق الدوانى تفريعا على الانطواء المراد ههنا حيث قال فيعلمها الى
 سلسلة الممكنات بعلمه بذاته من غير ان يؤدى الى كثرة ذاتية او اعتبارية في ذاته
 وصفاته تعالى وكذا حديث استلزام حدوث العلم الواجبى على تقدير علمه بالجزئيات
 وحديث نفى العلم الاحساسى عن الجزئيات كما هو توجيه المحقق الدوانى لكلام مشروحة
 في الاصل وحققناها في مصباح الحواشى حاشية التتمة والختامى واما رجع كلام الفاضل الخخالى
 الى انكار العلم الحضورى حيث اورد الاشكال على حضور الحوادث في الازل وتعبده الشيخ
 المجدد مع الغفلة عما كتبه المحقق القرباغى في الاصل والتتمة تنزل عما علقه مع الرمز في
 الاصل وتادب مع الصوفية الزكية حيث قال بناء القول بالحضور على اعتمادى بمصادر
 من صدورهم المنشروحة حيث قالوا * ازل بابنه ببوسه ست * علقه برذر برن در بسته
 ست * والمراد من الامر بضرب الحلقة على الباب هو الامر بالتجرد مع التصفية الكاملة فاذا
 تجردت كمال التجرد مع صفاء السر تجدد فافتحا يفتح لك باب الحضور اى حضور جميع الحوادث
 عنده تعالى هذا هو التفسير بالحاصل ومن كلماتهم * غيمه در عالمى زدم كانجا ديوفردا
 همه كنون من ست * والمراد من ضرب الخيمة في العالم هو التجرد مع صفاء السر والبال
 وكانجا في الاصل له آنجا وحاصله لما تجردت والتزمت صفاء السر دخلت الجبروت ورأيت
 ان الامور الماضية التى اشار اليها بقوله ديواصله دينه وواوه واولعطى اى عطى فردا على
 دينه وان قرأ بالوصل والمستقبلة التى اشار اليها بقوله وفردا يعنى رأيت جميع الامور
 الماضية والامور المستقبلة حاضرة عندي فاستبعدا حضور الحوادث المستقبلة كما استبعده

الفاضل الخالي لبس كما ينبغي بالنظر الى قوة ارباب التجرد واما بالنظر الى حضرت
القدس الحق فليس بصحيح تحقيقه في مصباح الحواشي حاشية التتمة والختامى (قوله)
لما ثبت من انه عالم قادر على غير ذلك ومعلوم الخ اقول لما اشار المصنف الى مغايرة
اصول الصفات التى هى يبحث عنها في هذا الفن لا يحصرها الى هذه الاسماء والصفات
المذكورة في هذا الكتاب كما زعم به الشيخ المجدد والاحزاب * فيجادلوا مع اهل السنة
والجماعة دون الفرق بين الغلط والصواب * بل على انهاى الصفات المذكورة
في هذا الكتاب هى امهات الصفات واصولها * وعلى انها مدار ايجاد العوالم مع جميع
فروعها * حيث قال بعد اثبات حدوث العالم وبعد الاشارة الى بحث الذات المحي
القادر العليم السميع البصير الشائى المرید ثم قال وله صفات ازلية قائمة بذاته وغير خفى عند
كل تقى وزكى ان هذه العبارة وثيقة صريحة في اثبات المغايرة بين امهات الاسماء وبين
امهات الصفات فمن له عقل سليم وادراك واذعان كفى بحملها على الاسماء الحسنى ولانه
اوردها في مبحث الذات ولان قوله قائمة بذاته نص وصريح في تفريق احد المطلبين عن
الاخر وكذا قوله الاتى لاهو ولا غيره نص في تفريق احد المطلبين عن الاخر ولان هذا
الكتاب كتاب العقائد وليس كتاب التصوف ولا كتاب الاوراد حتى يحمل قوله وله صفات
على تعداد الاسماء الحسنى فان قات قوله ولله در المصنفه لما بلغ النهاية حتى انتهى
الى حد الاثبات فقال وله صفات وان كان تقية صورة مخادعة الاحزاب الان اجل المقصود
هو الرد على ما تفرد به قلنا ليس هذا المطلب مما تفرد به المصنفه بل مما اتفق عليه
اهل الحق عن آخرهم واغتاره امام الائمة الامام الاعظمه في كتابه الفقه الاكبر حيث قال
لم يزل ولا يزال باسمائه وصفاته الذاتية والفعلية اما الذاتية فالحياة والقدرة والعلم
والكلام والسمع والبصر والارادة وبعد ما اشار الى المغايرة بين الاسماء والصفات
صرح بزيادتها حيث قال ولم يزل عالما بعلمه والعلم صفة في الازل قادر بقدرته والقدرة صفة
في الازل متكلم بكلامه اى لم يزل متصفا وموصوفا بصفة الكلام والكلام صفة في الازل فقوله
عالم بعلمه وثيقة صريحة في الرد على القائلين بعينية الصفات فلله سبحانه دره لقد احسن
في تعليم المعيار ومابه الوزن بين الفريقين حيث اشار الى ميزان القائلين بزيادة الصفات
بقوله عالم بعلمه فيستفاد منه اى من منطوق عبارة الفقه الاكبر ميزان القائلين بالعينية
فهم يقولون عالم بذاته قادر بذاته مرید بذاته كما ان اهل السنة والجماعة يقولون عالم
بعلمه قادر بقدرته مرید بارادته على ما نص به الامام الاعظمه وبه قد نطق نص القرآن
فاهبط هذا الميزان اى ميزان الفريقين سودت الاوراق الكثيرة بكلمات يسيرة بعيدة
لا تحصل ولا تصدر الا من غيالات الاطفال * فدفعها سهل عند الرجال * اذ خيال الاطفال *

سريع الزوال * ليس له استقرار * أما أولافلان قولك غلافا للفلاسة عند قول المصنف
 ره وله صفات مردود عليك اذ المراد من الصفات في عبارة المتن هو الاسماء في زعمكم
 والفلاسة ايضا قائلون بالاسماء فكذب في العديل كما في الصنديد وتحيّرت في التلبس
 كما عجزت في التخليط والتصنيف فبالاخر اياه المردّه على المهره * قد استعظت الشيخ
 المجدد عن زمرة السكلمة * فطرحته في الخطاب * وتوجهت الى طريقة الغيبة *
 دون الالتفات * وأما ثانيا فلان قوله ومن يحذو عندهم اما عطف المساوي على المساوي
 او عطف المبين على المبين فاذا اراد به نفسه فالعطف عطف المساوي اذ كما ان الفلاسة
 ينكرون الصفات الزائدة ويعترفون بالاسماء الحسنى كذلك الشيخ المجدد لما انكر
 الصفات حملها على الاسماء الحسنى واذا اراد به الشيعة فالعطف عطف المبين على المبين
 اذ الشيعة ينكرون الاسماء على ما في اسفارهم كما في المواقي وغيره فلو قال وله صفات غلافا
 للشيعة لكان اصوب , وكان اولى واسهل في باب الشطط والغلط , اذ جمع الاشطاط الثلاثة ,
 كما هو اللازم في عنوان الفلاسة , اعسر من جمع الشططين , كما هو اللازم في عنوان
 الشيعة على الاحتمالين وذلك ان المصنف ره لما اراد بها الصفة الحقيقية الزائدة بشهادة
 السابق واللاحق كما سبق تحقيقه وبشهادة ان هذه المسئلة مسئلة الرابطة كما سبأ في حملها
 على الاسماء شطط وتهمة عظيمة على المصنف ره ولما اسلنى مطلب الاسماء في بحث الذات
 ما اراد الاسماء في هذا المطلب , فلا تخالفه وهذا شطط آخر الا ان نفى الشيعة على الاطلاق
 ونفى المصنف ر في هذا المطلب فحسب لما سبق تحقيقه ولما استلزم النفى على الاطلاق
 النفى في هذا المطلب ارتفع الخلاف باعتبار خصوص هذا فجمع الشيخ المجدد شططين على
 الاحتمالين كما جمع الاشطاط الثلاثة في نسخة الفلاسة فكما ان المصنف ره قد بلغ النهاية
 في جودة النظم وحسن التعليم حتى انتهى الى عدم الاثبات فكذلك الشيخ المجدد لما بلغ
 النهاية في انسلااب الادراك * بلغ الغاية في جمع الاغلاط * حتى انتهى الى معراج
 الاشطاط * وامثالنا فلان قوله لقوله تعالى والله الاسماء الحسنى فادعوه بهاردا على العلامة
 مع انه لا يضره ولا يضر الفلاسة ايضا يدل على انه قد غفل عن شأن هذا الكتاب * فحمله
 على كتاب الاوراد * وامار ابعافلان قوله وشهدت اللغة انها ليست الفاظا مترادفة بل لكل
 واحد منها مفهوم يخصه ومدلول يطابقه يدل على انه قد غاف من العلامة حيث اعترف بما اعترف
 به العلامة من الصفات الزائدة مع انه في نهاية المطاف في الانكار على الصفات الزائدة فانتهى الى
 معراج الاشطاط والتناقض والاعلاط (واما غامسا فلان قوله فان قبل افلا كنتم معاشر الخنفية
 في الحذر عن تسميته تعالى بل اتوقفي فيما بالكم تجاوزن هذا الاثبات وتقولون وله صفات قول

مجدداً لاشطاط والمتساقطاط ومع هذا وثيقة صريحة في نفى الصفات تقوم حجة على القاصرين
 من الاحزاب حيث تقعوا بان الشيخ المجدد قد اعترف بالصفات في مواعفاته فما انكر الصفات
 في اسفاره وطريق قيام الحجة على القاصرين من احزابه العاجزين عن احاطة ما كتبه في
 آخر مرامه مع قطع النظر عما كتبه في تسويده على شرح الدواني من انه لسوانصف
 بالصفات لكان قابلاً وفاعلاً الى آخر ما سرقه من زير النافقين ولم يصرح بالنقل منهم
 يكفى قوله قلت لانعنى بالصفات الاسماء نص في النفى * وفي تحريف المتن * على
 ما سبق تحقيقه وكفى حجة عليهم طرح الاشعرية عن مسئلة التوقفية ودرج الخفية في
 صدر المخادعة مكان ارباب المسئلة التوقفية واذا عجزوا عن وجه الطرح * والدرج *
 وعن وجه تعكيس الامر فلا علينا بل الوزر على الذين سكروا بخمر الجهل بمحض التعبد
 والعكوف عند خيالات الشيخ المجدد * او على من غوطب بيا من سكر من غير بسط
 المعارف والفراق * حتى فوق الامام الاعظم والشيخ الاشعري من اهل الكوفة والعراق
 واما ماسدسا فلان قوله واما اطلاق اسم الصفات على هذه الاسماء فهو امر عملي يكفى فيه
 الدليل الظني مع انه غاية تحريف المتن ونهاية الجرح قول مجدد المفسد والاغلاط في
 مائة الخرابات فقط اغدا لله تعالى عنه العقل السليم والفهم المستقيم كيف عد المصنف
 ره ممن خلط احد المطلبين مع الآخر وكيف يعده ممن لم يفرق النسبة بين الملوك وكيف
 حمله على ما لا يرضى ولا يخفى قبحه عند الفريقتين وكيف زعم بان الاحكام الاعتقادية مما
 تتعلق بكيفية العمل وكيف شطط حيث قال وقد ورد ذلك * مع انه به عزل عما هنالك *
 وكيف لم يفرق الصفات عن الاسماء * مع ان الفرق واضح عند الصبيان * واما سابعا
 فلان قوله لاستحالة الاستكمال بالغير والنقص بالذات خلافا للكرامية والاشعرية في
 مقام تعليل الازلية يتعجب منه من رأى دعواه وسمع افتخاره كيف علل الازلية باستحالة
 الاستكمال بالغير وكيف عطف الاشعرية على الكرامية القائلين بحوادث صفات الباري
 سبحانه مع ان الاشعرية قائلون بالازلية فهذا العطف تهمة عظيمة على الاشعرية (فان
 قبل تعليل هذه المسئلة باستحالة الاستكمال بالغير وان لم يكن صحيحاً اذ لا مناسبة بينهما
 الا انه اتى به لتصحيح عطف الاشعرية على الكرامية قلنا هذا افتراء فوق الافتراء الذي
 في العطف) واما ثامنا فلان قوله وكيف لا هو سبحانه بجميع صفاته واسمائه واحد في مقام
 تعليل قيام الصفات بالذات اي بذات الباري تعالى مع انه وثيقة صريحة في نفى الصفات
 قول من اتى بتهمة عظيمة واي مناسبة بين قوله وكيف لا هو سبحانه بجميع صفاته واسمائه
 واحد وبين قول المصنف ره قائمة بذاته واحزابه مدحوه بكثرة المؤلفات ولم يشعروا
 ما ادت اليه المكذوبات (فان قيل لا يشك عاقل في فقدان المناسبة وعدم الارتباط بين

العلة والمسئلة الا انه اتى بالعلة الساقطة لاسقاط عنوان القائمة التي هي الناطقة بالصفات
 الزائدة ولوسقطت لم يبق فرق بين الاتيان بالعلة المربوطة وبين الاتيان بالعلة
 الساقطة لاستغناء الساقط عن العلة فلنا هذه السقطات مندفة بالوجوه الآتية فانتظر
 انتظار الرحمة واما تاسعا فلان قوله جميع اسمائه وصفاته قديم من غير تعدد وتكثر قول
 مجرد الاغلاط * كالعلة السابقة في عدم الارتباط * واي تدافع بين قيام الصفات بذاته
 الباري تعالى * وبين قدمها * واما عاشرا فلان قوله خلافا للمعتزلة حيث قالوا انه متكلم
 بكلام قائم في اللوح وهو قول بطل ابطال ورد على خيالاته الفاسدة اذ لا فرق بين قول
 المعتزلة وبين قول الشيخ المجدد في نفى القيام وان اختلفا في نفس القائم اذ ضمير هو
 في قوله وهو قول بطل راجع الى عدم قيام صفة الكلام وهو قد انكر قيام الصفات وارجع القيام
 الى القديم والى بطلان تكثر الصفات والى بطلان قيامها واما الحادي عشر فلان قوله ومن اطلق ذلك
 فلا يحتاج الى وهمك ما يناسب قيام الصفات الامكانية وما علق عليه في هامش كتابه حيث قال
 الشيخ الاشعري وجود كل شيء عينه وليس بشيء عزائده سواء كان ذلك واجبا وهو الله تعالى وصفاته
 الذاتية او مكنيا وهو الخلق كتاب البواقيت والجواهر للشيخ الشعراي انتهى ما احتج به في الهامش
 قول الاعمى تهوّر لرؤية الهلال قول غلط الليل جامع الرطب واليابس فانه مع قطع النظر
 عما في قوله وصفاته الذاتية اذ الرواية عن الشيخ هي وجود كل شيء عينه اي في الواجب لذاته
 والممكن لذاته وهو لا يقول بوجود الصفات الذاتية ولو سلم ان وجوب الصفات انها هولذات
 الباري تعالى لا الوجوب بالذات وهو لا ينافي امكان الصفات ولو سلم الوجوب الا انه
 لا ينافي قيام الصفات عند الشيخ الاشعري مع ان الشيخ المجدد في مقام الحذر عن قول المصنف
 ره قائمة بذاته تعالى فها اننا اشرع في المقصود بعون الله المعبود ونوضحه باشرافات
 الاشراف الاول ما اتضح لي باستعانة اصول اهل المعان من مقتضى الحال اي ملاحظة سر
 الكلام المكنى بالكسفية المخصوصة وهو اي الاشراف الاول ان اهل السنة والجماعة اشعرية
 كانت او ماتريدية قد وضعوا في صدر مباحث فن الكلام مسئلة حدوث العالم واثبتوا
 حدوثها بجميع اجزاها بحيث تشتمل البراهين القطعية الكلامية حدوث حركات النفوس
 الفلسكية في الارادة وحدث حركات الاجسام الفلسكية في الاوضاع وحدث حركات
 العنصرية في الاستعدادات فما بقي من اجزا العالم ما يليق لربط الحوادث بالقديم فانسد
 باب انجاح البغية وباب وصول الفيوضات الآلهية لولا الصفات الزائدة اذ لا مناسبة ولا
 ملائمة بين القديم والحوادث فلا بد من الرابط ذات الجهتين كالانبياء والرسل السكرام وذلك
 الرابط الذي ذات الجهتين هي الصفات فمن ثم تراهم وضعوا مسئلة الحدوث او لا ثم مسئلة
 اثبات الصانع ثم امهات الاسماء في مطلب الذات على ان الاسماء مظاهر الاشياء مع امهاتها

ثم وضعوا مسئلة الصفات في مطلب على حدة كما قال بعد ذكر امهات الاسماء وله صفات
ازلية قائمة بذاته تفريقا بين المطلبين وشارة الى ان الصفات هي الحالة النفس الامرية
الواسطة في انجاح البقية والمطالب والمقاصد وفي وصول الفيوضات الالهية ولها كان
مطمع نظرهم غيما هو المدار في ايجاد العالم باعثوا عن امهات الصفات يقال لها الائمة وهي
السبعة او الثمانية على اختلاف المذهبين فاندفع به كثير من غيالات الشيخ المجدد
الاشراق الثاني ماسح لي وهو ان الفيض الالهي قسمان القسم الاول هو الفيض الاقدس
وهو الفيض الحاصل من الذات الاحدية وقد يفسر بالتجلي الذاتي الذي يوجب وجود
الاعيان والاستعداد الكلية في الحضرت العلمية الالهية واستهلاك حقايق الاسماء وحقايق
الصفات الالهية انها هو في تلك المرتبة الاحدية وهو مراد الصوفية من عينية الصفات
اذ لها كان مطمع نظرهم وسبرهم في منازل الصفات من حيث الوصول الى حضرت الذات
بان جعلوها مرآة الوصول اليه فلما تم سبرهم في حقايق الاسماء والصفات بثمرة الفناء
فيها وجدوها مستهلكة في مرتبة الذات الاحدية فما شهدوا في تلك المرتبة الا الذات
الاحدية وبهذا ينكشف لك معنى قول الشيخ بهلول حيث قال * چه خوش كفت بهلول

فرخنده حال * كه پيش بودم من ز خدا ونده دوسال * در آن وقت كردم من
اور اسجود * ز وصف اسماء و صفاتش اثرهم نبود * اذ قد اراد من قوله كه
پيش بودم من مرتبة الذات الاحدية التي استهلك الاسماء والصفات في تلك المرتبة وتلك الارادة
بشهادة قوله ز خدا ونده وبشهادة قوله در آن وقت كردم من اور اسجود اذ المراد من خدا ونده مرتبة
الالهية ومرتبة وجوب الوجود اذ معنى خدا ونده خود آينده بوجود والمراد من مرتبة
السجود مرتبة المعبودية والسنتان عبارتان عنهما اذ غير غنى عند كل تقى وزكى ان
مرتبة الاحدية التي هي مرتبة اللاتعين ومرتبة استهلاك الاسماء والصفات مقدم عن
مرتبة الالهية التي هي مرتبة التعيين الاول وعن مرتبة المعبودية التي هي مرتبة التعيين
الثاني فالمراد من السجود هو فناءه الذاتي بشهود مرتبة الذات الاحدية كما في المراقبة
الاحدية ولها كانت تلك الحالة حالة الفناء الذاتي كانت من اعلى الاحوال واحسنها فمن ثم قال
چه خوش كفت الخ ووجه الاحسنية ان السالك يجد نفسه ملحقا بالعدم الصرفي ولا يجد
في نفسه اثر الوجود * كما في عذب القلوب * الى ديار المحبوب * القسم الثاني هو
الفيض المقدس وهو الفيض الناشئ الواصل الى الاكوان بواسطة الصفات وقد يفسر
بالتجليات الصفاتية الموجهة لظهور ما تقتضيه الاستعدادات الكلية واستعدادات الاعيان
الثابتة والفرق بين القسمين من وجوه الاول ان الفيض الاقدس انما تحصل به الاعيان

الثابتة واستعداداتها الكلية بخلاف الفيض المقدس اذ هو في مرتبة المجلد والايجاد فلا بدله من الصفات فتحصل به الاعيان الحادثة في الخارج مع لوانها وتوابعها الثاني ان الفيض الاقدس في رتبة الكنزية المخفية كما اغبر سبحانه في الحديث القدسي بقوله كنت كنزا مخفيا والفيض المقدس في رتبة الخلق كما قال فاحببت ان اعرف فخلقت الخلق الثالث انه في مرتبة هو هو ومعنى استهلاك الاسماء والصفات والتقديس عن تكثرها في مرتبة الاطلاق الذاتي وهذا هو معنى عينية الصفات عند الصوفية بخلاف الثاني اى الفيض المقدس فانه في مرتبة لا هو ولا غير (الرابع ان اثر الفيض الاقدس ازلية كالا عيان الثابتة الغير القابلة للجعل على انها صادرة عن الذات بلا واسطة الصفات بخلاف الفيض المقدس فان اثره حادث قابل للمجولية على انه صادر عن الذات بواسطة الصفات وبهذا تبين لك سر الاعتراف وسر التصديق والايان بالصفات الزائدة التي هي رابطة الحادث بالقديم اذ الحادث بما هو حادث لا يقبل الفيض الاقدس فلا بد من الصفات الزائدة في مرتبة الربوبية والالوهية والرحمانية وقد ايدنا هذه المسئلة بمطالعة البيت الفارسي للشيخ بهلول قدس سره ايضا (الاشراق الثالث) قد عرفت الاشارة من ان نظر الصوفية وسيرهم في حقايق الاسماء والصفات الالهية انما هو من حيث انها مرآة الوصول الى الاطلاق الذاتي وشهود الذات الاحدية وفي تلك المرتبة لا يتصور تسميته تعالى باسم ولا بصفة ولا برسم لانه سبحانه وتعالى منزّه ومقدس عن تكثر الصفات والاسماء في تلك المرتبة اذ مرتبة الاطلاق الذي يبغي عن تكثر ما اى تكثر كان فالاسماء والصفات الذاتية كلها هو ويعنى عين الذات في تلك المرتبة على انها مستهلكة في تلك المرتبة فاقدة الآثار ومع هذا يجدونه سبحانه متصفا بالاسماء والصفات الذاتية في مراتب التعينات اى في مرتبة التعين الاول ومرتبة التعين الثاني والتعين الثالث اى في مرتبة الالوهية ومرتبة الربوبية ومرتبة المعبودية ومرتبة الرحمانية وغيرها من مراتب التعينات فيعتبرون بانها زائدة في هذه المراتب قديمة جامعة جهة الوجوب وجهة الامكان من حيث انها رابطة للحوادث الى القديم وقد اشار حضرت المجدد مولانا الامام الرباني الى هذا التحقيق والتفريق في مواضع من مكتوباته وما يخص الاشراق انه لما كان نظر اهل الكلام ويحتمل عنهما من حيث انها رابطة في حدوث الحوادث وفي وصول الفيض المقدس الى الاكوان الخارجية وغير غنى ان هذه المرتبة مرتبة الالوهية ومرتبة الربوبية ومرتبة المعبودية بنص الحديث القدسي وعليه بناء محل البيت الفارسي البهلولي كما مر حكما بالزيادة ولما كان يحتمل عن اميات الصفات على انها مدار ايجاد العالم حكما بانها سبعة

او ثمانية وبهذا التحقيق قد تبين ان ماسطره الشيخ المجدد حيث سرق من كتب الصوفية عبارات لا تخص بعضها ناطقة بالعينية وبعضها مضطربة المراد من غير ان ينقل منهم صراحة اى من غير النسبة اليهم بل كتبها كيف ما اتفق واعتمد عليها واتى بجرأة عظيمة وتهمة قبيحة حتى كفر اهل السنة والجماعة عن آخرهم انما نشأ من انسلاب عقله ومن خلط المقامين ومن خلط وظيفة الصوفية مع وظيفة اهل الكلام فأتى بتهمة عظيمة على كلا الفريقين (الاشراق) الرابع في تحقيق مسلك الاتصاف الانضمامي الخارجي باستعانة المقدمة الاولى التي حققها صدر الشريعة في التوضيح ما حاصله ان انكر الصفات الزائدة انكر النصوص القاطعة اذ الحاصل بالمصدر الموجود في الخارج مما اقتضاه المعنى المصدري الذي هو مدار عمل المشتقات الثابتة بالنصوص القاطعة كالخى العليم القادر المريد السميع البصير المتكلم وقد ثبت بالبرهان ان المعنى المصدري امر اعتباري لا وجود له في الخارج فلا يمكن ان يكون مبدء الالثار الخارجية ولا يمكن ان يكون رابطة بين القديم والحادث فلا يكون مدارا في حدوث الحوادث وكذا لا يمكن ان يكون الذات الاحدية بدون الصفة الحقيقية مبدءا للحوادث على ما سبق تحققة في الاشراق الثاني والاشراق الثالث ما حاصلهما انه لولا الصفات الزائدة لانسد باب الجعل والايجاد وباب خلق العالم فمن انكر الصفات الزائدة فقد انكر حدوث العالم وارسل الرسل الكرام او اعتقد بانه موجود على سبيل البحث والاتفاق دون ايجاد الصانع وان شئت فقل لولا الصفات الزائدة لبقيت الاعيان الثابتة الحاصلة بالفيض الاقدس من الذات المقدس وحده على ما كانت هي عليه من العدمية الانزلية فارفع الاكوان والاحكام باسرها اذ وجود الاكوان والاحكام منوط بالخلق والجعل والايجاد والجعل والايجاد منوط بالصفات فمن انكر الصفات حيث قال هي ماوردت في الشريعة ولا في نص القرآن فقد انكر الشريعة وان شئت فقل فقد انكر قوله تعالى خالق كل شيء فاعبدوه اذ خلق الاشياء منوط بالصفات اذ الفيض الحاصل من الذات المقدس هو الفيض الاقدس والخلق موقوف على الفيض المقدس الذي هو الحاصل من الصفات وكذا من انكر تعددها حيث كفر القائلين بتعدددها في مواضع فقد انكر القرآن الذي هو عامل السموات والارض وما بينهما واقرى الأدلة عند الشيخ المجدد ما في التمهيد ما حاصله انه لا تكثر في صفات الله تعالى اقول معنى كلام التمهيد انه لا تكثر في صفة العلم ولا في صفة القدرة ولا في صفة الارادة بل يعلم جميع المعلومات بعلم واحد وقادر على جميع الممكنات بقدرة واحدة ويريد جميع الكائنات بارادة واحدة وهلم جرا وانما التكثر في التعلق وهو لا يستلزم تعدد صفة العلم ولا تعدد القدرة وهكذا واقرى الأدلة

عنده قول الامام الاعظمه في الفقه الاكبر الله واحد لا من طريق العدول من طريق انه
لا شريك له وقد مر الكلام عليه بتحقيق ما اذا الامام الاعظمه بحيث يندفع به ما زعمه
الشيخ المجدد فراجع الى بحث التوحيد (قوله) وان صدق المشتق على الشيء يقتضى
ثبوت ما عند الاشتقاق الخ واعترض عليه الفاضل الخبالي ما عاينه ان اتصاف الموصوفين
بالماء خدای بالمعنى المصدرى لا يثبت مطلوب اهل السنة والجماعة لان مقصودهم اثبات الصفة
الموجودة في الخارج ويعبرون عنها بالصفات الحقيقية حيث قالوا وله صفات اربعة قائمة
بذاته تعالى وقد تقرر ان المعاني المصدرية من الامور الاعتبارية (اقول) هذا لا يضرنا
لساقيه من تسليم المدعى اذا اعتراف بالمعاني المصدرية يقتضى الاعتراف بالصفات الحقيقية
التي عليها مدار ايجاد العالم وقد مر وجه الاقتضاء في صدر الاشارة الرابع وبالجمله ان
انكار الصفات الحقيقية وان لم يكن انكار النصوص القاطعة في بادى النظر الا انه يقتضى انكار
ما ثبت باقتضاء النصوص القاطعة وسد باب الاقتضاء في النظر الجلى والدقيق ايضا يقتضى
رفع التلازم بين اللازم والملزوم والتحقيق انه انكار ما ثبت بالنصوص القاطعة على ما سبق في
الاشراقات السابقة وتحقيق وجه الاعتراف وتوضيحه على طور عقول الجمهور مع بسط الوجوه
مذكور في مصباح الحواشى حاشية التمه والختام (قوله) يعنى ان صفات الله تعالى ليست عين
الذات ولا غير الذات الخ اما الاول فلان تلك الصفات لما كانت من الاوصاف الحقيقية
كانت واجبة القيام بذات الله تعالى ولو كانت عين الذات كما ذهب اليه المعتزلة
والفلاسفة ومن يحذو حذوهم كالشيخ المجدد واهل ابيه كانت متمتعة القيام ورفع القيام
رفع الصفات بالمرّة على انها لو كانت عين الذات لزم سد باب العمل والخلق والايجاد
على ما سبق تحقيقه وهذا يؤدى الى انكار وجود العالم او على الاعتقاد بانه موجود بالبحث والاتفاق
واما القول المجرد بان ما يترتب على الصفات يترتب على الذات وهو الامر ادب العينية كما ان عم
الشيخ المجدد فمن شاء هذا القول الفاسد هو الغفلة عن الفرق بين الفيض الاقدس وبين الفيض
المقدس وقد سبق ان الصادر بالفيض الاقدس لا يمكن ان يكون مجعولا اذا المجعول لا يكون
الا ما صدر بالفيض المقدس وقد سبق تحقيقه (واما الثانى فلانه لو كانت غير الذات فاما قائمة
بذواتها او قائمة بغيرها وكل من الشقين قطعى الاستحالة ولان الغير ان موجودا يتصور وجود
احدهما مع عدم الاخر وغيره ففى ان وجود البارى تعالى مع عدم علمه جهل غير متصور في
حقه تعالى وكذا وجود العلم مع عدم البارى قطعى الاستحالة وقس عليه سائر الصفات

نم قوله فلا يلزم قدم الغير ولا تكثر القدماء يدل على أن نفى العينية إنما ذكر على طريق
 بيان حكم الصفة مع الموصوف وأنما المحط أي محط الفائدة في دفع تشنيع الفرق الضالة
 من منكرى الصفات هو قوله لا غير فمن ثمة حقه الشارح التحرير ولا يخفى أن النافع في دفع
 تشنيع الفرق الضالة كالمعتزلة والشعبة ومن يحدوحدوهم كالشيخ المجدد وأحرابه إنما
 هو نفى تغاير القدماء لا نفى تعدد القدماء إذ تعدد القدماء مما اقتضاه البرهان في مقام اثبات
 الصفات الحقيقية على ما سبق تحقيقه وإيضاً أن التعدد أعم من التغاير فلا يجوز نفى التعدد
 على نفى التغاير الذي هو منطوق عبارة المتن وهذا الاشكال إنما يرد على ظاهر التقرير
 أعنى قوله فلا يلزم قدم الغير ولا تعدد القدماء ما حاصله أن تعدد القدماء لازم في اثبات
 الصفة الحقيقية فنفي تعدد القدماء يقترح في المقصود على أن التعدد أعم من التغاير فكيف
 يلزم من نفى الاخص نفى الأعم والشارح التحرير يقرره بهج آخر وهو قوله ولقائل أن
 يمنع الخ إذا حاصله أن هذا الجواب مبني على توقف التعدد والتكثر على التغاير وليس كذلك
 وفيه نظره جواب والاطهر في شرح عبارة المتن في رد المعتزلة ومن يحدوحدوهم إذا اردتم لزوم
 تعدد القدماء المستقلة بذواتها فاللازمة ممنوعة إذ الصفات ليست غير الذات الموصوف بها ونفى
 الغيرية يقتضى نفى الاستقلال بمعنى أن الغيرية لازمة للاستقلال ورفع اللازم يقتضى رفع الملزوم
 وإذا اردتم لزوم تعددها مطلقاً وغير مستقلة فاللازمة مسلمة على أنها غير مضرّة بل نافعة إذ
 التعدد أي تعدد الصفات القديمة من مقتضيات نصوص القرآن والملازمة المضرة هي تعدد
 النوات القديمة المستقلة وقدر ترفع إيهام الاستقلال من رفع الغيرية هكذا ينبغي أن يفهم
 هذا المقام قال الشيخ المجدد في الصفحة الثانية والثلاثين وأول من تقوله فخر الدين الرازي
 وهو قدوتهم والامام عندهم ثم تلاحقه أصحابه وما أحسوا أن المستحيل إنما هو التعدد
 والتكثر ولزوم النقص والاستكمال بالغير إلى قوله ولا صعوبة في وجوبها وإنما المستحيل
 تعددها وتغايرها والصعوبة في توهم تكثرها وزيادتها على الذات وإمكانها تعالى أن
 يدركه العيون وجل أن يهجم عليه الظنون وخر والذين يلحدون في أسمائه سيجزون ما
 كانوا يعملون في الصفحة الرابعة والثلاثين (أقول بتوفيق الله تعالى فيا أيها الشيخ المجدد
 من ذا الذي هملك على تسويد القرطاس من دون قابلية واستعداد القسطاس من ذا الذي
 جرّك على جمع البابس والرطب * كجمع همالة الخطب * الوارد في شأنه ثبت يد أبي لهب
 يعارض كلامك في سطر كلامك في سطر آخر وهلم جرا في كل سطر وحتى أنواع التناقض

في صفحة من الوفاء فانت لا تبتخرين مسائل الدين لم يشارك لك في هذا الوصف احد
 من الاولين فالآن اغلاطه مردود عليه اما اولاً فلان قوله وهو امامهم غلط لان ضمير الجمع
 بشهادة قوله ثم تلاحقه اصحابه راجع الى الاشاعرة والماتريدية القائلين بزيادة الصفات
 ومن المعلوم ان امامهم ليس فخر الدين الرازي بل امامهم هو سلطان الانبياء
 واصحابه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في المسائل الاعتقادية على ما سبق تحقيقه في تحقيق
 ميزان الفرق الناجية وامامهم القرآن الناطق بالصفات واشتهر الامام الرازي باسم امام اهل
 الكلام اشتهار مقبول عند العلماء الكرام لكن مانحن فيه وراء هذا الاشتهار (واما ثانياً فلان قوله
 وما عسوا ان المستحيل انما هو التعدد والتكثّر قلب الموضوع عكس الموضوع سد باب الجعل
 والابجاد او قول بالبحث والاتفاق على ما سبق تحقيقه في الاشراقات (واما ثالثاً فلان قوله ولزوم
 النقص والاستكمال بالغير افتراء وافتراق عما حققناه من الفرق بين الفيض الاقدس
 والفيض المقدس ما عاينه ان الفيض الحاصل من الذات الاحدية وحدها هو الفيض
 الاقدس الذي تقبله ذواتنا بدون الصفات فالتصور انما كان في جانب الاشياء الحادثة واما
 الذات المقدس فلما كان في نهاية التجرد في المرتبة الاحدية عن جميع النسب اذ هو مرتبة
 الكنزية المخفية تجلّي بالتجليات الصفاتية حتى يصل التناقض المقدس فليس هذا التجلي
 على طريق الاستكمال بالاشياء بل احتياج الاشياء الى تجلي الصفات والاسماء فانعكس
 حديث الاستكمال في جانب الاشياء ويؤيده (قوله تعالى والله الغني وانتم الفقراء) اي الفقراء
 الى تجليات الاسماء والصفات الزائدة على الذات لا استكمال الذات بالصفات ولا
 بالاشياء كما زعم به الشيخ المجدد (واما رابعاً فلانه اي الشيخ المجدد قد اتى باعظم الغرابة
 حيث اطلق حديث الاستكمال بالغير مع فقدان الغيرية بين الذات والصفة بعبارة المتن
 المبرهنة بالدلالة السابقة فلم اعرض عن لزوم الاستكمال بالغير في كون الحركة السرمدية
 رابطة مع ان غيريتها اي غيرية الحركة السرمدية مع الذات من اجلي البديهيات
 بخلاف الصفات فانها لا هو ولا غير (فاذا قيل ان الاحتياج في كون الحركة السرمدية رابطة
 هو احتياج العالم لا احتياج الذات المقدس قلنا نحن احق بهذه البراءة بل هذه البراءة
 انما هي معناب شهادة الشهود السابقة (واما خامساً فلان قوله لا يتصور الغيرية الابن الامور
 المتعددة التي فيها صفة الكثرة والاثنية يدل على ان التكثّر والتعدد يقتضي الغيرية
 ولا يخفى انه خيال فاسد فريه بلامرية الا ترى الى عبارة المتن التي هي نص في تعدد الصفات

وفي تكثيرها ونص في نفى الغيرية أيضا والسرف فيه ان التعدد اعم من التغاير فلا يقتضى نفى
الاخص الذي هو التغاير نفى الاعم الذي هو التعدد (واما اسادسا فلان قوله واما نحن فنثبتها
مع التقديس عن التغاير والتعدد والزيادة نص في ان الشيخ المجدد قد تقول بلسانه
بما ليس في قلبه اذ قوله مع التقديس عن التعدد والزيادة نقبض يرتفع به قوله واما نحن
فنثبتها ومع قطع النظر عن معارضته ومناقضته نفسه ان القول بتقديس الصفات عن التعدد
تكذيب الشريعة وتخريب الدين وتكذيب حدوث العالم على ما سبق تحقيقه في الاشارات
السابقة فانسد على الشيخ المجدد باب حدوث العالم وارفع الامان (فان قلت انسد ارباب
حدوث العالم لا يقدح فيما ذهب اليه الشيخ المجدد من قدمه حيث اعتقد بالحركة السرمديّة
وكفر القائلين بالحدوث قلنا مرضه مرض منحرف المزاج * ملتهب الامتزاج * عسير
العلاج اذنظروا من افتى ورضى بارافة دم سيد السادات بولانا حضرت حسين مع اهل بيته
رضى الله تعالى عنهم واعتز عن قتل البعوضة اقواله اعاذت النيام اذ مرة اعتدى ومرة اغتري
ومرة افتري من حيث لا يشعر او باتباع الهوى (واما سابعا فلان قوله وانه لاصعوبة في اثباتها
ولاصعوبة في وجوبها رد على العلامة مع قطع النظر عن مناقضته ما سلفه هجة على من اثبتها
بلسانه وانكرها بما كتبه في كتابه اذ استشكل العلامة انما هو على من صرحا بالوجوب
اذ الظاهر من الوجوب هو الوجوب بالذات فحاصله راجع الى نفى الصفات اذ لم يقل احد
بتعدد الوجوب الذاتي فاللام في الصعوبة لام العهد الخارجى فاذا كانت الصعوبة على
من انكرها كالشيخ المجدد واعزابه اذ حاصله الى سد باب الجعل والابجاد فالنتيجة انما هي
لمن اعتقد مع قلبه ويرهانه بالصفات فالصواب ان حديث الصعوبة واسنادها الى العلامة
من صاحب السراب * انما هو من سوء الفهم او من انسلا ب الادراك * او من باب كتمان
الصواب (واما ثامنا فلان قوله والصعوبة في توهم تكثيرها ونزادتها على الذات وامكانها مردود
عليه لانه ان اراد من الصعوبة الاشكال في التعدد والتكثير فقد سبق ان التعدد اى تعدد الصفات
ما ناطقت به نص الايات وزيادتها مما اقتضاه اقتضاء النص واقتضاه حدوث العالم وحديث
الرابطه فمن انكر تعددها وزيادتها فقد انكر القرآن ورفض وجوه الوقف الى النصوص وغرق
اجماع الفحول من اهل السنة والجماعة وان اراد بالصعوبة الاشكال الوارد على قولهم كل
الممكن حادث فهذه الصعوبة من الشيخ المجدد انما نشأت من سوء فهمه في موضوع القضية
المذكورة اذ المراد هو الممكن الصادر بالقصد والاغتبار فالمعنى كل ممكن صادر بالقصد

والاعتبار فهو حادث كما سبق تحقيقه ومن المعلوم أن صدور الصفات ليس بالاعتبار لاستمراره
 النفس والتقصان وخلوه تعالى عن الكمال فالصفات الصادرة بالانجاب خارجة عن موضوع
 القضية وليس هذا الخروج بطريق تخصيص القواعد العقلية كما توهم بل هذا إنما كان
 بطريق تحقيق تلك القضية بالبراهين القطعية كما سبق والتحقيق ليس بتخصيص وإذا قيل
 قد تقرر أن علة الاحتياج هي الحدوث عندهم والصفات لما كانت خارجة عن موضوع القضية
 على التحقيق السابق كانت قديمة وإذا كانت قديمة كانت مستغنية عن موصوفها لانتهاء
 علة الاحتياج وهي الحدوث وإن شئت فعليك تقريره على طريق المعارضة ما حاصلها أنه لو ثبتت
 الصفات الزائدة لاحتاجت إلى موصوفها فكانت حادثة قلنا معنى قولهم أن علة الاحتياج هي
 الحدوث المراد منه الحدوث من حيث أنه بعد العدم فالصفات خارجة عن موضوع تلك
 القضية كما في القضية السابقة إذ الصفات ممتنعة الانفكاك عن الذات على أن تقول فرق
 بين الاحتياج إلى العلة الفاعلية وبين الاحتياج إلى العلة القابلية واحتياج الصفات إنما هو
 إلى العلة القابلية دون العلة الفاعلية الجامعة وذلك بشهادة عبارة المتن وهي لا هو ولا غيره
 ووجه الشهادة أن هذه العبارة الوثيقة حاملة الوجوه الأنيقة أنما وضعوها للبيان حكم الصفات
 التي اثبتوها لاجل العمل والاعتقاد بما ثبت بالقرآن وفتح باب خلق العالم وحدوثه وباب
 الجعل والابجاد وفتح باب الفيض باثبات هذه الرابطة الثابتة بالقرآن ففي هذه العبارة
 الوثيقة إشارة إلى أنها الصفات الزائدة الرابطة ذات جهة الوجوب وذات جهة الامكان
 كما هو شأن الرابطة أمّا الجهة الأولى فمن حيث تقررها بالفيض الاقدس واستهلا كما في الذات
 الاحدية واندراجها في مرتبة غيب الهويّة والوجوب الذاتي فلا جرم كانت هو هو أي عين
 الذات فهذا معنى الاستهلاك وأمّا الجهة الثانية فمن حيث اتصاف الباري سبحانه بتلك الصفات
 في مراتب التعينات الخارجية وهي مرتبة الألوهية ومرتبة الربوبية ومرتبة المعبودية
 وقد اشرنا إلى اجتماع جهة الوجوب والامكان بالحديث القدسي أيضا فمعنى قوله
 وهو لا هو أي ليست عين الذات في مرتبة الاتصاف وتلك المرتبة هي مرتبة الجعل والابجاد
 فالعبارة المذكورة نقبض هو هو أي عين في مرتبة الاستهلاك التي هي المرتبة الكثرية
 المخفية ونظر الصوفية إلى الجهة الأولى ونظر الاشاعرة والمانريديّة إلى الجهة الثانية لأنهم
 إنما بحثوا عنها من حيث أنها واسطة في صدور الحوادث من الله تعالى كما سبق تحقيقه وبهذا
 تبين أنه تعالى ليس بعلة فاعلة جامعة لها بل هو علة فقط فاحتياها ليس إلى الفاعل بل إلى القابل

فقط فلا يلزم كونه تعالى فاعلاً وقابلاً كما تقع به الشيخ المجدد في تعليقه على شرح الدواني
واعتمد على هذا المسروق في مقام ابطال الصفات وافخربه فلا عبرة لاثباته بلسانه المجدد
في الحكمة البالغة بالتهمة العظيمة على نفسه خوفاً من مرآت الحواشي وأما ساعفان قوله
جلان يحجم عليه الظنون وقوله وخر والذين يلحدون في اسمائه في السطر التاسع من
الصفحة الرابعة والثلاثين يدل على أن الشيخ المجدد من الخوارج وإن كنتم في ريب
فيه فعليكم بمطالعة باب الخوارج من صحيح البخاري فإذا تشرفتُم بمطالعة الباب المرقوم
ثم إذا توجهتم إلى ما حرره بعد ختم الحكمة البالغة في الصفحة السابعة والأربعين والمائة إلى
خمسين ومائة عنوانه هكذا بسم الله الرحمن الرحيم حق العقيدة عقيدة أهل المظنون تقفون
إلى أن المعيار الذي قد نص به صحيح البخاري واضح الانطباق على الشيخ المجدد إذ هذه
الرسالة التي حررها تالفة على الحكمة البالغة كالحكمة البالغة ناطقة بأنه من الخوارج الذين
تشبهوا بالكتاب والسنة مع زعم المحافظة على التعويد والطقايات الواردة في حق
الكفار خاصة على أكابر الدين عامة ضابط الحق عندهم موافق هواهم وضابط الباطل ما خالف
هواهم فخر جوامع الدين كخروج السهم من الرمية فلا ينفعهم قراءة القرآن والاحاديث النبوية
كما لا ينفع شدة تشبههم بهم في تحرير عقائدهم الفاسدة حقنائه في الحماوى على القاضي فاعلم
أيها الشيخ المجدد أن جابلقا وجابلسا وإن كانا من البلدان البرزخية إلا أنهم متباعداً غاية
التباعد في الآثار والأحكام وبينهما دار الدنيا ووجه التعريض بهذه اللطيفة السائغة الفارقة
بين قوله تعالى والله الغنى وبين قوله تعالى رب العالمين غير خفى عند كل تقى وركى وإن لم
تفهم ولن تفهم وجه التطبيق بينهما فعليك تلاوة قوله تعالى أقدر أى من آيات ربه الكبرى
بكمال الانكسار والرجوع إلى الله تعالى ما تريدون من آياته الكبرى ومن آياته الصغرى
أما آيات الكبرى فهي الصفات القديمة الأزلية القائمة بذاته تعالى وأهل الكلام سموها
بالأئمة السبعة كالحيوة والعلم والقدرة والسمع والبصر والكلام وأما الصغرى فهي الأسماء
الالهية ولما كانت تلك الصفات الحقيقية التي هي وسيلة الفيوضات الالهية مرجع الأسماء
الحسنى التي هي مراتب ومظاهر سماها بالكبرى ولما اقتضى شهود آيات الكبرى التي
هي الصفات الحقيقية القائمة بذاته تعالى شهود آيات الصغرى التي هي الأسماء الحسنى إذا تجلّى
بصفة الحياة والعام يجعل عبده محبا بحياته وعالمه بعلومه تعالى وهلم جرأه صاحب الذكر بتحقيقه

في الحاوى على القاضى ويتم الكلام في بحث المعراج فانتظر انتظار الرحمة واذا عسر عليك
 مطالعة النسبة بين آياته الكبرى وآياته الصغرى فعليك مطالعة الاشارات السابقة
 فانها مسهلة الاحاطة وبعد الاحاطة تحكم بطلان ما كتبه في رسالته التالية عنواناتها الزخرفية
 توصل اصحابه الى اقليم الجهل المركب وموارد المأثمة دون اليقظة فتخو ما به بعضهم باللامى
 والسامى وبعضهم بالواهى والقاضى وبعضهم بالرأشى والجافى على أنهم اصناف شتى فهاتما
 في تحفة الاحبة في رد الوفية قوله اى صفاته الازلية اى صفاته الازلية القائمة بذاته تعالى وهى امهات
 الصفات والائمة السبعة الحباة والعلم والقدرة والارادة والسمع والبصر والكلام فكيف اورد الشيخ
 المجدد آية الاتحاد هنا عنى قوله تعالى وذو والندين يا محمد ون فى اسمائه رد على اهل السنة والجماعة مع
 ان المصنف ما بهم قوله وله صفات ازلية قائمه بذاته تعالى بل فسره وبينه بقوله وهى
 العلم والقدرة والارادة اى بين الصفات الازلية بالائمة السبعة ولم يقل وهى الآلات والعزى
 ومناة الثانية الاخرى اولم يقل * وهى ابو المكارم والمنان والابيض الوجه حتى يجوز ايراد
 آية الاتحاد ههنا وغير خفى عند كل شيخ وصي من قرأ آية الاتحاد فى الاسماء رد على الغائلين
 بالصفات فقد اقام البرهان على غباوته وعلى غروجه من زمرة اهل السنة والجماعة وقد اتى
 بتهمة عظيمة عليهم وكتب خط التعطيل فصار من المعطلة اما الاول فلانه لم يفرق
 بين الاسماء والصفات وما فى آية الاتحاد فهو من الاسماء حيث قالوا بالآلات وباعزى وبامانة
 الثانية وبابيض الوجه وابو المكارم وكلامنا فى الصفات وشتان ما بينهما واما الثانى فلما مر
 من معيار البخارى فى الخوارج واما الثالث فلما نص فى الكشف الكبير شرح اصول البردوى
 وعبارته هكذا اشتباه عليهم طريق التوحيد وذلك لان الصانع القديم لا شريك
 له والصفات لو ثبت لكانت غير الذات لان الصفات اذ لم تكن هى الذات فهى غيرها
 فالقول بالاثبات منافى للتوحيد ولم يعلموا انهم ابطالوا توحيدهم بتوحيدهم فصاروا من المعطلة اى
 عطلوا النصوص وتركوها بلا عمل انتهى كلام الكشف الذى صاحبه من اكابر الخنفة فعلى ما فى
 الكشف قد صار الشيخ المجدد من المعطلة وهو كذلك فى نفس الامر بشهادة مواعلفاته
 ولا يخفى قد كان هذا النقل من الكشف والتأييد به لغرضين احدهما التعادب مع السلفى
 بعد ما تم المطلب والمرام بالوفى من البراهين التى يقبلها افاضل الثقلين وثانيهما تنبيه
 الاحبة الاجلة الذين يعرفون الحق بالرجال ويعتمدون على ماسطره الشيخ المجدد الذى

اشتهر عندهم بالفضل والكمال حتى رعموا أنه لانسبة بينه وبين صاحب الاصباح فمن
ثم نقلنا من يوثق ويعتمد على قوله وايدنا ما حققناه به وحاصل التنبيه الثاني أنه أي الشيخ
المجدد قد صرف عبارة المتن إلى ما وافق هواه فغى موضع صرفها إلى ما ذهب إليه
الفلاسفة كما في مسألة الجزء الذي لا يتجزى ومسئلة الصفات ومع وجود هذا الصرف قال خلافا
للفلاسفة وفي موضع صرفها إلى مذهب إليه الشيعة ونقل الافوال القادة منهم مع ترك
الاجوبة التي كانت من طري اهل السنة والجماعة وهلم جرا ومع هذا أي وجود صرفها إلى
ما اقتضى هواه افصح بلسانه بانه في صدد تحقيق عقايد الخفية حيث قال أو لا سميته بالحكمة
البالغة الخفية في شرح العقايد الخفية وهذا عاداته المستمرة في كل موضع بعد نقل الاقوال المشتملة
على المغلطة الموقعة اصحابه في المزلقة قال هذا مذهب اليه الخفية اجمعون فقد اتى بتهمة
عظيمة على الخفية وعلى الشافعية اجمعين في شرحه المركب من اكاذيب الاوهام واعاجيب
الاحلام فكان ضرره في الدين اشد من ضرر الامة الذين لم يقبلوا دين الاسلام فلوانكره
ابتداءً او عرض عن شرحه وعن تسويد الاوراق لكن خبراله (قوله) وهي صفة ازلية
تنكشف المعلومات عند تعلقها بها الخ قطعاً قديماً او ازلياً او احاداً ثافذا كانت المعلومات
قديمة كذات البارئ سبحانه وصفاته فالتعلق قديم واذا كانت ازلية كالارواح والاعيان
الثابتة والاستعدادات الكلية الغير المجعولة بالحاصلة بالفيض الاقدس في الازل فالتعلق
ازلي وفرق بين القدم والازلية كاعدام الحوادث ازلية ليست بقديمة واذا كانت حادثة
يعلم الحوادث بانها ستقع فاذا وقعت يعلم بعلمه السابق بانه وقع بالتعلق الحادث والتحقق
ان نسبته تعالى مع صفاته الحقيقية الى الحوادث اليومية والزمانيات نسبة مركز الدائرة
الى النقطة التي هي في محيط تلك الدائرة فكما انه لا تغاير ولا تفاوت في نسبة الصفة الحقيقية الى
الحوادث اليومية سواء كانت تلك الصفة علماً او قدرة او ارادة او سمعاً او غير ذلك اذ كما ان
ذاته تعالى متعالية عن الزمان كذلك صفاته الحقيقية متعالية عنه فلا يستلزم تغير علمه تعالى
والمصوفية مثلوا الايضاح الفرق بين المتعالي عن الزمان وبين الزماني بانه كالجالس في داخل
البيت يرى ما يحاذي بابه ولا يرى ما في اطرافه فالحاذي كالحاضر وما في الاطراف كالماضي
والمستقبل فاذا خرج من داخل البيت ثم صعد الى سطحه يرى جميع ما في اطرافه فقس
عليه حال المتعالي عن الزمان على سبيل التقريب دون التشبيه والقاضي شبه العلم القديم
بنفس الجالس المستقر في مكانه على حاله والحوادث اليومية بما في يمينه ويساره وقسم الصفة
الى الحقيقية المحضة والى الاضافية المحضة والى الحقيقية ذات الاضافة ولكل منها احكام
تختص بها وقد سبق ما كفى لشرح هذا المقام في بحث عموم العلم وشموله للكل والجزء في

في تحشية قوله ولا يخرج عن علمه وقدرته شيء وفيه مسلكان مسلك الاتقان ومسلك القدرة
 ولما كان الثاني عمدة في هذا المقام اختاره المصنف فليس مقصوده جمع المطلبين في مطلب
 كما توهم به مولانا الفاضل عبد الحكيم ونسب عبارة المتمر إلى القصور عن اداء المقصود
 بالنسبة إلى العلم الذي دائرته أوسع من دائرة القدرة فاذا لوحظ ما هو العمدة في تحقيق هذا المقام
 تبقى أوسع دائرة على ما كان بحيث لا تقتضي دخول الممتنع تحت القدرة هكذا ينبغي أن
 يفهم هذا المقام وأما الشيخ المجدد فما أتى بشيء وما فسر العلم بل أهمله ثم أتى بالتعليل
 الذي يناقض ما ذهب إليه حيث قال أقوله تعالى وتحمل من أنثى ولا تضع إلا بعلمه وقوله
 جل ثنائه ولا يعطون بشيء من علمه إلا بما شاء وغير ذلك من الآيات (أقول) قد سعى
 الشيخ المجدد من وجهين الأول أن قول المصنف هو العلم ليس كمطلب عالم بجميع المعلومات
 حتى يحتاج إلى الاستدلال على عموم العلم وشموله جميع الأشياء بل هذا المقام مقام الحكاية عن
 الصفات الحقيقية ومقام تعدد أمهات الصفات التي هي مدار إيجاد العالم فمن ثم قال بعد
 الإقرار بالحدوث وله صفات ثم قال وهو العلم والقدرة الثاني أنه أي الشيخ المجدد قد اعترى
 ههنا بما أفكر آنفا حيث قرأ الآيات الناقطة بالصفات الزائدة تلخيص السهو الثاني
 أنه قد سبق ميزان الفريقين وانتزاعه من عبارة الفقه الأكبر في الاشراف السابقة
 ما عاصله أن القائلين بعينية الصفة يقولون عالم بذاته قادر بذاته مريد بذاته وأما القائلون
 بالصفة الزائدة فيقولون عالم بعلمه قادر بقدرته مريد بآرادته وهلم جرا وإن كنتم
 في ريب في هذا الميزان فعليكم بمطالعة الفقه الأكبر (قوله) وهي صفة توءثر في المقدورات
 عند تعلقيها بها الخ (أقول) حديث التعلق في القدرة كحديث التعلق في العلم فالمعنى
 توءثر في المقدورات عند تعلقيها تعلقاً حادثاً كما هو المختار عند الشارح التحرير أو تعلقاً
 قديماً بمعنى أنها تعلق في الأزل بوجود المقدور فيما لا يزال من الأوقات الآتية سواء كان
 بالابحاد أو الإعدام والقسم الثاني من التعلق أسلم من إيهام المحلبة للحوادث وإن كان الأول
 أظهر وبمكن توجيهاً ما عاصله أن محل التعلق ليس ذات الله تعالى حتى يلزم أن يكون محلاً
 للحوادث بل المحل إنما هو ذات الحوادث والشيخ المجدد لما لم يميز مذهب الفريقين أتى
 بما ضحك عنه آدون الطلبة من الثقلين حيث قال التمكن من الفعل وتركه بعد ما كان
 ممكنًا ومن فسرهما بأنها صفة توءثر في المقدورات على وفق الإرادة فقد جعله خريفة لانكار
 صفة الخلق والتكوين انتهى ما جعله مضحكة وخريفة على رد العلامة (أقول) تعريف
 العلامة تعريف جامع المذهبين أي الأشاعرة والماتريدية بناء على عموم التعلق وأما تعريف

الشيخ المجدد فحاصله راجع الى ما ذهب اليه الفلاسفة توضيح المقام انهم لما رعو ابا متناع
 خلوه تعالى عن ايجاد العلم فسرّوها بكون الفاعل بحيث ان شاء فعل وان لم يشاء لم يفعل
 وقالوا مقدمة الشرطية الاولى بالنسبة الى وجود العالم دائمي الوقوع ومقدمة الشرطية
 الثانية بالنسبة اليه ليس بدائمي وقالوا صدق الشرطية لا يقتضى صدق الطرفين ولا ينافي
 كذبهما ايضا وقالوا دام الفعل وامتناع الترك بسبب الغبر لا ينافي الاختيار الا ان الرجوع
 هو مطلوبه (قوله هي صفة توجب صحة العلم لـخ) اقول (بل الحياة صفة هي منشأ صحة العلم
 ومنشأ صحة الارادة وهلم جرا فهي ام جميع الصفات واما الشيخ المجدد فلما كان في صدر
 النفس قال وكيف لا فانه لا يشد عن علمه معلوم وعن فعله مفعول ولم يفسرها اصلا بربعية اما
 ذهب اليه الفلاسفة حيث نفوها واعتزوا بالاسم فقط اى الى وفسروه بالدراك الفعّال وبهذا
 التفسير فسرّه الشيخ المجدد بالدراك الفعّال في الصفحة الخامسة والعشرين واعرض عن
 تفسير صفة الحياة وقد اجمع اهل السنة والجماعة على ان الحياة صفة زائدة على العلم
 والقدرة والارادة بل قالوا هي ام جميع الصفات الحقيقية وبهذا تبين استقامة ما قاله العلامة
 وبطلان ما قاله الشيخ المجدد في القدرة والحياة وكذا اعراضه عن تفسير الارادة حيث
 قال صفة قديمة لله تعالى في الصفحة الرابعة والثلاثين ولو كان من اهل السنة والجماعة ينبغي ان
 يفسرها بانها صفة حقيقية توجب تخصيص المقدور بخصوص وقت ايجاده هكذا ينبغي
 ان يفهم هذا المقام وكذا قوله والمشية ليس عين الارادة يدل على ما ذهب اليه لان اهل
 السنة والجماعة صرحوا بان الارادة والمشية واحدة وكذا صرحوا بان الارادة ليس نفس
 القدرة الى الضدين على السوية والا يلزم سد باب الترجيح والتخصيص فيلزم سد باب
 حدوث العالم اذ لا وجود بدون الترجيح والتخصيص والقدرة غير خصصة اى ليس شأنها الا التأثير
 دون التخصيص والترجيح فلا بد من الارادة التى هي صفة تخصيص المقدور بخصوص وقت
 ايجاده فالارادة تتعلق في الازل لوجود الحادث في وقت مخصوص فلا يحصل الحادث الا في ذلك الوقت
 ولا يلزم تخطئ المعلول عن نحو الاقتضاء الارادى تحقيقة في مصباح الحواشى عاشية الغتمة والختقامى
 (قال المصنف رحمه الله تعالى متكامل لـخ اى موصوف بصفة الكلام فاذا عرفت التعاريف الصحيحة
 المنقولة من السلفى في تلك الصفات الحقيقية التى هي امهات الصفات فاعلم انه قد ينتزع
 من تعريف بعضها وجه الصغرى ومن تعريف بعضها وجه الكبرى في اثبات تلك الصفات
 المعدودة المتعددة الموجودة في الخارج وفي تحديق القياس لاثبات زيادتها للذات المقدس

ولا ثبات مغايرتها للمعاني المصدرية ما حاصله ان نسبة الذات الى جميع الاثار الخارجية
سواسية فلولا الصفات لانسد باب الجعل والايجاد واما مغايرتها للمعاني المصدرية فلان هذه
التعريفات التي اختارها العلامة شاهدة بانها مبدأ الاثار الخارجية حيث عرفت العلم بالصفة
الازلية تنكشف المعلومات عند تعلقها وعرف القدرة بالصفة الازلية التي توعثر في المقدورات
وعرف السمع بالصفة الازلية تتعلق بالمسموعات ويلزمه ان يكشف المسموعات وعرف البصر
بالصفة الازلية التي تدرك بها المبصرات وعرف الارادة بالصفة الازلية التي توجب
تخصيص المقدورات في احوال الاوقات وغيره حتى ان انكشاف المعلومات والتأثير
في المقدورات وكذا تأثيرها وكذا تخصيصها في احوال الاوقات وكذا انكشاف المسموعات
وكذا انكشاف المبصرات من الاثار الخارجية ولا نعى بالصفات الحقيقية الموجودة في الخارج
الاماتكون مبدأ الاثار الخارجية ومظهر الاحكام العينية بخلاف المعاني المصدرية فانها
من الامور الاعتبارية ولا شيء من الامور الاعتبارية بمبدأ الاثار الخارجية واذا قيل من
عادات الشيخ المجدد الترفع عند ارباب الجهل وتغلبت ذوات الغفول والذهول باكثر
النقول ينقل ما وقع عليه بصره سواء وافق مذهبه او خالفه كما اجمع في مقام الوفا من ارتفاع الامان
مع جميع النقبضين من اقوال المذهبين المتخالفين فكذا الامر المبرهن الى الخروج عن
مظان البرهان بل مواقع العيان فبقيت المسئلة المطاوعة مستورة وراء العبدان واضحكة
عند الكلمة وخفية عند الجهلة فلم اعرض عن تفسير قول المصنفه العلم وعن قوله والجوالة
وكيف قال وكيف لا دون التفسير وكيف اعرض عن تفسير الارادة بالمرة وكيف فسر القدرة
بالتمكن من الفعل وهو معنى مصدرى لبس بمطلوب ههنا وكيف اكتفى بهذا المقدار قلنا
هذا المقام مقام الامتحان وعند الامتحان يكرم الرجل اويهان ومن جمع جمعا ولم يعرف غلطا
ولاسقما ولا سقطا ولا يميز بين الصحيح والصواب والشطط والغلط خاف من وقوع الامتحان
من امر ابيه في مثل هذا المقام الذي يعرفه الصبيان واذا قيل عليه ان ينقل التعاريف الصحيحة
من شرح العلامة قلنا عليك بالانصاف وقبول الحق الصراج فانه اخرج نفسه في جملة الكلمة
وزعم انه فوق العلامة ولانه اذا نقل في هذا المقام التعاريف الصحيحة الثابتة المروية
من السلف والفضلاء الكرام يخاف من اعترافه بحدوث العالم بئله على ان ارباب هذه
التعريفات من الغائلين بحدوث العالم حدوثا زمانيا اوعلى ان هذه التعريفات قاضية
بحدوث العالم على ما سبق تحقيقه غير مرة والاول اشبه واطهر اذ لا بهارة له في المفهوم

وأذا قيل أن أحزابهم أصناف شتى فمنهم من اعتذر بأنه أي الشيخ المجدد قد أورد اعتراضاته
 الطفلية على أهل السنة والجماعة في مواعيفه على طريقة السرقة من كتب الشيعة من نقل
 الأقوال القاذحة من طرفهم ولم يصرح بصحة ما سرقه ولم يلتزم صحة ما نقله (أقول) مثل هذا
 الاعتذار من فرط جهالتهم عما كتبه الشيخ المجدد في صدر كتابه ومن غاية غفلتهم عن قاعدة
 النقل ومن عدم تفريقهم بين النقل المجرد الذي يقتضي كون الشيخ المجدد
 من أجهل الناس وبين النقل مع التأييد الذي يقتضي أن يكون الشيخ الشيعة الإمامية
 في بعض المسئلة ومن أجهل الفلاسفة في بعض المسئلة كما سبق تحقيقه فتذكر وايضا سأل عن
 الشيخ المجدد لم يسرق الأقوال القاذحة الواهية الجافية من كتب الشيعة الشنيعة ولم أهمل الأجوبة
 القوية المحررة في شرح التجريد وشرح المواقف فهاجها كثيرا الأقوال القاذحة الواهية
 الاضحوكة كأن الناظر إذا نظر إلى ما سوده في مبحث الخلافة يظن أن كتابه المسمى بالحكمة
 البالغة من كتب التواريخ وماوجه أهمل أجوبة أهل السنة والجماعة مع أن واحدا من أجوبة
 أهل السنة والجماعة يقطع عرق ما سوده في الأوراق الستة في مسئلة الخلافة وهذا وجه قوى يدل
 على أنه من الشيعة ولم اعرض عن تشريح المطالب المهمة وام شعن كتابه في مسئلة واحدة
 بالوف من الأقوال الواهية القاصية البعيدة عن المحتام والمرام عند الانصاف وامكان السرقة
 وهذا الاعراض وهذا الاكثار يدل على أنه من أجهل الناس (وأذا قيل) نعم أنه كحاطب
 الليل في نقل المسائل المشوبة بالكاذب والأدلة المطروحة وفي نقل الأقوال الواهية القاصية
 أي البعيدة عن المسائل الكلامية فلا عبرة ولا عيب فيها كتبه في المطالب والعلوم البراهنية
 من غير التزام صحة ما كتبه الا أنه بعد ما صرح به بأن على رضى الله عنه هو عمدة اصحابه صلى
 الله تعالى عليه وسلم قال ثم كل من حديث المنزلة وحديث المولات محكم في اعطاء الفضيلة بخلاف
 ما ورد في أبي بكر وعمر فانها مع عدم دلالتها على الفضيلة محتمل هكذا صرح بقدر الشيخين
 في الصفحة الحادي عشرة بعد المائة (قلنا) قدح المجدد في الشيخين وترجيح الخليفة الرابعة
 عليهما مبنى على الجهل في الفرق بين الفضيلة وبين الحكاية عن مقام الاخوة وتحقيق هذا الفرق
 في الجزء الرابع من هذه الحاشية الفارقة بين المقامين وقد اقمنا الطامة الكبرى على الشيخ
 المجدد في الجزء المرقوم بحيث ينعكس حديث الاحكام والاحتمال على الشيخ المجدد والمردود
 (اذا قيل) انهم أي احزاب الشيخ المجدد قالوا ان مواعيفه مشككة بحيث لا يطلع عليها
 احد من العلماء وقالوا نعم له خطأ واحد وهو قوله واماعثمان رضى الله تعالى عنه فلم يكن

) قوله فمنهم من اعتذر الخ
 ان لم تفهم اولن تفهم ما فصلنا
 ه في الاصل اضرب لك
 مثلاما اذا قال الراضى
 وجدت في كتاب ان في بلدة
 فلان قرأنا قد كتب قبل
 نبوة نبينا صلى الله تعالى
 وسلم فنقلته من غير دراية
 ثم ايدته به اسبح في خيالي
 من غير رواية فهل يتجو هذا
 الراضى من الطعن توضع
 المقام ان الناقل على اقسام
 ناقل ينقله لشرحه ولا يضاهه
 لكون هذا المنقول صحيحا
 نافعا الخلق الله تعالى اول الطلبة
 خاصة وناقل ينقل ما هو
 الصحيح المروى من الثقة
 لتأييد ما أتى به سابقا وناقل
 غير ملتزم صحة ما نقله بل
 نقله لابطاله لكونه مردودا
 في الشريعة وناقل مجرد
 لتكثير النقول دون قصد
 التفهيم وناقل نقله ثم أتى
 بتأييد ما نقله من الأمور
 الباطلة بقوله واقول ويعضدك
 اوبقوله ثم حديث المنزلة
 الخ وناقل لا عقل له ولا فهم
 فيما نقله بل ينقله كيف
 ما اتفق وان كان هذا المنقول
 مضر او مناقضا لما ذهب اليه
 هذا الناقل وناقل غير ملتزم
 الصحة مع التأييد كما هو
 حاصل اعتذار احزاب
 والشيخ المجدد من الاقسام

صحيحة في الشريعة والاربعة
الاخيرة مردودة باتفاق
الوجدان والبرهان فلا
ينفع اعتذارهم منه

واذا قبل سماع اهلك اذا غلط
منه الاصابة بالغلط
وتجاوز عن تعنيفه
زاع يوم الواسط
الذي ماساء قط ومن له

الحسنى فقط قلنا فرق
بين هذا وبين ذاك قياس
هذا على ما نحن فيه قياس

مع الفرق اذ لها عطل
النصوص والآيات القرآنية
عن معانيها الفصح بمنصب
التجديد على رأس هذه
المائة فعلى هذا الافصاح
اعتمدت احزابها فانها
بظنون فاسدة على عموم

الفرقة الناجية فصاروا
كالعوام بل كالانعام لا يعلمون
بابعاد الصبيان والجهلة اذ لها

بنى دارا وهم مصر اوسى
هذا البناء المشتمل على
الاساطير المختلفة بالحكمة

البالغة اعتمدوا على مجرد
التسمية فاهملوا شرح العلا
مة فمضوا عن الدخول الى

ابواب العقائد الفرقية
الناجية واتوا بجراحة عظيمة
ناطقة بتعطيل النصوص

حيث قالوا ما ورد في القرآن
قوائم وله صفات وهم مرا
كما هو دأبهم منه

يليق للخلافة مع وجود اهل شورى وهذا القدر انما كان على طريق العقل عن بعض المحققين
(قلنا) هذا الاعتذار من الاحزاب القاصرين الغافلين الذي لا يميزون بين الشمال
واليمين ولا يفرقون بين المكانة والمكان والمكين ولا يرضى باعتذارهم الشيخ المجيد الامين
اذ قد ايد هذا القدر بقوله واقول ويعضد ذلك ما ورد في عطف على قوله قال
بعض المحققين فكان هذا التأييد من الشيخ المجيد تأييد القول واما عثمان ربه فلم يكن يليق
لخلافة وعظمه ضرر وكثرت جنائته في الدين ومعارضاً على حديث تسبيح الحصة في ترتيب
الخلافة على طريق الاشارة حققناه في مرآة الحواشي ومعارضاً على حديث خلاصت
عثمان ربه بالصراحة على ما استخرجه صاحب جامع الاصول في شمائل النبي صلى الله عليه وسلم حققناه
في مصباح الحواشي حاشية التتمية والختام وفي الجزء الرابع من هذه الحاشية الفارقة بين
المقامين اترضى عن اتي بالوف من الخطاء والاعطال اقلوم على من اتي باحقاق الحق المعراج
اترضى عن تلاعب بايات القرآن وعطّلها متركة المعالي اقلوم على من حقق آيات القرآن
ودق باب المعالي وفتح ابوابها من سبعة الى سبعين عملاً بنص حديث خاتم النبيين حققناه
في الحواشي على القاضي هل ينجمون بنطق بانكار الملائكة بقوله هكذا وجدت في تفسير
سيد المرسلين المنكرين وهل ينجمون بان الامام الاعظم رحمه الله تعالى قد خالف
الشريعة بقوله هكذا في كتب الخوارج وهل ينجمون من نفوه بان اكثر الصوفية كانوا من ارباب
البدعة بقوله هكذا يفهم من تلبس ابليس وهل ينجمون بتكلم بانكار المعراج بقوله هكذا
ذكره فلان الفيلسوف وهل ينجمون من ينكر الجنة والنار ونص على كونهما من الامور الجبالية
بقوله هكذا وجدت في تفسير سيد الدهر وهل ينجمون افتى بسقوط الزكوة من مال التجارة
وبحل نكاح ما فوق الاربع من النساء الى غير ذلك من المسائل المنكرة بقوله هكذا وجدت
في كتب الشوكاني وهل ينجمون نفوه بان له تعالى مكان وصفة الاستقرار في العرش بقوله
هكذا وجدت في تفسير ابن تيمه وتفسير فتح البيان للنواب الكذاب كلا بل يجب ان يرد
عليه ويجب اظهار بطلان قوله ويسأل عنه هل انت ملتزم لصحة ما نقله وغرضك الاعتماد عليه ام
مجرد النقل بدون الاعتماد على ما نسطره فان اختار الاول اخذ بما في مرآة الحواشي من الوجوه
العشرة ونوقش بها سطر من الاعطال وعوقب بما كتب من الاشطاط ولا يكفيه ان يقول
هكذا في كتب الامامية او الدجالية نقلت عنهم من دون نظر الى صحة المباني والمعاني وان
اختار الشق الثاني قبل عليه فانت حالمب الليل جامع الاراجى المعجونة المسكونة فليس
هذا شأن الكلمة بل شأن الجهلة الكذبة وايضا يسأل عنه هل تحفظ انت ما كتبت وهل تطلع

على ما قدمته يدك سابقا اتعرف ما نسطره آنفا فان قال نعم اغنينا بها اعترى وان
قال لا عد من المتر وكين الغافلين وهجر كهمج الجاهدين (واذا قيل) ان تقول لانه
القادمة والتي لا طائل تحتها لم لا يجوز ان تكون باب خبالات الشعراء بل هي
من هذا الباب اذ الشيخ المجدد من الشعراء المتصنعين وقد اشتهر بالاجور للغير
يجوز للشاعر كما رتبته الروافض في الاصحاب سوى حضرت على رضى الله تعالى عنه
قلنا اذا انضموا اما هو حرام اخذوا وطعنوا كما طعنوا وايضا ما نقله اما جاز او حرام شرعا فعلى
الاول لا بد من اقامة الدليل على جواز ما نقله بحيث يكون مقبولا عند الكبراء وعلى الثاني
لا تحصل النجاة لك من الحزن وايضا انه من الذين لا يرون اقوال اهل السنة والجماعة
حجة فبالعجب من الذى انكر حجة اقوال ارباب الهدى وانكر طريقةهم وجعل طريقة
الشبهة والشعراء حجة وقد صرح العلماء بان المشتغل على ما لا يجوز شرعا فبيح النقل
فلا يجوز نقله الا قصد الرد والابطال والشيخ المجدد قد سرق الاقوال القادمة
مع الافتخار والاستحسان ومع التأييد الفاسد وقد ورد من كنت خصمه
خصمه يوم القيامة وهذه الخصومة قدرها بعض الصالحين ثم الجزء الاول

(تصحيح السهوات الواقعة في الكتاب)

صحيحة سطر	خطا	صواب	صحيحة سطر	خطا	صواب
١٤ ٥	بالحجج	بالحجج	١٤ ٥٦	فقط	فقط
١٧ ٦	الكلاسوم	الكلام المو	٢٨ —	بكثرت	بكثرة
—	المووم	سوم	١١ ٥٧	حبث قال	حبث قال قال
٨ ٨	انها التصديقات	انها التصديقات	١٥ ٦٥	عتقد	اعتقد
٩ ١٧	بقعة	بقعة	١ ٦٢	نقى	نقى
٢٥ ٢١	فلبس	فلبس	٥ —	لانقى	لانقى
١٥ ٣٧	المعدم	المعدوم	١ ٦٣	بتخريت	بتخريب
٧ ٥٥	فالعطى	فالعطى	٢٣ ٦٤	الوقى	الوقوف

(تصحيح السهوات الواقعة في الهامش)

٩ ١٧	مصدقات	مصدقات	٣٦ —	على الادنى	الاعلى الى
٣٥ —	قبل	قبيل			الادنى
٣٥ —	المعلماء	العلماء	١١ ٦٤	الطامة	العامّة